



الأمم المتحدة

المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

التقرير عن الدورتين العاديتين الأولى والثانية
والدورة السنوية لعام ٢٠١٢

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية لعام ٢٠١٢
الملحق رقم ١٤



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية لعام ٢٠١٢

الملحق رقم ١٤

المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

التقرير عن الدورتين العاديتين الأولى والثانية

والدورة السنوية لعام ٢٠١٢



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

[التاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢]

المحتويات

الصفحة

الجزء الأول

١	الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢
٢	أولا - تنظيم الدورة
٢	ألف - انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي
٢	باء - بيانان افتتاحيان للرئيس والمدير التنفيذي
٣	جيم - إقرار جدول الأعمال
٤	ثانياً - مداوالات المجلس التنفيذي
٤	ألف - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
	باء - خريطة الطريق لإعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة
٩	٢٠١٤-٢٠١٧
	جيم - تقرير شفوي عن متابعة اليونيسيف للتوصيات والمقررات الصادرة عن اجتماعات
	مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
	ومناقشة مواضيعية والدروس المستفادة في مجال التركيز ٣ للخطة الاستراتيجية المتوسطة
١١	الأجل: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال
١٤	دال - تسخير المعارف لتحقيق نتائج للأطفال
١٥	هاء - التعاون البرنامجي لليونيسيف
١٧	واو - جمع الأموال من الجهات الخاصة: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٢
	زاي - إحاطة شفوية عن التحديات الماثلة والتقدم المحرز في التصدي لمسألة ارتفاع معدلات
١٩	الشواغر

٢١	اجتماع إعلان التبرعات	حاء -
٢٢	تقرير شفوي عن المستجندات في مجال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ...	طاء -
٢٣	مسائل أخرى	ياء -
٢٤	اعتماد مشاريع المقررات	كاف -
٢٤	البيانان الختاميان للمدير التنفيذي والرئيس	لام -
٢٥	الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي	ثالثا -
٢٥	البلدان المتوسطة الدخل: دور الأمم المتحدة ووجودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً	ألف -
٢٥	أقل البلدان نمواً: المساهمة التعاونية التي تقدمها الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامج عمل اسطنبول	باء -
٢٧	إنجاح النشاط التنفيذي الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل التنمية المعجلة: استعراض السياسات الذي يجري كل أربع سنوات (توحيد الأداء والإبلاغ عن النتائج)	جيم -
٢٩	المرحلة الانتقالية	دال -

الجزء الثاني

٣٣	الدورة السنوية لعام ٢٠١٢	أولا -
٣٤	تنظيم الدورة	ألف -
٣٤	البيانان الافتتاحيان للرئيس والمدير التنفيذي	باء -
٣٦	إقرار جدول الأعمال	ثانيا -
٣٦	مداولات المجلس التنفيذي	ألف -
٣٦	التقرير السنوي للمدير التنفيذي: التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في ضوء الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل	باء -
٣٩	التقرير بشأن التقدم المحرز في العمل المضطلع به في اليونيسيف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين	بين الجنسين -

٤٢	جيم - المقترحات المتعلقة بالتعاون البرنامجي لليونيسيف
٤٩	دال - تقرير مكتب الأخلاقيات
٥٠	هاء - التقرير السنوي عن وظيفة التقييم والتقييمات الرئيسية
	واو - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات عن
٥١	عام ٢٠١١
٥٢	زاي - تقارير المجلس التنفيذي عن الزيارات الميدانية
٥٥	حاء - كلمة رئيس الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف
٥٥	طاء - مسائل أخرى
٥٧	ياء - اعتماد مشاريع المقررات
٥٧	كاف - البيانان الختاميان للمدير التنفيذي والرئيس

الجزء الثالث

٥٩	الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢
٦٠	أولا - تنظيم الدورة
٦٠	ألف - بيانان افتتاحيان
٦٢	باء - إقرار جدول الأعمال
٦٢	ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي
٦٢	ألف - برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣
٦٢	باء - تقرير عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي للشراكات والعلاقات التعاونية
	جيم - التقرير عن تنفيذ "النظام المعدل لتوزيع الموارد العادية المخصصة للبرامج" الذي وافق
٦٤	عليه المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧
٦٦	دال - التعاون البرنامجي
	هاء - الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل: التقديرات المالية المقررة للفترة
٧٣	٢٠١٢-٢٠١٥

٧٥	واو - جمع الأموال من القطاع الخاص: التقرير المالي والبيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١
٧٦	زاي - خريطة الطريق إلى وضع ميزانية متكاملة: الاستعراض المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن أثر تعريفات التكاليف وتصنيفات الأنشطة على المعدلات الموحدة لاسترداد التكاليف
٧٩	حاء - مسائل أخرى
٨٤	طاء - اعتماد مشاريع المقررات
٨٥	ياء - بيانات ختامية
٨٦	المرفق المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢

الجزء الأول
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢
المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة
من ٧ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

أولا - تنظيم الدورة

ألف - انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي

١ - في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، انتخب المجلس التنفيذي سعادة السيد جون و. آشه، الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا لدى الأمم المتحدة، رئيساً له؛ وسعادة السيدة بيرغانيم آيتيموفا، الممثلة الدائمة لكازاخستان لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد ماتشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، والسيدة نينا نورديستروم، الوزيرة المستشارة في البعثة الدائمة لفنلندا لدى الأمم المتحدة، والسيدة كارين كوب، السكرتيرة الثانية في البعثة الدائمة لإستونيا لدى الأمم المتحدة، نواباً للرئيس.

باء - بيانان افتتاحيان للرئيس والمدير التنفيذي

٢ - رحب رئيس المجلس التنفيذي بالمشاركين. وحث أعضاء المجلس التنفيذي على أن يكفلوا تضمين العمل المضطلع به خلال العام على توجيهات قيّمة لليونيسيف في جهودها الرامية إلى تحسين رفاه جميع الأطفال، دون تقصير في حق أي واحد منهم. وأشار إلى أن عمل المجلس في عام ٢٠١٢ سيستفيد من المناقشات والفكر الجديد الذي يكتنف بعض المؤتمرات والمبادرات الرئيسية العالمية والتابعة للأمم المتحدة، ومن بينها عملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وأنشطة التخطيط لما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن التنمية المستدامة ركيزة أساسية لهذه المناقشات، وهي تتطلب فكراً مرعياً "للصورة الأعم"، وأكد أهمية الإنصاف والتصدي لبعض القضايا الصعبة التي تؤثر على حياة الأطفال في المستقبل. وحث الحاضرين على العمل مع الحكومات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأكد للجهات المانحة مدى حاجة اليونيسيف الملحة إلى تبرعات للموارد العادية.

٣ - وسلط المدير التنفيذي الضوء في ملاحظاته الاستهلالية على عدة عمليات للطوارئ تدعمها اليونيسيف، فوجّه الانتباه إلى الظروف القاسية في القرن الأفريقي وإلى الأزمة الغذائية في منطقة الساحل.

٤ - وقد دارت ملاحظاته حول موضوع رئيسي هو الدعوة إلى الابتكار. وقال إن ذلك عنصر بالغ الأهمية لتعزيز اليونيسيف، ولنجاح استراتيجية الإنصاف، ولتحقيق نتائج أكبر لفائدة الأطفال. وسرد عدداً من الأمثلة في كل منطقة، مشيراً إلى أن النهج المبتكرة تساعد اليونيسيف على التعجيل بإحراز تقدم على نطاق المنظمة، من حيث البرامج والمنتجات والإجراءات والشراكات. وتراوحت الأمثلة بين استخدام تكنولوجيا خدمات الرسائل

القصيرة، بمشاركة الأطفال والشباب، وإنشاء منتجات ابتكارية لتحسين صحة الأطفال، وتنفيذ نظام المعلومات الافتراضي المتكامل (VISION) على نطاق المنظمة.

٥ - وقال إنه في عام ٢٠١١، ركزت اليونيسيف جانباً كبيراً من انتباهها على تحقيق الإنصاف، لا سيما فيما يتعلق بطرائق تحديد الاختناقات التي تعوق سبيل التقدم والتغلب عليها. واستتبع هذا التركيز الاضطلاع بأنشطة في مجال الدعوة إلى الاستثمار المنصف في القطاع الاجتماعي لفائدة الأطفال، بالعمل الوثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٦ - وقال إنه من بين الابتكارات التي تحظى بقدر كبير من الاهتمام في عام ٢٠١٢، إطار الرصد الجديد لليونيسيف المسمى "رصد النتائج لتحقيق نظام الإنصاف"، المعروف سابقاً باسم نظام "الكأس" (the Cup). والغرض من هذه الأداة التي يجري بواسطتها رصد النتائج الجماعية المحققة في التغلب على الاختناقات، هو أن يستعين بها الشركاء، بمن فيهم منظمات الأمم المتحدة الأخرى، في سعيهم لتوحيد الأداء.

٧ - وأشار إلى أن اللجان الوطنية لليونيسيف تدعم الابتكار والتجديد على صعيد الشراكات دعماً قوياً، مما يساعد في جمع التبرعات المالية وغيرها من أنواع المساهمات من الشركات. وفي مجال القطاع العام والقطاع الخاص، أبرمت شراكة جديدة ذات أهمية بين القطاع العام والقطاع الخاص هي "تحسين مستوى التغذية". وتهدف هذه الحركة إلى زيادة الوعي والعمل على الصعيد العالمي فيما يتعلق بنقص التغذية ووقف النمو لدى الأطفال. وقال إنه قد تشرف بطلب الأمين العام إليه أن يرأس المجموعة الرئيسية لمبادرة تحسين مستوى التغذية.

٨ - وختم المدير التنفيذي ملاحظاته بالتركيز على ضرورة زيادة مستويات الموارد العادية (الأساسية). فمن الضروري أن يتوافر لدى اليونيسيف تمويلاً يتسم بالمرونة من أجل تحقيق نتائج جيدة بشكل مستمر. ورغم أن الأرقام الأولية لعام ٢٠١١ تشير إلى زيادة قدرها ١١ في المائة في إيرادات الموارد الأساسية، فإن اليونيسيف تواجه عجزاً قدره حوالي ٦٠ مليون دولار. وبينما ستواصل اليونيسيف تقليص المصروفات، حُتّت الجهات المانحة على زيادة تبرعاتها للموارد العادية حتى يتسنى تغطية المستوى الحالي من الإنفاق على البرامج.

جيم - إقرار جدول الأعمال

٩ - أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح للدورة وجدولها الزمني وتنظيم أعمالها (E/ICEF/2012/1).

١٠ - ووفقاً للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي، أفاد أمين المجلس التنفيذي بأنه قد قدمت وثائق تفويض ٤٥ وفداً مراقباً، من بينها وفد لهيئة من هيئات الأمم المتحدة، ووفدان لمنظمات حكومية دولية، و ٤ منظمات غير حكومية و ٨ لجان وطنية لليونيسيف.

ثانياً - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١١ - عرض مدير شعبة السياسات والممارسات التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢ (E/ICEF/2012/3). وأدرج أيضاً تقرير بشأن توصيات وحدة التفتيش المشتركة (E/ICEF/2012/4) في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

١٢ - وأشادت الوفود بالتقرير لكونه موجزاً وشاملاً ويركز على النتائج. وأثنت على اليونيسيف لما تبذله من جهود لتعزيز العمل على الصعيد القطري لتنفيذ الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢)، ولمشاركتها القوية في تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وبوجه خاص، أشيد باليونيسيف لما قامت به من معالجة للاختناقات وتقديم التوصيات لتعزيز الاتساق في البلدان المتوسطة الدخل التي يكون وجود الأمم المتحدة فيها محدوداً. كما أُثني على اليونيسيف لإسهامها في تحسين أداء نظام المنسقين المقيمين وفي تنفيذ نظام الإدارة والمساءلة، وشجعت على المشاركة بنشاط أكبر في عملية "توحيد الأداء".

١٣ - وحثت الوفود اليونيسيف على رفع مستوى طموحاتها من أجل التأثير على حياة الأطفال. وفي إطار الدفعة الأخيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، دُعيت اليونيسيف لدعم الجهود المبذولة لا لتحقيق الأهداف فحسب، بل أيضاً لتجاوزها من أجل تحقيق نتائج تفضي إلى التحول. وقد أوصي بأن تواصل اليونيسيف التركيز على جهود بقاء الطفل الصغير ونمائه، وأن تساعد في التقليل من وفيات الأطفال الناجمة عن الأمراض إلى معدلات تقترب من الصفر. كما حُثت اليونيسيف على دعم الجهود الرامية إلى إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وعلى تعزيز عملها مع الشركاء في مجال التعليم. وأشار إلى أنه يتعين أن تستهدف الجهود المبذولة الفقر حتى يتسنى مكافحة الفيروس/الإيدز والملاريا والسل، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وسيلزم الاستفادة من الموارد المحلية وتعبئتها من أجل تعظيم النتائج المتعلقة بالهدف ٨. وعلى صعيد جميع الجهود المبذولة، ثمة أهمية بالغة لتمكين الأفراد والمجتمعات. وطلب أحد الوفود إدراج النتائج الأولية لدراسة استقصائية متعلقة بالتركيز على الإنصاف في أنشطة اليونيسيف، في التقرير السنوي المقبل المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٤ - وأشارت الوفود إلى أن الأطفال والشباب يعولون كثيراً على مؤتمر ريو+٢٠، فقالت إنه يتعين على اليونسيف أن تشارك مشاركة متعمقة في العمليات السابقة للمؤتمر، وأن تتناقش مع المجلس التنفيذي بشأن كيفية معالجة القضايا البارزة. وطُرح مقترح بعقد مناقشة مواضيعية بشأن التنمية المستدامة.

١٥ - وفيما يتعلق بالمساائل الجنسانية، رحبت الوفود بتنفيذ مؤشر المساواة بين الجنسين تنفيذاً كاملاً، وبالدرجة الدراسية بواسطة التعلم الإلكتروني التي اشترك في وضعها شركاء آخرون من هيئات الأمم المتحدة. وأشار إلى أن اليونسيف حققت نجاحاً في تعميم القضايا الجنسانية في السياقات الإنسانية. وأُشيد باليونسيف لتعاونها مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وسُئلت عن كيفية زيادة تحسين هذا التعاون. وطلب أحد الوفود أن تبين التقارير المقبلة بقدر أكبر من التوضيح الإنجازات المحققة في مجال المساواة بين الجنسين في الميدان.

١٦ - وأكد عدد من الوفود أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وطلب أحدها أن تضع اليونسيف استراتيجية لتنفيذ توصية وحدة التفتيش المشتركة بتخصيص ٥,٠ في المائة من الموارد الأساسية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٧ - وأعرب عن الدعم القوي لما تبذله اليونسيف من جهود لإضفاء مزيد من السمات الابتكارية على شراكاتها وعملياتها بهدف تحقيق الإنصاف. وأشار إلى أن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مساعدة الأطفال على البقاء والازدهار.

١٨ - وطُرحت عدة اقتراحات باتباع نهج أكثر استراتيجية بشأن الشراكات. واشتملت هذه الاقتراحات على دعم الجهود الابتكارية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر والقضاء على العنف ضد المرأة والأطفال، ومواصلة العمل مع القطاعات العامة وغير العامة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٩ - ورحبت عدة وفود باستمرار الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية، واستفسرت عن جهود التعاون مع البنك الدولي في البلدان الهشة والمتضررة من النزاعات. وأوصى أحد الوفود بأن تشتمل الشراكة على تعزيز قدرات الدول في مجال منع أعمال العنف وأمن المواطنين، لا سيما في بلدان أمريكا اللاتينية. ودعا الوفد نفسه إلى تعزيز آليات التعاون الثنائية والإقليمية.

٢٠ - وفيما يتعلق بالشراكات المبرمة مع القطاع الخاص، سئلت اليونسيف عن مشاركتها في مبادرة حقوق الطفل ومبادئ الأعمال، وشجعت على إبرام شراكات جديدة مع القطاع

الخاص، والجهات المانحة غير التقليدية، والاقتصادات الناشئة، بهدف توسيع قاعدتها من الدعم.

٢١ - وأشارت بعض الوفود إلى أنه يتعين على اليونيسيف وشركائها إدماج البلدان المتوسطة الدخل في إطار رؤية شاملة للتنمية. فبدلاً من مجرد الالتزام بأعتاب الوفاء بالمعايير، سيستلزم ذلك إجراء تحليلات أكثر تعقيداً للقضايا من قبيل الفقر والمرض والعنف في تلك البلدان.

٢٢ - وأكدت الوفود أهمية بناء القدرات لتحقيق التنمية المستدامة وللحفاظ على امتلاك زمام الأمور وتولي القيادة على الصعيد الوطني. وأكدت عدة وفود ضرورة اتباع نهج أكثر انتظاماً وتكاملاً لتنمية القدرات، مع التركيز بوجه خاص على تحليل الفجوات والاختناقات والعوائق الخاصة بكل سياق من السياقات.

٢٣ - وتم التأكيد أيضاً على أهمية جهود الرصد والتقييم الرامية إلى تحقيق الإنصاف. وأوصت الوفود بأن يتم التشديد على البيانات الأساسية وآليات الرصد والتقييم المنهجية في إطار البرامج القطرية كأحد السبل لتقييم النتائج والتأثير. وفي هذا الصدد، قالت الوفود إنه من الأهمية بمكان تعزيز بناء القدرات على الصعيد الوطني فيما يتعلق بآليات الرصد والتقييم التي تقودها البلدان. ومن الضروري أيضاً، وفقاً لما أفاد به البعض، إشراك الأطفال في عملية الرصد والتقييم، حتى يمكنهم الإدلاء بمساهماتهم داخل البرامج. واستفسر أحد الوفود عن تنفيذ التقييمات المؤسسية الثمانية التي خططت لها اليونيسيف، وعن كيفية مشاركة المجلس التنفيذي في مناقشة التوصيات التي تسفر عنها التقييمات.

٢٤ - وأكدت الوفود أنه ينبغي لتنمية القدرات أن تحتل الصدارة في جهود الانتقال وبناء السلام. وفي مجال الانتقال من الإغاثة إلى التنمية، أوصي بتقديم المزيد من الدعم للدول الضعيفة التي تواجه آثاراً ناجمة عن تغير المناخ وظروفاً بيئية هشة، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وقال أحد الوفود إنه سيكون من المفيد إجراء مناقشات دورية بشأن القضايا الإنسانية في اجتماعات المجلس التنفيذي. ودُعيت اليونيسيف إلى أداء دور فعال في تحسين نهج المجموعات القطاعية في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وإلى أن تصبح شريكاً بناءً داخل اللجنة من أجل تحسين جهود التنسيق في الحالات الإنسانية.

٢٥ - ومن بين المجالات الأخرى التي يتعين على اليونيسيف أن تعزز من التركيز عليها مشاركة الفتيات والفتيان في تخطيط وتقييم البرامج، والزيادة الظاهرة في أعداد الشباب في البلدان النامية، وإيصال الخدمات إلى الأطفال المعوقين وغيرهم من الأطفال والشباب المستضعفين والمهمشين.

٢٦ - وأشادت الوفود باليونسيف لقدرتها على جمع تبرعات للموارد في زمن تسود فيه الأزمة الاقتصادية. إلا أنها أقرت بالحاجة الملحة إلى زيادة الدعم للموارد العادية، وإلى توافر قاعدة تمويل لليونسيف تتسم بالمرونة وإمكانية التنبؤ بتوافرها. وحُثَّت الجهات المانحة على زيادة تبرعاتها للموارد العادية. وحذر المتكلمون من أنه ينبغي للتدابير المتخذة لتعزيز الكفاءة من حيث التكلفة أن تحسن الكفاءة والإنصاف، ولكن لا ينبغي لها أن تُنقص من أنشطة البرمجة.

٢٧ - وانتقلت الوفود للحديث عن خريطة الطريق لوضع ميزانية متكاملة فأوصت بإرساء علاقة قوية بين الأهداف والعمليات من جهة والنتائج والنواتج من جهة أخرى.

٢٨ - وأثنت الوفود على الجهود التي بذلت لمواءمة ممارسات تسيير الأعمال، بما في ذلك التحويلات النقدية وعمليات الشراء القطرية. ومن ناحية ثانية، أشار إلى ضرورة مراعاة التبسيط والمواءمة على نطاق كيانات الأمم المتحدة لولايات الصناديق والبرامج. وشجعت اليونسيف على العمل مع شركائها في الأمم المتحدة لمواصلة خفض تكاليف المعاملات. ومن جهة أخرى، جرى التشديد على أن المواءمة وسيلة، وليست غاية، لتحقيق نتائج لصالح الأطفال.

٢٩ - وفي ما يتعلق باستقدام الموظفين، شددت الوفود على الحاجة إلى تمثيل جغرافي واسع النطاق والتركيز على المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة.

٣٠ - وشجع أحد الوفود اليونسيف على مواصلة صقل خريطة الطريق لإعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لليونسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (E/ICEF/2012/5). بما يتفق مع عملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات في ٢٠١٢-٢٠١٣، والمؤتمرات الدولية الرئيسية، بما في ذلك مؤتمر ريو+٢٠ المقبل، وإطار التنمية لما بعد ٢٠١٥.

٣١ - ودعت مجموعة الدول الأفريقية، التي أعربت تقديرها لما تقدمه اليونسيف مع شركائها من مساعدة إنسانية، بما في ذلك في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي الأوسع نطاقاً، اليونسيف ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمة الوشيكة في منطقة الساحل في غرب أفريقيا.

٣٢ - ووافق مدير السياسات والممارسة على ما صدر من تعليقات، وتناول عدة مسائل محددة. ووصف عدداً من المجالات التي تعاونت فيها اليونسيف مع البنك الدولي في دول هشة، بما في ذلك عن طريق عمليات تقييم الاحتياجات بعد انتهاء النزاعات وبعد وقوع الكوارث، ولاحظ تجدد اهتمام اليونسيف بتنمية القدرات في عمليات الانتقال والانتعاش

وبناء السلام. وقال في ما يتعلق بمبادرة حقوق الطفل ومبادئ تسيير الأعمال، إن منظمة اليونيسيف سوف تقوم بالمتابعة بعدة أساليب منها وضع مؤشرات الأداء الرئيسية وترسيخ هذه المبادئ في الأطر القائمة. ووصف الطريقة التي سوف تواصل بها اليونيسيف تقديم الدعم للتعاون في ما بين بلدان الجنوب، لا سيما على مستوى البرامج القطرية. وكانت اليونيسيف تعزز أيضاً التقييم على نطاق المنظمة، لا سيما من أجل دعم نظام رصد النتائج لتحقيق الإنصاف. ورداً على طلب تقدم به أحد الوفود، وصف عدداً من المجالات التي تقوم فيها اليونيسيف مع شركائها حالياً بتعزيز التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على الصعيدين العالمي والميداني.

٣٣ - وتوجه المدير التنفيذي بالشكر إلى الوفود لما أبدته من تعليقات، ورداً على عدد منها تحديداً. وشدد على أهمية الارتقاء بطموحات اليونيسيف إلى مستويات أعلى، إلى جانب تحقيق النتائج. ويكتسب ذلك أهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد أهداف التنمية المستدامة. وأكد على الحاجة الملحة للاستجابة للأزمة الوشيكة في منطقة الساحل التي سلطت الضوء على ما تواجهه الدول الهشة من تحديات. وقال إن مشاركة اليونيسيف في البلدان المتوسطة الدخل لا تقتصر على الشعارات بل هي في صلب جدول الأعمال لعام ٢٠١٢، وسوف تساعد شبكة الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحفيز المزيد من التعاون في ما بين بلدان الجنوب. وقال إن اليونيسيف تعمل مع شركائها لزيادة سرعة منظومة الأمم المتحدة ومرونتها في الاستجابة لحالات الطوارئ وتقديم الدعم لإصلاحات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وشدد على أن اليونيسيف سوف تعمل مع شركائها على توحيد الأداء وعلى مواءمة الممارسات المعتمدة في تسيير الأعمال بفعالية من حيث التكلفة والكفاءة قدر الإمكان. وقال إنه من الأهمية بمكان العمل على إنجاح هذه الممارسات.

٣٤ - وتناولت مديرة شعبة الحوكمة والأمم المتحدة والشؤون المتعددة الأطراف التعليقات المتصلة بالمواءمة واتساق عمل الأمم المتحدة. وشددت على أنه من المهم الاستمرار في إظهار تحقق النتائج الإنمائية والوفورات في التكاليف بشكل أسرع؛ وتقليص الوقت الذي ينفق على هذه العمليات؛ وتحسين الشفافية وتخصيص الأموال؛ وتعزيز المساءلة المتبادلة عن النتائج؛ وتحسين الممارسات المشتركة للإدارة القائمة على النتائج. وأكدت أيضاً على ضرورة تنفيذ نظام الإدارة والمساءلة على نحو أسرع وأكمل وعلى تقاسم أفضل الممارسات بشكل أسرع. واختتمت قائلة إنه من الضروري كفالة استمرار تركيز التمويل على إعداد البرامج وما يلزم لتحقيق نتائج لصالح الأطفال.

٣٥ - وتوجه المدير التنفيذي بالشكر إلى الجهات المانحة لما قدمته من دعم وأشاد بعمل اللجان الوطنية لليونيسيف وبالموظفين الوطنيين والدوليين الذين يعملون في حالات الطوارئ والحالات الخطرة في جميع أنحاء العالم.

٣٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ١/٢٠١٢ (انظر المرفق).

باء - خريطة الطريق لإعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٣٧ - أدلت نائبة المدير التنفيذي للبرامج ببعض الملاحظات الاستهلاكية. ولاحظت أن الحاجة إلى المساهمات والتعاون بشأن إعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تكتسب أهمية بشكل خاص لأن الأولويات الاستراتيجية تتقرر في بيئة شديدة التعقيد وسريعة التغير. وتريد اليونيسف الاستفادة من الخبرات والتجارب الجماعية للدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى، لا سيما من أجل وضع إطار النتائج المؤسسية. ويقترح عقد حلقة عمل من خلال مكتب المجلس التنفيذي في أواخر آذار/مارس ٢٠١٢، وسوف تعرض في ذلك الحين خطة لإجراء مشاورات إضافية.

٣٨ - وقالت إن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة سوف تحدد أهدافاً طموحة ومعايير أداء جديدة. وسيكون لديها محور تركيز واضح لمساعدة البلدان على تحقيق نتائج لصالح أكثر الأطفال والأسر حرماناً وضعفاً من أجل إحداث أثر على حياة الأطفال. ويتمثل الهدف في تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية التي لا يزال يتعين الوفاء بها مع إرساء أساس لبرنامج للتنمية لما بعد ٢٠١٥ يدعم حقوق الطفل ورفاهه باعتباره حجر الزاوية في عملية النمو.

٣٩ - وعرض مدير السياسات والممارسة التقرير (E/ICEF/2012/5). وشدد على أن صياغة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة سوف تراعي الطبيعة المتغيرة للمناقشات الحكومية الدولية ونتائجها بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ومؤتمر ريو+٢٠ والمؤتمرات والنتائج الأخرى، وكذلك الالتزامات الدولية ذات الصلة. وقال إن اليونيسف سوف تجري أيضاً، كجزء من العملية التشاورية، استعراضاً للتحديات الرئيسية التي يواجهها الأطفال في جميع أنحاء العالم، حالياً وعلى النحو المتوقع في المستقبل.

٤٠ - وعلقت الوفود بقولها إن خريطة الطريق "وثيقة حية" يتعين مراجعتها وتحديثها، بانتظام ورحبت بالتشديد على العملية التشاورية مع أعضاء المجلس التنفيذي. وطلب بعضها

الحصول على المزيد من التفاصيل بشأن هذه المشاورات. وقال أحد الوفود بأنه يتعين أيضاً أن تجري مناقشات بشأن الروابط القائمة بين أولويات الخطة ونتائجها ونواتجها؛ وبشأن الخطوط الأساسية والمؤشرات القابلة للقياس؛ وبشأن كيفية تعزيز الإبلاغ التحليلي عن النتائج. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تعتمد كل من اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تنسيق ومواءمة نهجها. غير أنه يتعين على اليونيسيف، كما لاحظت الوفود، الحفاظ على ميزاتها النسبية وعلى ولاية واضحة.

٤١ - ودعت اليونيسيف إلى مواصلة نهجها الطموح لصالح الأطفال. وعوضاً عن سير الأمور على النحو المعتاد، يتعين القيام بخطوات تحويلية من أجل تغيير الظروف الأساسية لصالح الأطفال. وأوصت الوفود التي شددت على أهمية نهج الإنصاف بأن تسهم الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة في تحقيق التنمية المستدامة وأن تستند إلى اتفاقية حقوق الطفل. وأوصي بضرورة تطبيق المساواة بين الجنسين والنهج القائم على حقوق الإنسان على جميع المؤشرات والأهداف والبرامج. ويتعين بالإضافة إلى ذلك تعميم المسائل الإنسانية في جميع المجالات ذات الأولوية، والتشديد على حماية الأطفال من العنف وسوء المعاملة والاستغلال. وقالت الوفود إنه من المهم أن تضطلع اليونيسيف بدور قيادي في ما يتعلق بهذه المسائل.

٤٢ - وأشار إلى عدد من المسائل الأخرى باعتبارها أساسية للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة، ومنها المسائل الشاملة لعدة قطاعات كالمساواة بين الجنسين، واتساق عمل الأمم المتحدة، وتقديم المساعدة إلى البلدان المتوسطة الدخل، والعمل مع الدول الهشة، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٤٣ - ودعت الوفود إلى وضع إطار قوي للنتائج وإطار متكامل للرصد والتقييم ووظيفة تقييم مستقلة تخصص لها الموارد الكافية. ويتعين أن يكون إطار النتائج قوياً وأن يظهر سلسلة النتائج بأكملها، إلى جانب النتائج المتوقعة على جميع المستويات، مما يتيح لليونيسيف الإبلاغ بصورة منهجية عما تحزره من تقدم وما تحقّقه من إنجازات. وطلب إلى اليونيسيف عقد دورات منتظمة مع أعضاء المجلس التنفيذي بشأن منهجية العمل، بما في ذلك المؤشرات القابلة للقياس، وشكل إدارة النتائج والإبلاغ عنها، وتقديم عروض غير رسمية عن مشروع إطار النتائج الخاص بها خلال دورتها العادية الأولى ودورها السنوية لعام ٢٠١٣. وطلب إلى اليونيسيف أيضاً تقديم معلومات عن الطريقة التي تزمع بها إدماج المعلومات التقييمية في إطار النتائج وتوضيح الأساس المنطقي لتخصيص الموارد لمجالات النتائج ومجالات التركيز الرئيسية. وأثيرت عدة أسئلة بشأن كيفية استفادة الخطة الجديدة من نظام رصد النتائج لتحقيق الإنصاف.

٤٤ - وأوصي بأن تقوم اليونيسيف بتعبئة الموارد والمعارف والمؤسسات في البلدان المشمولة بالبرامج، وأن تجعل تعزيز القدرات من أولوياتها، بما في ذلك في البلدان المتوسطة الدخل.

٤٥ - وشدد المدير التنفيذي على أن إعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة يشكل أساس عمل اليونيسيف. وقال إن هذه الخطة الجديدة سوف تكون قائمة على الحقوق وتركز على استراتيجية الإنصاف. وتتطلع اليونيسيف إلى إجراء مشاورات مع المجلس التنفيذي والجهات الأخرى. وسوف تعكس هذه العملية مشاركة اليونيسيف وعملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وجدول الأعمال لما بعد ٢٠١٥، وما أطلق عليه الأمين العام اسم "الأهداف الإنمائية الاستراتيجية". وأشار إلى أن التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من الفرص الهامة للتعاون بين اليونيسف وشركائها. وأوضح أن نظام رصد النتائج لتحقيق الإنصاف لا يزال قيد التنفيذ وشدد على أن هذا النظام سوف يساعد اليونيسيف والشركاء على تحديد العقبات واتخاذ إجراءات بشأنها في سعي جماعي لتحقيق نتائج لصالح الأطفال.

٤٦ - وقال مدير السياسات والممارسة إن ما صدر من تعليقات سوف يؤخذ في الاعتبار أثناء إعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة. ولاحظ أن الأمانة سوف تزود أعضاء المجلس التنفيذي بالمزيد من التفاصيل بشأن المشاورات المتعلقة بالخطة وإطار نتائجها.

٤٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠١٢ (انظر المرفق).

جيم - تقرير شفوي عن متابعة اليونيسيف للتوصيات والمقررات الصادرة عن اجتماعات مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ ومناقشة مواضيعية والدروس المستفادة في مجال التركيز ٣ للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل: فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال

٤٨ - قدم رئيس قسم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عرضاً تناول فيه الموضوعين معاً. ووُزعت وثيقتا المعلومات الأساسية اللازمتان للتقرير الشفوي (E/ICEF/2012/CRP.4)، والمناقشة المواضيعية (E/ICEF/2012/CRP.6).

٤٩ - واعترفت الوفود بالدور الريادي لليونيسيف في مكافحة الإيدز ومنع انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، قائلة بأن استثمارات المنظمة في مجال مكافحة الإيدز على الصعيد العالمي قد أسهمت في تخفيف آثار هذا الوباء على الأطفال وأسرههم. وبالإشارة إلى أنه لا تزال هناك حاجة كبيرة إلى تعزيز الجهود المبذولة للقضاء على

انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل وإتاحة فرص الحصول على العلاج للأطفال الحاملين لفيروس نقص المناعة البشرية، شجعت بعض الوفود اليونيسيف على زيادة مواءمة عملية تخطيط برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع عملية صياغة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة. وحثت وفود أخرى اليونيسيف على أن تأخذ في اعتبارها الفقر وغيره من القضايا الإنمائية التي تؤثر على معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وطلب البعض توضيح الصلات القائمة بين استراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ونتائج الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالإيدز لعام ٢٠١١، وتوضيح آليات المساءلة عن تحقيق أهداف الاستراتيجية، وتوضيح أنشطة برنامجية من قبيل التحويلات النقدية. وذكرت عدة وفود، وهي تشير إلى أن مجالات النتائج الرئيسية لليونيسيف فيما يتعلق بمكافحة الإيدز هي جزء من استراتيجية البرنامج المشترك، أن التقسيم الجديد للعمل يعد بتحقيق قدر أكبر من التنسيق على المستوى القطري. وأشار البعض بقلق إلى أرقام مزعجة متصلة بمعدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الشباب وإلى ارتفاع معدلات العنف الجنسي بين الفتيات بشكل مثير للجزع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٥٠ - وأدلى عدد من الوفود بتعليقات بشأن تعاون اليونيسيف مع البرنامج المشترك. وشملت هذه التعليقات مواءمة برامج المساواة بين الجنسين مع استراتيجية البرنامج المشترك، وتوضيح دور اليونيسيف في إطار الخطة العالمية للقضاء على الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال بحلول عام ٢٠١٥ والحفاظ على حياة أمهاتهم، التي بدأ تنفيذها عام ٢٠١١، ومواءمة الخطة الاستراتيجية المقبلة مع الإطار الموحد للميزانية والنتائج والمساءلة، وتعزيز المساءلة عن تحقيق النتائج المتوخاة. وحثت الوفود اليونيسيف على التركيز بصفة خاصة على الوقاية لدى المراهقين، وإدماج برامج منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل في إطار البرامج المعنية بصحة الأم والطفل، وتعزيز مشاركة المجتمع المحلي، وتكثيف الجهود الرامية إلى تشجيع ختان الذكور، وإدماج الأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية في إطار الاستجابات الإنسانية.

٥١ - وأشارت الوفود بتقدير إلى أن عمل المنظمة فيما يتعلق بالأطفال والإيدز يتماشى مع نهجها القائم على المساواة، مسلطة الضوء بشكل خاص على ما تحقق من إنجازات في مجال منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل، ولكن وفوداً مختلفة أشارت بقلق إلى تدني معدل زيادة التغطية فيما يتعلق بعلاج الأطفال. وطلب البعض توضيح البرامج السابقة لتقييم الاتجاهات، والروابط التي تجمعها بالأولويات الراهنة، والتوصيات المتعلقة بالبرامج المقبلة، بما في ذلك المؤشرات الجديدة التي يمكن وضعها في هذا المجال. وتساءل آخرون عن مدى

موثوقة البيانات المقدمة بشأن الاتجاهات والسلوكيات التي تنطوي على مخاطر، وبشأن أثر التوجيهات الجديدة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدماجها في إطار الاستجابة لحالات الطوارئ. وحث أحد الوفود اليونيسيف على تركيز جهودها على المراهقين الأكثر عرضة للمخاطر، عوضاً عن اتباع نهج معمم، وبغية جعل الأنشطة الهادفة إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لدى الشباب أكثر فعالية من حيث التكلفة.

٥٢ - وقدمت عدة وفود معلومات عن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني للحد من حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما في أوساط الشباب، وحث اليونيسيف على زيادة دعم الجهود الإقليمية، بما فيها تلك الرامية إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وتعميم إمكانية الاستفادة من علاج الإيدز على الجميع وخفض تكاليف الأدوية، والجهود التثقيفية المبذولة لمكافحة الوصم والتمييز.

٥٣ - وقال رئيس قسم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في رده، إن اليونيسيف تكشف جهودها في مجال الوقاية، وخاصة لدى المراهقين، وتستهدف في ذلك الفئات الأكثر عرضة للخطر. وأعرب عن ثقته في صحة الاتجاهات التي تشير إليها البيانات، لأن فيروس نقص المناعة البشرية هو أحد المجالات التي تحسنت فيها المراقبة والرصد والتقييم بفضل ما بُذل من جهود مكثفة خلال العقد الماضي. وأشار، وهو يسلط الضوء على الشراكات العالمية التي أُقيمت مع الجهات المشاركة في رعاية البرنامج المشترك وأمانته، ومع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومع خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للمساعدة في مجال مكافحة الإيدز، إلى أن اليونيسيف ملتزمة بدعم تنفيذ إطار الاستثمار في برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكفالة ربط برامج مكافحة الفيروس بالمبادرات الأعم الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق العدل والمساواة بين الجنسين وإعمال الحقوق. وذكر الوفود بأن اليونيسيف تعمل في مختلف القطاعات ومع منظمات أخرى من أجل إدماج الجهود الهادفة إلى منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل وإلى توفير العلاج للأطفال في إطار البرامج الصحية الروتينية وبرامج صحة الأم والطفل. واستطرد قائلاً إن اليونيسيف تتولى، في إطار الخطة العالمية، رئاسة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية. وتقوم هذه الفرقة بدعم تنفيذ الخطة العالمية، وهي مسؤولة عن الدعم التقني والتنسيق ورصد التقدم المحرز على الصعيد القطري، وإعداد التوجيهات وتنفيذها. واختتم كلمته بأن أكد للوفود أن كل طلبات التوضيح قد أُخذت في الاعتبار، ووعد بمتابعتها مع الوفود على أساس ثنائي.

٥٤ - وأشار المدير التنفيذي إلى أنه مقارنة بالجهود العالمية التي بُذلت خلال العقد الماضي للتصدي للأزمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن المجتمع الدولي قد قطع شوطاً طويلاً، وخصوصاً في التركيز على منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل وزيادة التغطية للأطفال. وأعرب عن اعتقاده بأن الابتكارات في مجالي التشخيص والعلاج من شأنها أن تسرع وتيرة التقدم نحو إتمام تنفيذ الخطة العالمية بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق هدف الوصول إلى جيل خال من الإيدز.

دال - تسخير المعارف لتحقيق نتائج للأطفال

٥٥ - عرضت نائبة المدير التنفيذي للبرامج هذا البند من جدول الأعمال، وقام مدير مكتب البحوث بتقديم التقرير ذي الصلة (E/ICEF/2012/6).

٥٦ - وأعربت الوفود عن تأييدها القوي للاستراتيجيات العامة في مجال إدارة البحوث والمعارف، على النحو الوارد في التقرير. وطلب العديد من الوفود أن تُقدّم للمجلس التنفيذي، في المستقبل القريب، في إطار متابعة مناقشة الاستراتيجيات، خطة عمل تتضمن اقتراحات بشأن الاحتياجات من الموارد والجدول الزمني. وستبين هذه الخطة الخطوط العريضة لكيفية وضع هذه الاستراتيجيات موضع التطبيق ودمجها في عمل اليونيسيف. وأشارت عدة وفود إلى ضرورة توفير تمويل منتظم لدعم إدارة البحوث والمعارف، وشجعت اليونيسيف على إدماج إطار البحوث الجديد ضمن الخطة الاستراتيجية المقبلة.

٥٧ - وأكد عدد من الوفود أهمية التركيز على بناء قاعدة أدلة على المستوى القطري، وإقامة روابط بين البحث والبرمجة والدعوة. وقالت عدة وفود إنه ينبغي تطبيق نتائج البحوث لدعم استراتيجية اليونيسيف المتعلقة بالمساواة وغيرها من المجالات الهامة لتنمية الطفل وحمايته، فضلاً عن توسيع نطاق قاعدة الأدلة لتعزيز فعالية العمل الإنساني. وحث البعض اليونيسيف على إيلاء اهتمام خاص للتعجيل بنشر نتائج البحوث و"تدقيق الوقائع" فيما يتعلق بالأخطاء المنهجية في البحوث، لكي تتسنى مواءمة أولويات البحوث الممولة دولياً مع الاحتياجات الإنمائية للبلد المعني. وأشار آخرون إلى أهمية تعزيز الروابط بين الوحدات المعنية بالمعرفة داخل اليونيسيف، وفيما بين منظمات الأمم المتحدة، من أجل تحسين توحيد الأداء، من حيث التوقيت والفعالية، وبناء قدرة المؤسسات الوطنية والدولية وتعزيزها.

٥٨ - واستفسرت عدة وفود عن أولويات اليونيسيف في مجال إدارة المعرفة، وما يعترضها من عراقيل وتحديات في الحصول على الدعم من الجهات المعنية، سواء داخل اليونيسيف أو خارجها، وعن عملية إقرار الخطة الاستراتيجية. وتساءلت وفود أخرى عن الدور المتوخى

أن تؤديه اليونيسيف في إطار استراتيجيات تبادل المعارف ومناهج البحث لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك التحديات المرتبطة بمواءمة هذه الاستراتيجيات والمناهج مع الوكالات الأخرى وأوجه التآزر فيما بينها. واقترح أحد الوفود إجراء مناقشات مواضيعية أو عقد موائد مستديرة بصفة منتظمة بشأن البحوث ذات الصلة باليونيسيف في اجتماعات المجلس التنفيذي، في حين شجع وفد آخر على اتباع نهج بحثية مبتكرة، مثل الأساليب التشاركية التي تشمل الأطفال كمرشدين بحثيين.

٥٩ - وأوضحت نائبة المدير التنفيذي، في ردها، أن الهدف من التركيز على البحوث التي تقودها البلدان هو تدقيق الوقائع لكفالة مواءمة برامج البحث مع الاحتياجات الإنمائية للبلد المعني. وأشارت إلى أن البيانات البحثية تجمعها العديد من الجهات المختلفة في اليونيسيف، ويتمثل التحدي المطروح مستقبلاً في كيفية تجميع أكبر قدر ممكن من البيانات لاستخدامها كأدلة، وإطلاع مختلف شركاء المنظمة على النتائج.

٦٠ - وأشار المدير بتقدير إلى دعم الوفود القوي للاستراتيجيات المقترحة، وإلى طلب العديد منها إتباع التقرير بخطة عمل. وأيد الرأي القائل بأهمية إتاحة البحوث بطريقة تتسم بحسن التوقيت والفعالية، وأشار إلى تجربة البنك الدولي. وألح إلى أن التعاون الوثيق مع مراكز البحوث الوطنية أتاح تقديم انتقادات بناءة وتدقيق الوقائع فيما يتعلق بالأخطاء المنهجية في البحوث، والأهم من ذلك في وضع الخطط الإنمائية. وفي معرض تأكيده على أن نهج "الطفل ككل" إسهام خاص لليونيسيف، شدد على أهمية إقامة روابط فعالة على جميع المستويات، وذلك بسبل منها تحسين استراتيجيات الاتصال التي تستهدف العاملين في الميدان وفي حالات الطوارئ الإنسانية. وأكد أنه من الممكن إتمام إطار إدارة البحوث والمعارف قبل نهاية السنة، وأن اليونيسيف تعتزم بشكل راسخ إدماج إدارة البحوث والمعارف في إطار الخطة الاستراتيجية المقبلة.

٦١ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٣/٢٠١٢ (انظر المرفق).

هاء - التعاون البرنامجي لليونيسيف

(أ) إقرار وثائق البرامج القطرية المنقحة التي نوقشت في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١١

٦٢ - وفقاً لمقرري المجلس التنفيذي ٤/٢٠٠٢ و ١٩/٢٠٠٦، وافق المجلس التنفيذي، على أساس عدم الاعتراض، على وثائق البرامج القطرية المنقحة لكل من جمهورية إيران الإسلامية وبابوا غينيا الجديدة والبرازيل وبنما وبيرو وتايلند والجزائر والجمهورية الدومينيكية والرأس الأخضر وسورينام وغيانا وفيت نام وملاوي وموزامبيق واليمن.

(ب) مشاريع وثائق البرامج القطرية

٦٣ - وافق المجلس التنفيذي بصفة استثنائية، وفقاً لمقرره ١٦/٢٠١١، على وثيقة البرنامج القطري لجمهورية جنوب السودان (E/ICEF/2012/P/L.1 و Corr.1). وكان أعضاء المجلس التنفيذي قد ناقشوا مشروع الوثيقة في مشاورات غير رسمية أُجريت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ونُشرت وثيقة منقحة على الموقع الشبكي لليونيسيف في غضون ثلاثة أسابيع من إجراء المشاورات.

٦٤ - وشددت الوفود على ضرورة اتباع نهج متسق لإزاء المساعدة الإنسانية والإنعاش والتنمية، مع دمج منظور جنساني في هذه المجالات، وشجعت على تمتين أواصر التعاون بين جميع الشركاء الدوليين والمحليين تحت قيادة الحكومة الوطنية. وشددت الوفود، وهي تشير إلى الحالة غير المستقرة، التي تشهد هجرة قسرية وتشرداً داخلياً، على أهمية تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها، وأهمية التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمنظمات الإنسانية. وحثت اليونيسيف على تعزيز دورها التنسيقي والقيادي للمجموعات، ولا سيما في التعامل مع حالات العائدين والوفيات النفاسية والتعليم الابتدائي وحماية الطفل. وأشارت إلى أن ثمة حاجة ماسة إلى توفير ما يكفي من الموارد الأساسية والبشرية، إلى جانب تحديد الأولويات بعناية وتحليل المخاطر بشكل مناسب، للتصدي لمختلف حالات الطوارئ المعقدة في هذه الدولة الهشة.

٦٥ - وأشارت الوفود بتقدير، وهي تشدد على الحاجة الماسة لبناء القدرات، إلى أن البرنامج القطري قد تمت مواءمته مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومع الأولويات الوطنية. وأكدت أنه من المهم للغاية أن توحّد الأمم المتحدة أداؤها، ولكن بنفس القدر من الأهمية أيضاً أن تقوم اليونيسيف، نظراً للتحديات الإنسانية المطروحة، بإيجاد حلول مرنة تراعى فيها الظروف المحلية. وذكرت أن المخاطر كبيرة فيما يتعلق بتحقيق فوائد السلام بسرعة. وقدم أحد الوفود معلومات عن مشاريع نموذجية تنفذ على مستوى المقاطعات في مجال الصحة وتدريب المعلمين، وحثّ اليونيسيف على تقديم الدعم اللازم لتحسين هذه المشاريع.

٦٦ - وأكد المدير الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، في رده، أن ثمة خططا للطوارئ وشرائط للتعامل مع العائدين، تركز على النساء والفتيات، اللاتي يعتبرن الأكثر عرضة للخطر. وقال إن البرنامج يهدف إلى بناء القدرات مع التكيف مع تطورات الوضع، وإنه سيشكل قاعدة لبرنامج أطول أجلاً. وأشار، وهو يسلم بالحاجة إلى برنامج مركّب يتسم بهامش من المرونة، إلى أن إدارة المخاطر في حالات الطوارئ قد أُدمجت في جميع

البرامج. وأكد أن اليونيسيف ستقيم شراكة مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وستوائم برامجها من أجل تعزيز القيادة الوطنية.

٦٧ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٤/٢٠١٢ (انظر المرفق).

(ج) تمديد البرامج القطرية الجارية

٦٨ - وفقاً للمقرر ١١/٢٠٠٩، أبلغ المجلس التنفيذي بأن المدير التنفيذي وافق على تمديد البرنامج القطري لإريتريا.

٦٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٥/٢٠١٢ (انظر المرفق).

واو - جمع الأموال من الجهات الخاصة: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٢

٧٠ - قدمت مديرة شعبة جمع التبرعات من القطاع الخاص والشراكات معه التقرير (E/ICEF/2012/AB/L.1).

٧١ - وأشادت الوفود بجهود جمع التبرعات التي تبذلها اليونيسيف واللجان الوطنية التابعة لليونيسيف، معترفة بما أنجزته من أعمال شاقة في ظروف اقتصادية صعبة، حيث واجهت المزيد من المنافسة للحصول على الأموال من الجهات المانحة الخاصة. وأبرز العديد تحقُّق الاستقرار في الإيرادات من الموارد العادية ولكنه لاحظ أيضاً بقلق تدهور معدل المساهمات المتأتية من إيرادات المبيعات من البطاقات والمنتجات. وأثنت الوفود على الانتهاء مؤخراً من ترشيد تجارة بطاقات المعايدة والمنتجات، مشيرة إلى أنه كان لا بد من اتخاذ قرارات صعبة لتعزيز التمويل وتمكين اليونيسيف من تحقيق النمو في المستقبل. وفي معرض الإشارة إلى أهمية القطاع الخاص في أنشطة جمع التبرعات من أجل المستقبل، أشاد العديد من الوفود بالجهود التي تبذلها المنظمة لتحديد طرق مبتكرة لجمع أموال إضافية والاحتفاظ بدعم الجهات المانحة. وأعرب آخرون عن رغبتهم في معرفة المزيد عن استراتيجية إدار الدخل الجديدة، بما في ذلك الجداول الزمنية لتنفيذها، وعن الكيفية التي تعمل اليونيسيف بها إلى جانب غيرها من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

٧٢ - وأعرب البعض عن قلقهم إزاء ارتفاع النفقات في مبيعات بطاقات المعايدة والمنتجات، وعن أملهم في رؤية نتائج الترشيد، بما في ذلك تحليل التكاليف والمنافع. وحث آخرون اليونيسيف على تحويل قاعدة علامتها التجارية من بيع المنتجات الاستهلاكية إلى أنواع أخرى مبتكرة من الهدايا، بما في ذلك التبرعات العادية المتعهد بها واتفاقات الترخيص واستراتيجيات وسائط الإعلام الرقمية والاجتماعية. وركز العديد من الوفود على تطوير

سبل إشراك الشركات وطلبوا معرفة المزيد عن التعاون مع الاتفاق العالمي، وخاصة ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

٧٣ - وقدمت رئيسة الفريق الدائم للجان الوطنية تقريراً عن آخر الأنشطة المنجزة في مجالي جمع التبرعات من القطاع الخاص والدعوة. وأشارت إلى أنه، على الرغم من التحديات غير المتوقعة، يتوقع الآن حدوث زيادة كبيرة في تمويل الموارد العادية. وأشارت إلى أن العملية المشتركة لمواءمة النوايا الاستراتيجية الموحدة قد تعززت بواسطة استراتيجية الاتصالات العالمية المقبلة ووظيفة البحث الجديدة التي تقوم بها اليونيسيف. وقالت إنها تأمل ألا يكون الانخفاض في صناديق الاستثمار كتدبير لخفض التكاليف إلا تدبيراً مؤقتاً، إذ أنه يعني خفض الإيرادات مستقبلاً.

٧٤ - ورداً على ذلك، قالت المديرية إن عملية الترشيد كانت عملية واسعة النطاق، انطوت على تكاليف كبيرة غير متكررة. وأشارت إلى أن تجارة بطاقات المعايدة والمنتجات التي أعيد تنشيطها لا تروم إدرار الدخل فقط، ولكن أيضاً الحفاظ على سمعة اليونيسيف. وأفادت بأن استراتيجية النمو تتوقع حدوث انتعاش تدريجي في صافي الإيرادات لعام ٢٠١٢. كما قالت إن نموذج الأعمال التجارية قد أعيد النظر فيه، مع زيادة التركيز على إيجاد وسائل مبتكرة للتوعية، بما في ذلك من خلال استراتيجيات التعهدات بالتبرع ووسائل الإعلام الرقمية، لحشد الموارد وزيادة الوعي بحقوق الطفل وعمل اليونيسيف. وبشأن الاتجاه المستقبلي للجهود المبذولة من أجل جمع الأموال، أشارت إلى أن المنظمة تعتزم، بالتشاور مع أسرة اللجان الوطنية، تقييم استراتيجيات إدرار الدخل الناجحة وتوحيدها في الاستراتيجية المتكاملة المقبلة لإدرار الدخل من القطاع الخاص للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وستواصل اليونيسيف، كجزء من الاستراتيجية الجديدة، التركيز على قيمة العلامة التجارية والتوعية بهذه العلامة التجارية في الجهود المبذولة لإشراك المؤسسات وعالم الشركات، بما في ذلك من خلال مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات التي يجري وضعها في صيغتها النهائية مع الاتفاق العالمي. وأقرت بأن هذه الجهود المبتكرة ستقتضي استثمارات في مجال بناء القدرات، سواء داخل اليونيسيف أو دعماً للشركاء الوطنيين والشركاء من المجتمع المدني.

٧٥ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر ٦/٢٠١٢ (انظر المرفق).

زاي - إحاطة شفوية عن التحديات الماثلة والتقدم المحرز في التصدي لمسألة ارتفاع معدلات الشواغر

٧٦ - قدم نائب المدير التنفيذي للإدارة ومديرة شعبة الموارد البشرية بالنيابة إحاطة شفوية ومذكرة المعلومات الأساسية (E/ICEF/2012/CRP.5).

٧٧ - وأوضح نائب المدير التنفيذي أن اليونيسيف تتبع أعلى مستويات الكفاءة والمقدرة والتميز في التصدي لمعدلات الشواغر، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الجغرافي الواسع والتكافؤ بين الجنسين.

٧٨ - وأشارت المديرية بالنيابة إلى أن معدل الشواغر البالغ ١٨ في المائة والمذكور في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/65/5/Add.2) شمل الوظائف التي أنشئت ولكنها لم تموّل حتى الآن، وأن عملية استقدام الموظف لا يمكن البدء فيها إلا حينما تموّل الوظيفة. وقالت إن أكثر المقاييس أهمية كان هو معدل الشواغر الممكن ملؤها، أي العدد الإجمالي للوظائف الممولة المنشأة والتي لم تملأ. وقد بلغ هذا المعدل بالنسبة لليونيسيف الآن ٥ في المائة، وهو معدل مطابق لمعايير الأمم المتحدة الموحدة ومعياري هذا القطاع.

٧٩ - وقالت إن اليونيسيف ظلت بالرغم من ذلك تعمل جاهدة للحد من معدلات الشواغر، وخصوصاً المعدل البالغ ٩ في المائة في الوظائف الدولية. وعلى المدى القصير، تركزت الجهود على تدابير من قبيل التوظيف عبر الإنترنت، وعلى تدابير التوظيف في حالات الطوارئ الخاصة التي بدأ العمل بها في نهاية عام ٢٠١٠. وعندما تكون هناك حاجة إلى زيادة مفاجئة في القدرات لمواجهة حالات الطوارئ، تعيد اليونيسيف تكليف موظفين فوراً للتصدي لحالات الطوارئ القصيرة الأجل، وتقوم باستقدام موظفين بسرعة لمواجهة حالات الطوارئ الطويلة الأجل. وقد أدت هذه التدابير مجتمعة إلى خفض متوسط الوقت الكلي اللازم للتوظيف في مجمل الوظائف من ١٣٧ يوماً في عام ٢٠٠٨ إلى ١٠١ يوم قبل نهاية عام ٢٠١١. وكانت اليونيسيف أيضاً تجرباً نهجاً من بينها على سبيل المثال نهج الاختيار المباشر، استناداً إلى توصيفات عامة للشواغر، وهو ما من شأنه أن يسمح بخفض كبير في الوقت اللازم للتوظيف، مع الحفاظ على الجودة والتنوع.

٨٠ - وعلقت بعض الوفود بقولها إن اليونيسيف باتت نموذجاً جيداً يمكن أن تتبعه منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ومن المهم، على حد قولهم، الحفاظ على التوازن بين السرعة في التوظيف واختيار المرشحين المؤهلين تأهيلاً عالياً، للحفاظ على التنوع ومزيد من اختصار الوقت اللازم للتوظيف.

٨١ - وسُئلت اليونيسيف كيف تعتزم معالجة الوظائف غير الممولة والإبلاغ عما تحققه من نتائج في هذا الشأن في المستقبل، بما في ذلك التحديات الماثلة في مجال التوظيف. وقالت الوفود إن من المهم أيضاً مواصلة تعزيز القدرة على دعم المجالات الشاملة مثل المساواة بين الجنسين.

٨٢ - وسأل أحد الوفود عما إذا كانت اليونيسيف تستهدف تحديد معدل خاص للشواغر. واستفسر الوفد عما إذا كان التوظيف الإلكتروني قد أدى إلى تحسين تمثيل الدول النامية في صفوف الموظفين. وبالمثل، استفسر وفد آخر عما إذا كانت سبل الاتصال متاحة للجميع، وعن الطريقة التي تعمل بها اليونيسيف لتذليل أية مصاعب في هذا المجال. وفي ما يتعلق بالتوظيف في حالات الطوارئ، سُئلت اليونيسيف عما إذا كان متوسط الوقت الحالي البالغ ٢٨ يوماً فترة أطول مما يلزم.

٨٣ - وأجابت المديرية بالنيابة بقولها إن اليونيسيف ليس لديها معدل شواغر مقرر، على الرغم من أن هناك بعض المناقشات بشأن هذه المسألة. وأضافت أن نظام التوظيف الإلكتروني لا يملك تسهيلات خاصة لمساعدة المرشحين الذين يجدون مصاعب في الدخول إليه عن بُعد. أما إن كان التوظيف الإلكتروني مفتوحاً في وجه المرشحين من البلدان المستفيدة من البرنامج للدخول إليه فهو أمر لم يتأكد حتى الآن؛ لكن نسبة ٢٠ في المائة من الموظفين الفنيين الدوليين المتقدمين للمرة الأولى أتوا من ملاك الموظفين الوطنيين في عام ٢٠١١.

٨٤ - وفي معرض تطرقها مرة أخرى إلى مسألة ما إذا كانت فترة ٢٨ يوماً للتوظيف في حالات الطوارئ تعد وقتاً طويلاً، قالت إن غالبية الزيادات المفاجئة في عمليات نشر الموظفين وقعت في ٢٠ يوماً أو أقل، وأن اليونيسيف تود تقليص ذلك الوقت إلى مدة أقل من ذلك. وكانت اليونيسيف قد أنشأت فرق الاستجابة الفورية، الأمر الذي سيسمح بنشر الموظفين في غضون ٤٨ ساعة.

٨٥ - وقدمت إيضاحات عن مخزون المواهب وعمليات المسار السريع. وفي معرض الإشارة إلى أن اليونيسيف تتبع عن كثب المساواة بين الجنسين، قالت إن اليونيسيف قد بلغت نسبة مئوية عامة قدرها ٤٨ في المائة للموظفات. وكان من المتوقع الوصول إلى هدف التكافؤ بمعدل ٥٠/٥٠ في نحو ثلاث سنوات.

٨٦ - وقدم نائب المدير التنفيذي للشؤون الإدارية، في رده على سؤال من أحد الوفود، شرحاً وجيزاً لمسألة الوظائف غير الممولة.

٨٧ - وأشار المدير التنفيذي لليونيسيف إلى أن الاستفادة من مخزون المواهب من الموظفين الوطنيين يمثل أولوية قصوى بالنسبة للمنظمة. وبالإضافة إلى الاستعانة بالتوظيف الإلكتروني، شمل ذلك مساعدة المرشحين المحتملين للمشاركة في أنشطة مثل إعداد السير الذاتية وإجراء المقابلات، وتزويد الموظفين الوطنيين بسبل الحصول على مجموعة واسعة من فرص التدريب.

٨٨ - وفي شأن حالات الطوارئ، قال إنه في حالة حدوث طارئ من المستوى الثالث، على سبيل المثال، تعدُّ اليونيسيف العدة لإتاحة فرق الاستجابة الفورية للعمل في غضون ٤٨ ساعة وتنشر غيرهم من الموظفين في أسرع وقت ممكن باعتبار ذلك من أولويات المنظمة.

حاء - اجتماع إعلان التبرعات

٨٩ - قدم المدير التنفيذي الاجتماع السنوي الثالث عشر لإعلان التبرعات، معرباً عن امتنانه للشركاء الذين وصلوا دعم عمل اليونيسيف أو حتى زادوا ذلك الدعم في أوقات تشهد مصاعب اقتصادية. وقال إن عدم كفاية الموارد العادية يشكل تحدياً خطيراً للمنظمة، إذ أن هذه الموارد هي الأساس الذي تستند إليه المنظمة. وحث الجهات المانحة على زيادة مساهماتها في الموارد العادية بحيث يتسنى لليونيسيف أن تستمر في الوفاء بالتزامها لحماية حقوق الطفل وتحسين حياة الأطفال، والحفاظ على وجودها على الصعيد العالمي، والاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ وتعزيز الإنصاف.

٩٠ - وتعهد ممثلو ١٤ حكومة بتقديم الدعم لليونيسيف، وأشار ١٢ منهم إلى مبالغ محددة. وكان إجمالي المبلغ المتعهد به خلال هذا الاجتماع ١٧٣ مليون دولار^(١).

٩١ - وأكدت الوفود أهمية الموارد العادية لعمل اليونيسيف. وفي معرض إعرابها عن الأسف للاتجاه التزولي في المساهمات في الموارد الأساسية، لا سيما في ما يتعلق بإجمالي الإيرادات، ودعت الجهات المانحة إلى زيادة مساهماتها في قاعدة تمويل اليونيسيف هذه المستقرة والممكن التنبؤ بها.

(١) للاطلاع على تفاصيل التبرعات الحكومية إلى الموارد العادية المعلنة أو المدفوعة لعام ٢٠١١، والأرقام الإرشادية لعام ٢٠١٢، انظر "الموارد العادية لليونيسيف: التبرعات المعلنة لعام ٢٠١٢" (E/ICEF/2012/CRP.2) في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي لليونيسيف. وتشمل التبرعات أيضاً التبرعات المعلنة الواردة خلال مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات لعام ٢٠١١ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وتلك التي وردت من خارج اجتماعات إعلان التبرعات. وحتى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، كانت اليونيسيف قد تلقت تبرعات معلنة مجموعها ١٨٢ مليون دولار للموارد العادية في عام ٢٠١٢ من ٣٦ حكومة.

٩٢ - وأعرب مدير مكتب تحالفات القطاع العام وتعبئة الموارد عن امتنانه للحكومات التي تعهدت بتقديم دعمها، وهو أمر حيوي لتمكين اليونيسيف من مواصلة عملها، وخصوصاً في ظروف الطوارئ والإغاثة الإنسانية والبلدان التي تمر بأوضاع متقلبة.

٩٣ - واختتم المدير التنفيذي المناقشة بتوجيه الشكر إلى الحكومات التي تعهدت بتقديم تبرعات خلال هذا العام - بما في ذلك الجهات المانحة الثابتة والحكومات التي تنفذ فيها اليونيسيف برامج لها. وقال إن اليونيسيف ستستخدم هذه الموارد بأكثر الطرق الممكنة كفاءة وفعالية من حيث التكلفة - مع التركيز بوجه خاص على النتائج.

طاء - تقرير شفوي عن المستجدات في مجال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٩٤ - قدمت هذا التقرير الشفوي نائبة المدير المكلفة بشؤون الميزانية في شعبة الإدارة المالية والإدارية. ولخصت الأنشطة والتقدم المحرز في المجالات الانتقالية الأربعة وهي: وضع السياسات، وإدارة التغيير، وتطوير النظم، وإعداد التقارير.

٩٥ - وأعربت الوفود عن تقديرها لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب وفقاً لتقرير الأمين العام A/60/846/Add.3 ومقرر المجلس التنفيذي ٧/٢٠٠٩. كما أثنت على اليونيسيف للطريقة التي يجري بها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك من خلال توفير التدريب على مستوى المكاتب القطرية. وطلبت أن يكون تطبيق هذه المعايير مرناً على أرض الواقع حتى تتمكن البلدان من إدخال أي تعديلات داخلية ضرورية على إجراءاتها. وقالت إنه سيكون من المهم عدم تعريض تنفيذ البرامج القطرية للخطر. وسُئلت اليونيسيف عن التوصيات التي من المحتمل أن يقدمها مجلس مراجعي الحسابات والمبنية على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية وعمّا إذا كانت اليونيسيف تعتزم أن يكون لها مركز دعم رئيسي لتنفيذ هذه المعايير المحاسبية مماثل للمركز التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٩٦ - وطمأن المراقب المالي الوفود بأن تنفيذ هذه المعايير لن يعرّض تنفيذ البرامج للخطر أو يقوضها، بل سيعزّز في الواقع الكيفية التي تدير بها المكاتب الميدانية مواردها. وأوضح أن اعتماد اليونيسيف المعايير المحاسبية الدولية لا يؤثر على النظم المحاسبية للشركاء الحكوميين أو نظرائها الآخرين، بغض النظر عن معايير المحاسبة التي يستخدمونها. وقال إن اليونيسيف لا تتوقع إنشاء مركز للخدمات لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، إذ أن المنظمة تدير فعلاً إثبات الإيرادات، والمشتريات مركزياً، وقد دُرّبت الموارد البشرية الموجودة في المكاتب القطرية لتتمكن من إدارة المعلومات المتعلقة بالأصول.

٩٧ - وشكر المدير التنفيذي لليونيسيف الفريق المسؤول عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مشيداً بهم على حسن إنجاز أعمالهم.

باء - مسائل أخرى

٩٨ - أطلعت الأمانة المجلس التنفيذي على قائمة بنود جدول الأعمال للدورة السنوية لعام ٢٠١٢.

مناقشة مواضيعية عن تقييم التقدم على الصعيد العالمي لبرنامج التعليم في حالات الطوارئ والمراحل الانتقالية بعد انتهاء الأزمات

٩٩ - أدلى مدير التقييم بملاحظات استهلاكية عن التقييم وقدمت الموضوع المديرية المعاونة المعنية بالتعليم. وكانت وثيقة معلومات أساسية (E/ICEF/2012/CRP.6) متاحة للعلم.

١٠٠ - وأعربت الوفود عن تقديرها للنتائج المتوصل إليها، فأبرزت أهمية التعليم في مساعدة المجتمعات على العودة إلى أوضاع طبيعية بعد الأزمات المعقدة. وأشادت بالدور الأساسي الذي تضطلع به اليونيسيف في حالات الطوارئ وحالات ما بعد النزاع. وأشار العديد من الوفود إلى أهمية الدروس المستفادة، ليس فحسب للبرنامج الجديد المتعلق ببناء السلام والتعليم، بل أيضاً للأعمال التي تقوم بها المنظمة بصفة عامة في الدول الهشة. ويشمل هذا دور اليونيسيف كجهة مشاركة في قيادة مجموعة التعليم الإنساني، وهو الدور الذي قال عنه البعض إنه يمكن أن يكون بمثابة نموذج لشراكات الأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية في مجموعات أخرى. وأشادت وفود أخرى بالتقييم بوصفه أداة لتحسين تنفيذ نهج قائم على الحقوق في عمل اليونيسيف في الميدان، وبخاصة في الرصد، ووضع السياسات القائمة على الأدلة، والإدارة والابتكار. وأكد بعض الوفود ضرورة التصدي للعنف الجنساني والجنسي وتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم كجزء من بناء السلام. كما قدمت ملاحظات بشأن التعليم في حالات الطوارئ والحاجة إلى تمويل مرن، وبشأن ضرورة مراعاة المساواة بين الجنسين والأطفال ذوي الإعاقة، وتكييف نماذج التعليم جيد النوعية (مثل المدارس المراعية لاحتياجات الطفل)، والتأهب في البلدان المعرضة للمخاطر، فضلاً عن دور اليونيسيف في إطار الشراكة العالمية من أجل التعليم.

١٠١ - وأبرزت عدة وفود ضرورة بذل جهود مشتركة على جميع المستويات لتعزيز التعليم في مجال بناء السلام والحد من مخاطر الكوارث، فأكدت أهمية نشر أفراد مؤهلين وذوي خبرة في حالات الطوارئ الإنسانية. وشددت الوفود أيضاً على أهمية التشاور مع البلدان المتضررة

خلال جميع مراحل الانتقال من الإغاثة إلى الإنعاش ثم إلى التنمية وبغية التشجيع على المصالحة ومنع نشوب النزاعات.

١٠٢ - وردا على ذلك، شكرت نائبة المدير التنفيذي للشؤون الخارجية أعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم وأشارت إلى أن أعمال المنظمة في مجال التعليم في حالات الطوارئ توجد في صميم خطة اليونيسيف للمساواة. وأكد مدير التقييم أن المناقشة بينت أن التقييم ذو صلة بالمساءلة بنفس قدر صلته بالدروس المستفادة، مشيراً إلى إن إدراج تقييمات تحدد بمقتضاها قابلية التقييم في تصميم البرامج يعزز التنفيذ منذ البداية. واعترفت المديرية المعاونة المعنية بالتعليم بأن اليونيسيف تُسلم بأنه من الضروري لها أن تواصل معالجة القضايا الجنسانية والعنف الجنساني في أعمالها المتعلقة بالتعليم. وأشارت إلى أن اليونيسيف تستخدم حالات الطوارئ بمثابة فرص لممارسة الدعوة لصالح الفتيات وغيرهن من الأطفال الضعفاء، فأكدت أن مجالا من مجالات التركيز الحاسمة ينصب على تعزيز مرونة المجتمعات المحلية وحماية المدارس.

١٠٣ - واختتم المدير التنفيذي كلامه قائلاً إن اليونيسيف من المنظمات القليلة التي تعمل في جميع المراحل الثلاث (الاستجابة لحالات الطوارئ والإنعاش والتنمية)، وإن اليونيسيف يجب أن تواصل دمج كل مرحلة مقبلة وتوقعها مع العمل في نفس الوقت بشكل وثيق مع الحكومات والتركيز على تنمية القدرات الوطنية.

كاف - اعتماد مشاريع المقررات

١٠٤ - اتخذ المجلس التنفيذي المقررات من ١/٢٠١٢ إلى ٦/٢٠١٢ (انظر المرفق).

لام - البيانان الختاميان للمدير التنفيذي والرئيس

١٠٥ - قال المدير التنفيذي، في ملاحظاته الختامية، إنه ذُهل بروح الانفتاح في الاجتماعات التي شملت مناقشات صريحة بشأن الانجازات وكذلك المجالات التي تتطلب التحسين في تنفيذ برامج اليونيسيف. وأشار إلى أن المناقشات الموضوعية أسفرت عن العديد من الأفكار الجيدة. فقد عكست نوعاً من الثقة المتبادلة والشفافية بين أمانة اليونيسيف والمجلس التنفيذي. وهذا مهم بصفة خاصة في الفترة المؤدية إلى الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، فضلاً عن مؤتمر ريو+٢٠ وما بعده.

١٠٦ - وفي الختام، أبرز الرئيس دعوة المدير التنفيذي إلى الابتكار مع التركيز على المساواة. وأشار إلى أن التمويل ما زال من التحديات الرئيسية وهو من الاعتبارات الأساسية في تحقيق توازن بين الهدفين المحوريين لليونيسيف: وهما أن تصبح أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر

كفاءة مع الحفاظ على القدرة على التنفيذ في البلدان المستفيدة من البرامج. وقال إن الاستعداد للدخول في حوار وشراكات يبشر اليونيسيف بالخير وهي تمضي قدماً نحو أداء رسالتها لصالح الأطفال.

١٠٧ - ورحب الرئيس بالسيدة يوكا براندت بصفتها نائبة المدير التنفيذي الجديدة للشؤون الخارجية.

ثالثاً - الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي

١٠٨ - يتضمن هذا الفصل، الذي قدم في الأصل كإضافة إلى تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢، موجزاً للمناقشات التي جرت خلال الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، الذي عقد يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقام بإعداد النص أمناء الصناديق والبرامج وأقره رؤساء المجالس التنفيذية الثلاثة.

ألف - البلدان المتوسطة الدخل: دور الأمم المتحدة ووجودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً

١٠٩ - افتتح رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) وصندوق الأمم المتحدة للسكان (صندوق السكان) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (مكتب خدمات المشاريع) الجلسة الصباحية المخصصة للبند ١ المعنون "البلدان المتوسطة الدخل: دور الأمم المتحدة ووجودها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً"، ودعا المدير التنفيذي لصندوق السكان إلى تقديم بيان استهلاكي بالنيابة عن هذه المنظمات وعن المنظمات الثلاث الأخرى الممثلة، وهي منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي (برنامج الأغذية). وقدمت عروض من قبل أربعة محاورين هم أرطوغرول أباكان، الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة؛ وعبد المالك أشرفي، رئيس قسم منظومة الأمم المتحدة للتنمية التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، المغرب؛ ورافي

كانبور، أستاذ كرسي تي.إيتش. لي للشؤون العالمية، أستاذ دولي في علوم الاقتصاد والإدارة التطبيقية وأستاذ الاقتصاد، جامعة كورنيل؛ ودييغو بالاسيوس، ممثل فريق الأمم المتحدة القطري وممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان، المكسيك (مشاركة عبر الفيديو).

١١٠ - وفي أعقاب هذه المداخلات، دارت مناقشة دينامية وتفاعلية بين ممثلي الدول الأعضاء والمحاورين وممثلي البرنامج الإنمائي وصندوق السكان ومكتب خدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي. ومن القضايا الرئيسية التي أثارها الوفود أثناء المناقشة ما يلي:

(أ) لا تزال البلدان المتوسطة الدخل بحاجة إلى دعم من الأوساط المعنية بالتنمية بسبب رواسب الفقر وعدم المساواة وبسبب سائر الجوانب من برامجها غير المكتملة للتنمية. وإن الكف عن توفير الدعم للبلدان المتوسطة الدخل يعني إهمال أغلبية الفقراء والمحرومين في العالم، وهو أمر لن يكون مقبولا؛

(ب) إن الانخراط المتعدد الأطراف في البلدان المتوسطة الدخل وتعزيز الشراكات معها يتسمان بأهمية خاصة نظرا لضرورة ضمان استفادة جميع فئات هذه البلدان، ولا سيما الأقل نموا منها، من المساعدات المقدمة. ويستتبع ذلك استمرار الأمم المتحدة في الالتزام بالأهمية وتعظيم دور الشراكات بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية، التي ينبغي أن تكمل المساعدة الإنمائية المقدمة من الشمال والجنوب (لا أن تكون بديلا عنها). والتركيز على بناء القدرات الوطنية هو في غاية الأهمية؛

(ج) يتعين تعديل نظام تصنيف البلدان. فلا يمكن لمؤشر واحد، مثل الدخل، أن يعكس تنوع تحديات التنمية. وعدم اعتماد معيار عالمي في هذا الصدد قد يؤدي إلى وضع تصنيف أكثر دقة للبلدان "المتوسطة النمو" وإلى الاعتماد على مؤشرات متعددة تتعلق بمختلف جوانب البرامج غير المكتملة للتنمية، كالقصور والجوع ووفيات الرضع والأمهات وعدم المساواة بين الجنسين وانعدام فرص الحصول على التعليم. ويمكن للأمم المتحدة، عند وضع نظام تصنيف جديد، أن تستفيد من تجارب المنظمات الشريكة التي سبق لها استخدام عدة مؤشرات في نظم تخصيص الموارد لديها. وينبغي أيضا مواصلة تنسيق هذه النظم في منظومة الأمم المتحدة بأكملها؛

(د) إن أوجه التباين بين البلدان المتوسطة الدخل تدعو إلى اعتماد نهج تراعي سياقات هذه البلدان وتنكيف مع احتياجاتها وتنسجم بالدينامية. فمن الأهمية بمكان ضمان المرونة، وفقا للمبدأ القائل بعدم وجود نهج واحد يناسب الجميع؛

(هـ) إن تحسين الكفاءة والفعالية على صعيد النشاط التنفيذي متوقف على عمل الأمم المتحدة التحفيزي مع البلدان المتوسطة الدخل، وخلق التآزر بين المنظمات الشريكة، واستخدام الموارد بصورة أفضل. وينبغي للمبدأ المتمثل في تحقيق قدر أكبر من النتائج بقدر أقل من الموارد أن يستند إلى أفضل الممارسات وإلى تكييفها مع سياقات شتى. ولا بد لتحقيق الكفاءة من إيجاد توازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية المتوفرة.

١١١ - ومن المتوقع أن يسهم النقاش الذي دار في الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية في المناقشات الجارية بشأن وضع إطار مرن ومتسق واستراتيجي لعمل الأمم المتحدة مع البلدان المتوسطة الدخل.

باء - أقل البلدان نمواً: المساهمة التعاونية التي تقدمها الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامج عمل إسطنبول

١١٢ - استهلت رئيسة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة جلسة بعد الظهر المخصصة للبند ٢ المعنون "أقل البلدان نمواً: المساهمة التعاونية التي تقدمها الأمم المتحدة من أجل تنفيذ برنامج عمل إسطنبول"، ورحبت بممثلي منظمات الأمم المتحدة الست وبالتحدثين الضيوف الأربعة. ودعت المدير التنفيذي لمكتب خدمات المشاريع إلى عرض ورقة المعلومات الأساسية ذات الصلة بالنيابة عن المنظمات الست. وسلط المدير التنفيذي الضوء على تركيز برنامج عمل إسطنبول لعام ٢٠١١ مجدداً على تعزيز القدرات الإنتاجية، وعلى إقامة توازن في توزيع الموارد بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وعلى بناء قدرة البلدان على التكيف.

١١٣ - وفي أعقاب المداخلات التي قدمها المتحدثون الضيوف، أخذت الكلام ستة وفود وتطرقت إلى المسائل التالية:

(أ) ينبغي تعزيز الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة في البلدان المنخفضة الدخل وأقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالتراعات، في حين أن أنشطة المنظمة في البلدان المتوسطة الدخل ينبغي أن تمول بشكل رئيسي من المساهمات الوطنية؛

(ب) في إطار تعزيز القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، يتعين أن يراعى على النحو الواجب ضمان استدامة أنماط الإنتاج واستخدام الموارد؛

(ج) على الرغم من أن المسؤولية عن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول تقع على عاتق أقل البلدان نمواً نفسها، فلا بد من توفير الدعم الدولي لهذه البلدان، ولا سيما القيام بمبادرات

بين بلدان الجنوب. ولا بد من إشراك طائفة أوسع من الشركاء كالمقطع الخاص والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة بما فيها الصين والهند وجنوب أفريقيا؛

(د) يتعين تشجيع توحيد الأداء لأنه يؤدي إلى مزيد من التماسك والشفافية والفعالية والكفاءة وإلى تعزيز التنسيق؛

(هـ) ينبغي لمنظمات الأمم المتحدة الست العمل بشكل أوثق مع مكتب الأمم المتحدة للممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمشاركة بنشاط في فرق العمل التي أنشئت لمواصلة إحكام تنفيذ برنامج عمل إسطنبول.

١١٤ - وشدد ممثلو منظمات الأمم المتحدة الست على المسائل التالية:

(أ) أكدت المنظمات الست التزامها التام بأقل البلدان نمواً وأشارت إلى أن تنفيذ برنامج عمل إسطنبول سيؤخذ في الاعتبار في الخطط الاستراتيجية الجديدة؛

(ب) يتمثل التحدي المقبل لنهج توحيد الأداء في مواصلة خفض تكاليف المعاملات كافة داخل منظومة الأمم المتحدة من خلال تبسيط العمليات الداخلية؛

(ج) سيواصل البرنامج الإنمائي التعاون مع البلدان في قطاع الصناعة الاستخراجية (بما في ذلك المعادن والنفط والغاز) لدعم المفاوضات وسياسات إعادة توزيع الدخل، وبناء القدرات التجارية؛

(د) يتعين إدراج البنية التحتية في برنامج التنمية، ويمكن أن تشكل هذه البنية التحتية عاملاً أساسياً في إطلاق العنان لإمكانات أقل البلدان نمواً. وتوفير الدعم الفعال للبنية التحتية للمجتمع، من قبيل المستوصفات والطرق الريفية والمنازل والمدارس، يجب أن يستند إلى المعارف والخبرات المحلية؛

(هـ) يمكن للمشتريات أن تشكل أداة قوية لإنعاش الاقتصادات المحلية وتعزيز الاستدامة. فبرنامج الأغذية العالمي، على سبيل المثال، يسعى إلى وضع قواعد تكون أكثر مراعاة لاحتياجات المزارعين المحليين، في حين أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب خدمات المشاريع يعملان على وضع مبادئ توجيهية للشراء المستدام؛

(و) يتعين التركيز على تقديم الخدمات وعلى تبيان العوائق الأساسية التي تحول دون الحصول على هذه الخدمات، ولا سيما الصحة الجنسية والإنجابية، وتنظيم الأسرة والتعليم، وتوفير الفرص الاقتصادية في أقل البلدان نمواً، مع التركيز بشكل خاص على

الشباب والنساء. وأما الرصد والتقييم فيجب أن يؤديا إلى تحليل أكثر وضوحا وإلى تخطيط سليم للبرامج لتيسير الاستفادة من أفضل الممارسات التي أثبتت جدواها؛

(ز) يجب حماية رأس المال الاجتماعي والبشري. فلا بد من الاستثمار في شبكات الأمان القائمة على الأغذية مثلا لأن سوء التغذية لا يزال أكبر سبب منفرد لوفيات الأطفال.

جيم - إنجاح النشاط التنفيذي الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل التنمية المعجلة: استعراض السياسات الذي يجري كل أربع سنوات (توحيد الأداء والإبلاغ عن النتائج)

١١٥ - ترأس رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف الجلسة الصباحية المخصصة للبند ٣ المعنون ”إنجاح النشاط التنفيذي الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل التنمية المعجلة: استعراض السياسات الذي يجري كل أربع سنوات (توحيد الأداء والإبلاغ عن النتائج)“. وفي أعقاب الملاحظات التمهيدية التي قدمتها مديرة البرنامج الإنمائي والمدير التنفيذي لليونيسيف، أجرى ممثلو البرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف ومكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي وعدد من الوفود المشاركة نقاشا معمقا أسفر عن توصيات مفيدة.

١١٦ - وأيدت عدة وفود التركيز على الإنصاف مع التشديد على قياس النتائج. وسلطت الضوء على تتبع النتائج، وعلى المبادئ المعتمدة مؤخرا للإبلاغ عن النتائج، ونتائج المساواة بين الجنسين، وتصنيف النتائج، وأهمية المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. وأشار أحد الوفود إلى أن المعلومات المتعلقة بالنتائج ينبغي أن تساعد الدول الأعضاء على اتخاذ القرارات من موقع المطلع. وفي إشارة إلى إطار الرصد المعروف باسم نظام ”الكأس“، الذي يركز على تحقيق النتائج عبر تحديد عوائق التقدم والتغلب عليها، اقترح بعض الوفود إمكانية اعتماد منظمات الأمم المتحدة بالإضافة إلى اليونيسيف نهجا مستندا إلى نظام ”الكأس“ حيثما كان ذلك مناسباً. وأكد أحد الوفود أهمية النتائج بالنسبة لمجالات غير الإبلاغ، ولا سيما مجالات التخطيط وتقديم الخدمات والقياس والاستدامة والمساءلة. وذكر أن الالتزام بنهج الإدارة القائمة على النتائج كفيل بتعزيز مصداقية منظومة الأمم المتحدة.

١١٧ - وأكد عدد من الوفود أهمية الحلول المبنية على السياقات القطرية. وشددت وفود أخرى على الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر باعتبارهما في طليعة أولويات الأمم المتحدة. وأشار أيضا إلى أهمية تنسيق - لا تكرار - مختلف برامج ومبادرات التنمية الحالية

والمقبلة، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتخطيط لما بعد عام ٢٠١٥.

١١٨ - وجرى أيضا تشجيع زيادة الدعم المقدم لتنمية القدرات، واستخدام الموارد المحلية، تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وضمن سياق التنمية المتغير، أبدت بعض الوفود مخاوفها بشأن تناقص الموارد الأساسية.

١١٩ - وإذ لاحظ بعض الوفود أن المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة الذي عُقد في عام ٢٠١١ في بوسان، جمهورية كوريا، إنما جرى خارج إطار الأمم المتحدة نفسها، فقد اقترح أن يجسد استعراض السياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية جدول أعمال بوسان لفعالية المعونة، ولا سيما الاتفاقية الجديدة للانخراط في الدول الهشة. وشددت الوفود أيضا على أهمية مسألتي البلدان في مرحلة ما بعد النزاع والدول الهشة.

١٢٠ - وأوجزت مديرة البرنامج الإنمائي في ملاحظاتها الختامية أولويات استعراض السياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وهي (أ) تأكيد أهمية منظومة الأمم المتحدة، و (ب) الاعتراف بتنوع منظمات الأمم المتحدة وقوتها، و (ج) التشديد على أهمية التماسك في العمليات الإنمائية للأمم المتحدة، ولا سيما في المسائل الشاملة لعدة قطاعات.

١٢١ - وأكد المدير التنفيذي لليونيسيف من جديد دعمه الراسخ لنهج ”توحيد الأداء“ مشيرا إلى أنه ينتظر الدروس المستخلصة من التقييم المستقل. وشدد على أن استمرار تمويل نهج ”توحيد الأداء“ يستلزم ظهور نتائج على أرض الواقع.

١٢٢ - واختتم رئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف الجلسة مشددا على ضرورة عمل منظمات الأمم المتحدة بشكل جماعي مع تحديد التنمية كهدف لها. وقال إنه ينبغي لكل من المنظمات أن تضع جانبا، عند الحاجة، ولايتها الفردية من أجل التركيز معا على المسائل الجوهرية.

دال - المرحلة الانتقالية

١٢٣ - ترأس رئيس المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي جلسة بعد الظهر المخصصة للبند ٤ المعنون ”المرحلة الانتقالية“، واشترك في تنسيقها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي.

١٢٤ - وعرضت المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ورقة المعلومات الأساسية ذات الصلة بالنيابة عن المنظمات الست، وتحدثت عن الميزة النسبية التي تتسم بها الأمم المتحدة في السياقات الانتقالية وعن التحديات التي تواجهها في مثل هذه السياقات. وشددت

نائية منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على أن الاستجابة الإنسانية محدودة في قدرتها على بناء القدرات والنظم على المدى الطويل. وقالت إنه ينبغي للأمم المتحدة دعم الاتفاقات الوطنية، وينبغي لمنظمتها أن تعمل معاً لتنفيذ الأولويات المشتركة. وتتمس الحاجة إلى وضع استراتيجيات إنمائية مشتركة، وبوسع المجموعات الإنسانية الاضطلاع بدور في تنمية القدرات. وسلط ممثل المكتب الضوء على دور المنسق المقيم في توفير التماسك الاستراتيجي.

١٢٥ - ورحب ممثلو الدول الأعضاء بالنقاش المتعلق بالمرحلة الانتقالية وشددوا على أهمية تولى البلدان زمام المبادرة فيها. وأكدوا أيضاً أن الأمم المتحدة في موقع أفضل لمساعدة البلدان على الانتقال من وضع إنساني إلى حالة تنمية، وأنه لا بد من تنفيذ جدول أعمال التحول ٢٠١٢ للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتحقيق النجاح في هذا المجال. وأشارت وفود إلى أن بعثات الأمم المتحدة المتكاملة قد تؤثر في المجال الإنساني، وشددت على أهمية اختيار منسقين مقيمين يكونون من ذوي الخبرة في الشؤون الإنسانية.

١٢٦ - وأوصت وفود بمباشرة التخطيط للتنمية في وقت مبكر في المرحلة الانتقالية ودعت المنظمات والجهات المانحة إلى تحليل المخاطر وإدارتها وقبولها. وأكدت ضرورة تحسين التنسيق بين جميع الشركاء. وحثت على تأييد الاتفاقات التي دعت إليها الاتفاقية الجديدة للانخراط في الدول الهشة. وأشار إلى أن آليات التمويل المرنة فائقة الأهمية، وكذلك القيادة القوية والنشر السريع لموظفين مؤهلين من ذوي الخبرة المناسبة.

١٢٧ - واسترعى الانتباه إلى المسائل المتصلة ببناء السلام وبناء الدولة وإلى أهمية ضمان مشاركة منظمات الأمم المتحدة فيها وتوفير الدعم الكافي للمنسقين المقيمين. وأشار إلى أن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ينبغي أن يجسد عمل الأمم المتحدة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

١٢٨ - وأبرزت عدة وفود الحاجة إلى بناء قدرة البلدان على الانتعاش، مستهدفة على وجه الخصوص البلدان الأكثر هشاشة ولا سيما البلدان ذات الدخل المتوسط. ودعت إلى اعتماد منهج موحد وبرامج مشتركة للأمم المتحدة متعلقة بالقدرة على الانتعاش. وأشارت عدة وفود إلى أن المراحل الانتقالية يمكن أن تتيح فرصاً لتعزيز المساواة بين الجنسين.

١٢٩ - وردا على ذلك، شددت اليونيسيف على أهمية الخدمات الاجتماعية التي يقدمها الشركاء الوطنيون بشكل منصف. وسلط البرنامج الإنمائي الضوء على أهمية الحوكمة وأهمية تناول مسألة القدرة على الانتعاش في أطر التخطيط للأمم المتحدة. وشدد مكتب خدمات المشاريع على أهمية الحد من خطر الكوارث المتصلة بالمناخ، وإعادة بناء الأمل من خلال إظهار نتائج بارزة، والتركيز على النتائج والسعي إلى إضفاء الاتساق على السياسات.

واسترعى صندوق السكان الانتباه إلى ضرورة تكامل الإطارين الإنساني والإنمائي بشكل أفضل، وإدماج أعمال الانتعاش والمرحلة الانتقالية في الاستجابة لحالات الطوارئ منذ مراحلها الأولى، وإدراج التأهب لمواجهة حالات الطوارئ والحد من خطر الكوارث والقدرة على الانتعاش في عمليات التخطيط على المستوى القطري. وأكد برنامج الأغذية العالمي ضرورة اعتماد المرونة في تمويل المراحل الانتقالية. وشدد على ضرورة الاعتراف بتمكين المرأة ليس كمبدأ فقط بل كمسألة إنمائية أيضاً.

الجزء الثاني
الدورة السنوية لعام ٢٠١٢

المعقودة في مقر الأمم المتحدة
في الفترة من ٥ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

أولا - تنظيم الدورة

ألف - البيانان الافتتاحيان للرئيس والمدير التنفيذي

١٣٠ - قال رئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة إن الدورة تنعقد في سياق مؤتمر الأمم المتحدة المقبل بشأن التنمية المستدامة (ريو+٢٠)، وخطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ والاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية وإعداد خطة اليونسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة. وذكر أن اليونسيف تستغل هذه الفرص لإدراج مسألة الأطفال في مقدمة البرنامج العالمي، وأن بإمكان أعضاء المجلس أن يفعلوا الشيء نفسه من أجل الدفاع عن الوصول إلى جميع الأطفال، لا سيما الأطفال الأشد فقرا وضعفا. وأشاد بالمدير التنفيذي لدوره القيادي بشأن برنامج الإنصاف، وللتوصل إلى سبل أفضل من أجل رصد النتائج، ولجعل اليونسيف منظمة أكثر ابتكارا وفعالية. وقال إنه يمكن رؤية الدليل على هذه الجهود في كل بند تقريبا من بنود جدول أعمال الدورة.

١٣١ - وقال المدير التنفيذي في ملاحظاته الافتتاحية إن اليونسيف ما برحت تناقش العلاقة بين حقوق الطفل والإنصاف، وبين استراتيجية الإنصاف والبرمجة القائمة على حقوق الإنسان، وأنه تم الاتفاق على أن مسألتَي حقوق الطفل والإنصاف مسألتان متسقتان أساسا. والأهم من ذلك، أن أفضل مقياس لجذبة المنظمة إزاء حقوق الطفل هي النتائج وليس الكلام الخطابي. وذكر أن اليونسيف قد جددت تركيز برامجها القطرية على الإنصاف، كما يتبين ذلك من وثائق البرامج القطرية المدرجة على جدول الأعمال.

١٣٢ - وتابع قائلاً إن اليونسيف ما انفكت تركز، وهي تواصل العمل بشأن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، على وضع النتائج المتعلقة بالأطفال في صميم الخطة، مع التمييز بين الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها. ومن شأن ذلك أن يساعد على تحقيق المزيد من الوضوح الاستراتيجي وبمكّن اليونسيف من ربط عملها بالنتائج الإنمائية بصورة أكثر وضوحا. وستواصل اليونسيف التعامل مع الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة، والشركاء في التنمية، واللجان الوطنية لليونسيف وسائر الجهات الأخرى في العمل من أجل وضع خطة استراتيجية متوسطة الأجل موجزة ومحكمة.

١٣٣ - وأوضح أن اليونسيف تتناول الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات بطريقة ماثلة. ومن المهم التركيز على تحقيق نتائج عملية. وباستطاعة وكالات الأمم المتحدة أن تحقق نتائج أفضل من خلال المجموعات المعنية بمسألة محددة، كلما وحيثما كانت مهمة، كما هو الشأن بالنسبة لمجموعة الخمسة المكونة من منظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم

المتحدة للسكان، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واليونسيف بشأن صحة الأم أو عمل اليونسيف واليونسكو بشأن التعليم. ويجب أن تكون آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة مرنة، ومبسطة، وتستهدف قطرا بعينه في إدارة أي نهج قائم على النتائج والمساءلة.

١٣٤ - وذكر أنه يجب أن يبرهن نهج "توحيد الأداء" على مدى أهمية منظومة الأمم المتحدة ويعزز تلك الأهمية من أجل تغيير مشهد التنمية، وأن اليونسيف ملتزمة بالقيام بدورها في ذلك.

١٣٥ - ثم قال إن بقاء الطفل يقع في صميم النمو المستدام، الذي حقق نجاحا ملحوظا بفضل عقود من الجهود العالمية المستمرة. ولحفز المزيد من التقدم، ستنضم اليونسيف إلى وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومنظمة الصحة العالمية وجهات أخرى في النداء المقبل للعمل من أجل بقاء الطفل الذي سيعقد في واشنطن العاصمة. ويهدف هذا المؤتمر، الذي دعت إلى عقده حكومات كل من إثيوبيا والهند والولايات المتحدة الأمريكية، إلى بدء مرحلة جديدة من الجهود العالمية الرامية إلى إنهاء وفيات الأطفال التي يمكن منعها، وذلك جزئيا من خلال الإقرار بأن جانبا كبيرا من التقدم المحرز في السابق كان غير منصف. وسيطلق المؤتمر مبادرة عالمية عنوانها "تجديد الوعد" ستطلب إلى جميع الحكومات الالتزام مجددا بتعجيل وتيرة التقدم في مجال رعاية المواليد الجدد وبقاء الأطفال والأمهات على قيد الحياة.

١٣٦ - وذكر أنه يتعين على اليونسيف، وهي تواصل العمل من أجل تعبئة الأموال لإنقاذ حياة الملايين من الأطفال الذين يعيشون في معاناة، ألا تستخدم في حملاتها صور الأطفال الأموات أو المحتضرين. وقال إن ذلك يمثل استغلالا لهم، وإنه لا يأتي بنتيجة في الأمد البعيد. فمرور الزمن، يصبح الناس لا يبالون بالصور المروعة. وبالتأكيد فإن الناس يتأثرون أكثر بصور الأطفال المتعافين.

١٣٧ - وتابع قائلا إن من أولويات اليونسيف الأخرى تعزيز الشفافية، لا سيما فيما يتعلق بتقارير المراجعة الداخلية للحسابات. فمن المهم تطبيق هذا المبدأ على المراجعة الداخلية للحسابات، لأن ذلك يعني المزيد من المساءلة إزاء المانحين والحكومات الشريكة والجمهور، وتكون اليونسيف مواكبة لأفضل الممارسات التي تتبعها المكاتب الوطنية لمراجعة الحسابات. وهكذا، تكون اليونسيف ملتزمة بحماية خصوصية الأفراد، وسيادة الحكومات ونزاهة ونوعية تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

١٣٨ - واستطرد قائلا إن نظام المعلومات الافتراضي المتكامل - VISION - قد دخل طور التشغيل منذ عدة أشهر بفضل العمل المكثف الذي قامت به نيويورك وجميع المكاتب.

وسيجعل هذا النظام من اليونيسيف منظمة أكثر فعالية وتركيزاً، وذلك على سبيل المثال من خلال توحيد العمليات.

١٣٩ - وذكر المدير التنفيذي في خاتمة بيانه إنه يتعين على اليونيسيف أن تحتكم، في جميع الجهود، إلى معيار واحد، ألا وهو معيار تحسين حياة الأطفال بأكبر قدر ممكن من الفعالية وبأقل التكاليف. ويشمل ذلك جعل اجتماعات المجلس التنفيذي فعالة أكثر. وطلب أن يقوم المجلس في الأشهر المقبلة بمناقشة البدائل السليمة بيئياً والمستدامة اقتصادياً لممارساته الحالية.

باء - إقرار جدول الأعمال

١٤٠ - لاحظ الرئيس أن هناك مشروع مقرر أعدته الأمانة للردّ على الطلب المقدم من حكومة رواندا والمتعلق بتقديم وثيقة برنامج قطري مشترك للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمجلسين التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، سيتم النظر فيه خلال الدورة. وأقرّ المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة وجدولها الزمني وتنظيم أعمالها (E/ICEF/2012/9 and Corr.1).

١٤١ - ووفقاً للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي، أعلنت أمانة المجلس التنفيذي أن ٣٧ وفداً مراقباً، بما في ذلك منظمّتان حكوميتان دوليتان، والفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف، و ١٤ لجنة وطنية من لجان اليونيسيف و ٦ منظمات غير حكومية قد قدمت وثائق التفويض.

ثانياً - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - التقرير السنوي للمدير التنفيذي: التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في ضوء الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل

١٤٢ - عرضت التقرير (E/ICEF/2012/10) نائبة المدير التنفيذي غيتا راو غوبتا.

١٤٣ - وأعربت الوفود عن دعمها العام لقيادة المدير التنفيذي ولنوعية التقرير عموماً. وأشادت جميع الوفود تقريراً بالنتائج التي تحققت حتى الآن من أجل بلوغ العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في مجال بقاء الطفل. وتحدث الكثيرون تأييداً لنهج الإنصاف وجهود اليونيسيف الرامية إلى سدّ الفجوات الآخذة في الاتساع والتقدم المتفاوت داخل المناطق والبلدان. وحثوا اليونيسيف على الدفاع عن نهج الإنصاف في استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، حتى يتسنى تحديد الجهود ذات الأولوية وتركيزها على الأطفال الأشدّ حرماناً، وذلك لأسباب معنوية، ولتحقيق فعالية هذه التدخلات من حيث التكلفة.

١٤٤ - وأشادت الوفود باليونسيف لدورها القيادي في عدد من المبادرات الرئيسية ودعمها لها، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة المعنية بتوفير المواد الأساسية المنقذة للأرواح للنساء والأطفال، وحملة الاتحاد الأفريقي للتعجيل بخفض الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال في أفريقيا، والنداء للعمل من أجل بقاء الطفل، وحركة تحسين مستوى التغذية.

١٤٥ - وحذر أحد الوفود من عدم تخصيص موارد كافية لحماية الأطفال. كما حثّ متحدثون اليونسيف على تطبيق نهج الإنصاف على بقية المجالات الأخرى، بما فيها أطفال الشوارع وتمكين الفتيات، وعلى المجالات التي تباطأ فيها التقدم مثل الأمن الغذائي والتغذوي، والإصحاح والصحة. ورحب آخرون بإعطاء اليونسيف الأولوية لتعزيز القدرات في جميع المستويات على قياس درجات التفاوت وتحليلها من أجل إنتاج بيانات مصنفة موثوقة بشأن الأطفال الأشد حرماناً.

١٤٦ - وحث الوفود الأمانة على مواصلة المشاورات مع أعضاء المجلس لتحديد خارطة الطريق للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بما في ذلك إجراء استعراض للنتائج المحققة على الصعيد القطري. وينبغي أن تضطلع اليونسيف من خلال الخطة الاستراتيجية بدور قيادي في السعي إلى التركيز وتحديد توقعات واقعية لنتائج التنمية، والتنسيق على نحو وثيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة لكفالة نتائج وتعريف ونهج متسقة ومنسجمة.

١٤٧ - واقترح المتحدثون أن يكون نهج الإنصاف هو الأساس للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة، إلى جانب تحديد الالتزام بالنهج القائمة على الحقوق في البرمجة، والرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والنهج الابتكارية فيما يتعلق بالبرامج والتكنولوجيات الجديدة، والعمل الإنساني والتنسيق، ودور اليونسيف المتغير في البلدان المتوسطة الدخل.

١٤٨ - وأبدى عدد من الوفود تعليقات على مبادرة الأداء الموحد، التي قالوا إنها أداة واعدة لتحقيق نتائج أفضل على الصعيد القطري. وقال أحد المتحدثين إنه إذا كان استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات يهدف إلى تحسين عمل المنظومة معاً، فهو يتعلق أيضاً بتحديد العمل الذي ينبغي القيام به وكيفية تحقيق نتائج أفضل في مجالات متنوعة مثل تعميم المنظور الجنساني، والانتقال من الإغاثة إلى التنمية، وتنمية القدرات، والشراكات. ووافق وفد آخر على أن أوجه التآزر ضمن إطار السياسات العامة لمنظومة الأمم المتحدة مسألة هامة، غير أنه لا تزال هناك بعض أوجه التباين الأساسية في ملامح النهج الإنمائي، التي يجب تفسيرها على أساس المبدأ القائل بـ "عدم وجود نهج واحد يناسب الجميع".

١٤٩ - وأحاطت الوفود علما بالتحسينات في الإدارة القائمة على النتائج وعرض النتائج. غير أن وفودا عديدة أعربت عن القلق إزاء انخفاض عدد البرامج القطرية التي تستوفي معايير الإدارة القائمة على النتائج في عام ٢٠١١. وأعرب أحد الوفود عن استيائه لعدم كفاية الإبلاغ بشأن نتائج المساواة بين الجنسين بحسب مجال التركيز، وعدم إحراز تقدم في المؤشر الرئيسي لوثائق البرامج القطرية الجديدة التي تستوفي المعايير التنظيمية المتعلقة بتطبيق نهج تعميم المنظور الجنساني. وقال إنه كان من الممكن إثراء التقرير بتحليلات أكثر تعمقا للدروس المستفادة، والاتجاهات والتحديات، واستعراض شامل للنتائج التي لم تتحقق ولأسباب الإخفاق في تحقيقها. وأنه لا يزال التقرير تشوبه نقائص في ربط النتائج الوطنية بمبادرات اليونيسيف.

١٥٠ - ورحّب المتحدثون بإنشاء نظام رصد النتائج لتحقيق الإنصاف، وطلبوا توضيحات عن الكيفية التي بدأ هذا النظام يغير بها طريقة رصد اليونيسيف للأداء والنتائج. وردّ المدير التنفيذي قائلا إن التقارير الأولية، التي من المتوقع أن تصدر في الخريف، ستحدد العوائق والاختناقات التي تحول دون تحقيق النتائج المتعلقة بالأطفال في معظم المجتمعات المحلية الأشدّ حرمانا. ولتفادي الازدواجية في الجهود الإحصائية الوطنية، أكدت اليونيسيف على أهمية التعاون مع الحكومات المضيفة في تطبيق نظام رصد النتائج لتحقيق الإنصاف.

١٥١ - ورحّب العديد من المتحدثين بالتزام اليونيسيف بتعزيز الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالتوعية بالمخاطر والتخطيط، والقدرات الإدارية وقدرات الموظفين الملائمة والرصد الكافي للبرامج. وطلبوا معلومات أكثر دقة عن تقييم المخاطر، بما في ذلك أنواع المخاطر المواجهة والكيفية التي يمكن بها إدارتها، لا سيما من خلال المزيد من المعلومات بشأن الدروس المستفادة، بما في ذلك إدراج فصل بانتظام في التقرير السنوي.

١٥٢ - ورحّبت الوفود بالجهود التي تبذلها اليونيسيف من أجل أن تصبح أكثر فعالية وكفاءة وشفافية، بما في ذلك من خلال إطلاق نظام المعلومات الافتراضي المتكامل (VISION) وانضمامها للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

١٥٣ - وناقشت وفود عديدة مشاركتها في مبادرات التعاون بين الجنوب والجنوب، بما في ذلك الدورات التدريبية التقنية في مجال الصحة والتعليم للأطفال. وقال أحد المتحدثين إن التعاون بين الجنوب والجنوب ذو قيمة، ولكنه لا يمكن أن يغني عن التعاون بين الشمال والجنوب.

١٥٤ - ورحّبت الوفود بالجهود التي تبذلها اليونيسيف من أجل تعزيز نظمها لمواجهة الأزمات الإنسانية بسرعة وفعالية أكبر. وشدد أحد المتحدثين على أن زيادة وتيرة الأنشطة

في الدول المهشة سيستلزم برمجة مرنة ونهج شامل لإزاء إدارة المخاطر. وعلّق متحدث آخر على عدم تعيين اليونيسيف لمرشحين لمناصب منسقي الشؤون الإنسانية.

١٥٥ - وعلّقت وفود على أهمية مواصلة تعميم المساواة بين الجنسين في أعمال المنظمة، بما في ذلك وضع أدوات وآليات للقياس خاصة بالمساواة بين الجنسين. وشددت وفود أخرى على أهمية حماية الطفل واتباع نهج قائم على الحقوق لضمان حقوق النساء والفتيات وتمكينهن.

١٥٦ - ورحب المتحدثون بالنهج المتبع على نطاق منظومة اليونيسيف في ما يتعلق بالتعليم، والجهود التي تبذلها لتعزيز فرص حصول الأطفال الأكثر ضعفا على التعليم الأساسي الجيد، ومشاركتها في الشراكة العالمية من أجل التعليم، وبخاصة في الدول المهشة. وكانت اليونيسيف قد خطت خطوات عملاقة في الحد من التفاوتات بين الجنسين في معدلات الالتحاق بالمدارس والبقاء فيها وإنهاء الدراسة، وأنتجت أعمالها بشأن الزواج المبكر والتعليم نماذج واعدة.

١٥٧ - وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء الانخفاض في المساهمات الإنسانية في عام ٢٠١١. وساور وفود أخرى القلق إزاء انخفاض مستويات الموارد العادية بالمقارنة مع مستويات الدخل الإجمالي، وبشأن الاستخدام المتزايد لتخصيص الأموال. واقترح بأن تقوم اليونيسيف وصناديق وبرامج أخرى بالنظر في سبل جعل المساهمة في التمويل الأساسي أكثر جاذبية، ربما باعتماد جدول معدلات تنازلي لاسترداد التكاليف.

١٥٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠١٢ (انظر المرفق).

باء - التقرير بشأن التقدم المحرز في العمل المضطلع به في اليونيسيف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

١٥٩ - عرض نائب المدير التنفيذي راو غوبتا والمستشار الرئيسي المعني بالمساواة بين الجنسين والحقوق التقرير (E/ICEF/2012/11).

١٦٠ - وقالت وفود إن التقرير يبين التقدم المحرز في جميع مجالات أعمال اليونيسيف المتعلقة بالجنسانية تقريبا، بما في ذلك بناء القدرات الداخلية وتعزيز النظم والمساءلة وجمع البيانات. وطلبت مجموعة من الوفود، في معرض الإشارة إلى خطة العمل الاستراتيجية ذات الأولوية المتعلقة بالجنسانية، عرضا عاما عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المحددة. وذكرت أنه ينبغي تناول موضوع مساءلة موظفي اليونيسيف وإدارتها عن تنفيذ الاستراتيجية في التقارير المقبلة. وطلبت الوفود المزيد من المعلومات عن توقيت استعراض الاستراتيجية ونطاقه وعملية

التشاور الخاصة به، ورحبت بنية تعزيز الاستراتيجية المقبلة من خلال إدراج بيانات نوعية وزيادة التركيز على النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على مستويي النواتج والنتائج. وقالت إنه ينبغي أن تمول الاستراتيجية المقبلة تمويلًا كافيًا من الموارد العادية وأن تشمل أهدافًا مرتبطة بطول الفترات الزمنية.

١٦١ - وقال وفد آخر إن نظام الرصد، ووضع المعايير والجمع المنهج للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس أمر بالغ الأهمية لفهم الأثر الحقيقي للسياسات والممارسات على حقوق النساء والشابات والفتيات.

١٦٢ - ورحبت الوفود بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قيادة خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ سياسة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ورحب متحدث بالشراكات القائمة بين اليونيسيف وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المعنية الأخرى.

١٦٣ - وطلب المتحدثون المزيد من الوضوح بشأن أولويات سياسات اليونيسيف في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك، على سبيل المثال، التعليم، والعنف القائم على أساس الجنس، والزواج المبكر، وعمل الأطفال، والمراهقات. وسيكون من المفيد تنظيم التقارير المقبلة حسب التقدم المحرز والتحديات المواجهة في مجال المضي قدمًا بهذه الأولويات الخاصة بالسياسات. وطلب وفد واحد الحصول على معلومات مستكملة عن الاستراتيجية الخاصة بإشراك الرجال في جهود تحقيق المساواة بين الجنسين.

١٦٤ - ورحب المتحدثون بالتقدم المحرز في تنفيذ مؤشر المساواة بين الجنسين كأداة رئيسية لتتبع النفقات والنتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وطلبوا معلومات عن آليات مراقبة الجودة المدججة بوصفها جزءًا من هذه الأداة. ولاحظت بعض الوفود تنفيذ اليونيسيف للمؤشر الجنساني الخاص باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات قصد تتبع الاعتمادات المخصصة لتمويل الأعمال الإنسانية المراعية للمنظور الجنساني على الصعيدين العالمي والقطري. وطالبت بأن يشمل التقرير عن الأعمال الإنسانية الذي سيقدم إلى المجلس في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ بيانات عن مستوى التمويل المخصص للمساواة بين الجنسين في الأعمال الإنسانية لليونيسيف، وعن النتائج الخاصة بالمساواة بين الجنسين في البرامج الإنسانية لليونيسيف.

١٦٥ - وقالت وفود إن ما يدعو للقلق أن النفقات البرنامجية في مجال تغذية الطفل وصحته لم تسهم إسهامًا كبيرًا في نتائج المساواة بين الجنسين، وحثت اليونيسيف على اقتراح حلول

لذلك. وشددت بعض الوفود أيضا على أهمية تناول مسألة المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، ولا سيما في ما يتعلق بالتعليم في حالات الطوارئ والصحة والتغذية، والمياه والصرف الصحي. وأعربت كذلك عن قلقها إزاء التقدم الإقليمي المتفاوت المحرز في إجراء الاستعراضات الجنسانية للبرامج القطرية.

١٦٦ - وفي معرض تناول مسألتَي تعميم المنظور الجنساني والنتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، أشارت مجموعتان من الوفود إلى مقرر المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١١، وقالتا إنه ينبغي أن تواصل اليونيسيف الجهود الرامية إلى زيادة التركيز على النتائج والإبلاغ عنها، بما في ذلك في وثائق البرامج القطرية، وتعزيز آليات المساءلة.

١٦٧ - ورأت وفود أخرى أنه إذا كان التقرير تضمن بعض النتائج الإيجابية للغاية، فإن العديد منها تركز على النواتج. وشجعت اليونيسيف على زيادة التركيز على تعزيز القدرات الوطنية لجمع بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس عن المؤشرات الرئيسية لرعاية الطفل، ولا سيما في ما يتعلق بوفيات الأطفال، وتحليل هذه البيانات والإبلاغ عنها؛ وعلى تقديم تقرير عن التقدم المحرز في وضع النتائج والمؤشرات الجنسانية لكل مجال من مجالات النتائج الاستراتيجية؛ وعلى القيام باستعراض منهجي لبرامجها القطرية من أجل معالجة الفجوات بين الجنسين، وتحديد الممارسات الجيدة.

١٦٨ - وأثار عدد من الوفود مسائل تتعلق بقدرات الموظفين والحاجة الممكنة إلى تحسين التدريب والمهارات وبناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني. ويمكن أن يشجع الجمع بين هدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني وأهداف أخرى مثل اكتساب المهارات الموظفين على المزيد من المشاركة.

١٦٩ - وأيدت مجموعة من الوفود تحقيق هدف شغل النساء لـ ٥٠ في المائة من وظائف الإدارة العليا على الصعيد العالمي بحلول عام ٢٠١٣، وشجعت اليونيسيف على إيلاء اهتمام خاص لرتبة المديرين، مع الحفاظ على تمثيل جغرافي شامل للموظفات.

١٧٠ - وأعرب العديد من المتحدثين عن القلق إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين اللذين يمارسهما الموظفون وحثوا اليونيسيف على وضع آليات للتصدي مناسبة كمسألة ذات أولوية.

١٧١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠١٢ (انظر المرفق).

جيم - المقترحات المتعلقة بالتعاون البرنامجي لليونيسيف

(أ) مشاريع وثائق البرامج القطرية

١٧٢ - أعلن الرئيس أن المجلس التنفيذي سينظر في ١٥ مشروعاً من مشاريع وثائق البرامج القطرية ووثيقة البرنامج المتعدد الأقطار للبلدان الجزرية في المحيط الهادئ. ووفقاً للقرار ١٧/٢٠٠٨، أبلغ المجلس بأسباب تأجيل تقديم ٩ مشاريع وثائق برامج قطرية من الدورة السنوية إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢، والواردة في الوثيقة E/ICEF/2012/CRP. 14.

١٧٣ - وقال مدير شعبة البرامج، في معرض تقديمه للبرامج القطرية المقترحة، إنها تتضمن جميعها ثلاثة مواضيع مشتركة هي: التركيز على نطاق المنظومة على الإنصاف، والذي هو تعبير عملي عن التزام اليونيسيف بعالمية حقوق الطفل، وفهم أن البرامج القطرية ستنفذ في فترة انتقالية في مجال التنمية العالمية؛ والتماسك الداخلي للأمم المتحدة الذي يرمي إلى تحقيق الأهمية والفعالية والشفافية والاستدامة.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

١٧٤ - عرض المدير الإقليمي مشاريع وثائق البرامج القطرية لبليز وبوليفيا وكوستاريكا (E/ICEF/2012/P/L.14-E/ICEF/2012/P/L.16).

١٧٥ - وقال ممثل كوستاريكا إن بلاده واجهت، شأنها شأن البلدان الأخرى المتوسطة الدخل، تحديات كبيرة في تحقيق أهدافها الإنمائية، لا سيما من حيث الفجوات الإقليمية وفئات السكان الأشد ضعفاً. فقد حقق البلد تقدماً مهماً في مجال حقوق الأطفال والمراهقين، ولكنه سيظل يحتاج إلى التعاون الدولي لمعالجة مواطن الضعف، وتعزيز التقدم المحرز وبلوغ أهداف جديدة ومستدامة. وقال إنه لا غنى عن دعم اليونيسيف للجهود الوطنية لمحاربة الفقر والحد من عدم المساواة وتعزيز الرعاية الصحية والتعليم.

١٧٦ - وقالت ممثلة بليز إن حكومتها زادت استثماراتها لفائدة الطفل، مع التركيز على توفير فرص الوصول إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية وتقديم الدعم للعائلات، وذلك على الرغم من أن البلاد تواجه عدداً من التحديات الاقتصادية، كما تفاقم مستويات الفقر. وكانت منظمة اليونيسيف رائدة ومبتكرة في تلبية احتياجات الأطفال الذين تيتّموا أو أصبحوا بشكل آخر عرضة للخطر بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفي العمل مع المجتمعات المحلية في المناطق الأكثر حرماناً، وفي بناء قدرات المجتمعات المحلية على إدارة مبادرات التنمية، وعلى تقديم المساعدة التقنية في مجالي جمع البيانات وصياغة السياسات.

١٧٧ - وقال ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات إن البلد قد تغيّر كثيراً بعد بدء نفاذ الدستور الجديد، وبفضل الاستقرار السياسي الكبير وإحراز تقدم في عدد كبير من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وقد تضاعف نصيب الفرد من الدخل، فأصبحت بذلك بوليفيا بلداً متوسط الدخل. ومع ذلك، لم تنخفض وفيات الأمهات والأطفال سوى بشكل طفيف. وقال إن اليونيسيف حليف مهم في هذه الجهود، وهي تركز على مناطق محددة تعيش فيها الفئات الأكثر ضعفاً.

١٧٨ - ورحب وفدان بالاتجاه العام لحالة الفئات الأشد ضعفاً وتحليلها في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، والتي يشكل السكان الأصليون ٦٠ في المائة منها. وشجعا اليونيسيف على تعزيز المشاركة والمساءلة، وطلباً إجراء تقييم أعمق لحماية البيئة، وحالة حقوق الإنسان، ولا سيما في ما يتعلق بالنساء والأطفال، ومعلومات أكثر تفصيلاً عن الاستراتيجيات والأنشطة الخاصة بتعميم المنظور الجنساني؛ ومعلومات عن الكيفية التي ستحدد بها اليونيسيف الأولوية في أعمالها في إطار الاعتمادات المخصصة في الميزانية العامة.

وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

١٧٩ - عرض المدير الإقليمي مشاريع وثائق البرامج القطرية لبلغاريا وجمهورية مولدوفا ورومانيا (E/ICEF/2012/P/L.4-E/ICEF/2012/P/L.6).

١٨٠ - ورحبت ممثلة رومانيا بوثيقة البرنامج القطري بوصفها إطاراً متيناً يعكس التقدم الذي أحرزته بلادها في مجال حماية حقوق الطفل والجوانب التي لا تزال بحاجة إلى تحسين. وفي ما يتعلق بحالة الأطفال، قالت إن رومانيا أضحت قادرة على مساعدة البلدان الأخرى بمعارفها وخبراتها، وأن هذا هو منظور المرحلة الجديدة من تعاون رومانيا مع اليونيسيف.

١٨١ - وقال وفد إن اليونيسيف حددت القضايا الأكثر إلحاحاً في ما يتعلق بحقوق الطفل وحققت نتائج مقنعة في رومانيا. ولليونيسيف ميزة فريدة من نوعها في بناء الجسور بين المستويين المركزي والمحلي وتعزيز القدرات المحلية، والدفاع عن حقوق الطفل وتشجيع الشراكات. واليونيسيف مؤهلة جداً لتحسين حياة الأطفال الأكثر حرماناً، وذلك في شراكة مع الحكومة.

١٨٢ - وقال ممثل بلغاريا إن عمل اليونيسيف في مجال تعزيز الإصلاح في قطاع حماية الطفل وفي تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين كان مهماً، وخصوصاً عندما أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية سلباً على النظام الاجتماعي، وأصبح العديد من الناس من الضعفاء. واتبعت الحكومة نهجاً استباقياً في ما يخص إصلاح رعاية الطفل ونظام حماية الطفل تمشياً مع

توصيات لجنة حقوق الطفل لعام ٢٠٠٨ ومعايير الاتحاد الأوروبي. وأعرب عن تقدير بلغاريا لليونيسيف لتقدمها المشورة والمساعدة بشأن السياسات، وخاصة في ما يتعلق بإنهاء استخدام المؤسسات كمراقق لرعاية الأطفال.

١٨٣ - وقال ممثل جمهورية مولدوفا إن الحوار مع الاتحاد الأوروبي قد وُلد إصلاحات هامة تعود بالفائدة على حالة الأطفال، بما في ذلك، على سبيل المثال، انخفاض معدل احتجاز الأحداث بنسبة ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. وأمكن تحقيق هذه النتائج، التي هي متوافقة مع توصيات لجنة حقوق الطفل، بدعم من اليونيسيف والشركاء في التنمية. وشملت القضايا التي سيتناولها البرنامج الجديد المهجرة، ورعاية الأطفال المحرومين من الأسرة أو الذين كانوا تحت رعاية وصي، وحماية أطفال المقاطعات الشرقية من البلد.

١٨٤ - وأشاد وفد يعمل اليونيسيف في جمهورية مولدوفا ورحب بالنتائج التي تحققت. فالجهود المتواصلة لتعزيز الاندماج الاجتماعي وحماية الأطفال مهمة. والأطفال في المناطق الريفية، والأطفال ذوو الإعاقة وأطفال غجر الروما ضعفاء بوجه خاص. وتشير الأدلة إلى أن هناك مشاكل تتعلق بعمل الأطفال والاعتداء والاستغلال الجنسيين. ورحب المتحدث بالتركيز على الاختناقات المنظومية التي تعرقل الحصول على الخدمات الاجتماعية وعلى المواقف التمييزية.

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

١٨٥ - عرض المدير الإقليمي وثيقة البرنامج المتعدد البلدان لبلدان جزر المحيط الهادئ (E/ICEF/2012/P/L.7).

١٨٦ - وعلمت عدة وفود على الوضع المعقد في المنطقة وعلى القدرات المحدودة لهذه الدول الصغيرة، مما يجعل تنسيق الجهود أمرا بالغ الأهمية. ورحبت الوفود بالتركيز على الضعف إزاء الكوارث الطبيعية، والعنف ضد النساء والأطفال، والرعاية الصحية غير الكافية، وعدم إمكانية الحصول على المياه النقية. ويجب أن تكون حماية الأطفال من الاعتداء البدني والجنسي والعنف من أولى الأولويات نظرا لآثارها الدائمة على الأمهات والأطفال والأسر.

١٨٧ - وسأل أحد المتحدثين عما إذا كانت الإشارة إلى خمسة مجالات ذات أولوية تعني ترتيبا لها أم أن لها نفس الأهمية، وعن إمكانية توسيع نطاق عنصر حماية الطفل في البرنامج ليشمل جميع جزر المحيط الهادئ. وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات التفصيلية عن تقسيم الأنشطة والموارد بين الدول الأربع عشرة وعن مختلف مواضيع البرنامج.

١٨٨ - ورحبت الوفود بإدماج نهج قائمة على أساس حقوق الإنسان ونوع الجنس في البرمجة، وأشادت بعمل اليونيسيف على دمج الإعاقة من خلال مبادراتها لإنشاء مدارس مراعية لاحتياجات الطفل. وشجعت الوفود اليونيسيف على إدماج منظور بيئي في عملها حيثما أمكن، وخاصة في البيئات القليلة الموارد. وأعربت إحدى المندوبات عن تقديرها لتعاون اليونيسيف في مشاريع بدأتها حكومتها، بما في ذلك طائفة واسعة من مشاريع التعاون التقني وبرامج التحصين في منطقة المحيط الهادئ.

١٨٩ - وشجع أحد الوفود اليونيسيف على مواصلة تعاونها مع حكومة فانواتو من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأن جزءا كبيرا من السكان يفتقر إلى سبل الحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، ويواجه ضروبا من اللامساواة فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية والتعليم الأساسي.

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

١٩٠ - عرض المدير الإقليمي وثيقة البرنامج القطري ليسوتو (E/ICEF/2012/P/L.8).

١٩١ - وقال ممثل ليسوتو إن العديد من الأطفال في بلده تيمّموا بسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويعانون من سوء التغذية ويعيشون في حالة فقر. وقد اتخذت الحكومة عددا من المبادرات الرامية إلى الاستجابة لحنة الأطفال، يُذكر منها على الخصوص سنّ قانون حماية ورعاية الأطفال لعام ٢٠١١. واليونيسيف شريك بالغ الأهمية ليسوتو، خاصة في برنامج الوقاية من انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وتوسيع نطاق علاج الأمهات الحوامل بمضادات الفيروسات الرجعية، وتقديم خدمات الرعاية والعلاج للأطفال المصابين بالفيروس. وقد أدت هذه الجهود إلى انخفاض الإصابات الجديدة في صفوف الأطفال، وساعدت على إنقاذ حياة المصابين. وإضافة إلى ذلك، تعتمد ليسوتو على الدعم الذي يقدمه شركاء مثل اليونيسيف من أجل تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي المجاني لجميع الأطفال.

١٩٢ - وقال أحد الوفود إنه من المهم تطوير مزيد من التنسيق وأوجه التآزر بين المانحين وشركاء التنمية، في قطاعي كل من متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز والتعليم، وطلب مزيدا من الوضوح بشأن هذه التحديات في البرنامج القطري. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يتضمن مشروع وثيقة البرنامج القطري إشارة أقوى إلى أهمية مواكبة الخطة الإنمائية الاستراتيجية الوطنية.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

١٩٣ - عرض المدير الإقليمي وثيقتي البرنامجين القطريين للأردن وجيبوتي (E/ICEF/2012/P/L.9 و E/ICEF/2012/P/L.10).

١٩٤ - وقالت ممثلة جيبوتي إن البرنامج القطري يدعم الجهود الوطنية المبذولة في مجال حقوق الطفل والمرأة. وإن ما تقوم به اليونيسيف من أنشطة إنسانية وإنمائية يجعل منها شريكا رئيسيا للحكومة. وتستلزم حالة الجفاف المزمع في القرن الأفريقي اعتماد نهج متكامل نظرا للمشاكل المترابطة المتعلقة بنقص المياه وأزمة الغذاء وتأثيرهما على أكثر السكان ضعفا. وأشارت أيضا إلى أن حكومتها رحبت بالزيارة الميدانية المشتركة التي قام بها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمجالس التنفيذية لليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والتي جاءت في الوقت المناسب وكانت مثمرة.

١٩٥ - وقال ممثل الأردن إن مشروع وثيقة البرنامج القطري يصف بعض الإنجازات الإيجابية لفائدة الأطفال في بلده، رغم أن هناك بعض الثغرات المتعلقة بالظروف الاقتصادية الصعبة التي يواجهها الأردن وغيره من البلدان نتيجة الأزمة الاقتصادية الدولية. ويقدم الأردن خدمات الصحة والتعليم والحماية إلى أطفال لاجئين من مختلف الجنسيات، مما يلقي أعباء إضافية على الهياكل الأساسية للدولة الأردنية.

جنوب آسيا

١٩٦ - عرض المدير الإقليمي وثائق البرامج القطرية لسري لانكا، ونيبال، والهند (E/ICEF/2012/P/L.13، و E/ICEF/2012/P/L.12 و Corr.1، و E/ICEF/2012/P/L.11 و Corr.1).

١٩٧ - وأعرب ممثل الهند عن تقدير حكومته للدعم الذي تقدمه اليونيسيف إلى جهودها الوطنية، كما أنها تأمل في أن تواصل دعم البرامج الرئيسية الرائدة من خلال البرنامج القطري. وإن الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة مجال هام ينبغي لليونيسيف أن تقدم له الدعم في إطار السياسات والبرامج الوطنية ككل.

١٩٨ - وقال أحد المتحدثين إن حكومته أسهمت إلى حد كبير في جهود القضاء على شلل الأطفال في الهند. ولا تزال هناك مشاكل تتعلق باللامساواة بين الجنسين والتفاوتات بين الفئات الاجتماعية والمناطق. وأثنى وفدان على التشديد على مبدأي الملكية والمواطنة، لكنهما قالا إن البرنامج القطري يمكن أن يركز بوضوح أكثر على موضوعين أو ثلاثة مواضيع لكي

يكون له أثر أكبر، كأن يركز مثلاً على صحة الأم، والتغذية، والنظافة، وهي مجالات تعرف ظروفها صعوبة بوجه خاص لا سيما في المناطق الريفية، حيث تواجه الهند خطر عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن تحسين التنسيق مع المانحين الآخرين وأصحاب المصلحة في البلد.

١٩٩ - وذكر ممثل نيبال الزيارة التي قام بها المدير التنفيذي إلى البلد مؤخرًا، والتي عاين فيها في الوقت نفسه التحديات القائمة والتقدم المحرز في السير قدماً ببرامج البلد المتعلقة بالطفل. وقد أحرزت نيبال تقدماً هاماً في خفض نسب وفيات الرضع والأطفال والأمهات، لكنها تواجه تحديات في مجالات وفيات الأطفال الحداثي الولادة، وسوء التغذية المزمن وحالات التقزم، وفي مجالي الصحة وخدمات الصرف الصحي. وبغية تقليص التفاوتات بين مختلف المناطق والمجموعات، اتبعت الحكومة نهجاً قائماً على الإنصاف والحقوق.

٢٠٠ - وشدد عدة متحدثين على أنه ينبغي لليونيسيف أن تراعي الوضع السياسي الذي لا يمكن التنبؤ به أثناء تنفيذ البرنامج القطري في نيبال. وقال أحد المتحدثين إن المساعدة المقدمة من حكومته إلى نيبال تركز على الحد من الفقر في المناطق الريفية، وتوطيد السلام، وضمان انتقال سلس إلى أمة ديمقراطية. وأثار وفدان أسئلة حول أدوات وأساليب تنفيذ البرامج ومسائل متعلقة بالميزانية. وينبغي أن يُنظر في مراجعة السياسات الصحية الوطنية في إطار الوضع السياسي الحالي والاعتماد على خطوات صغيرة يخطط لها بعناية وفقاً للعملية الجارية لبناء الدولة. وفي ضوء الموارد المحدودة، يمكن إعادة النظر في المجموعات المستهدفة التي تغطي أزيد من ٧٠ في المائة من مجموع السكان.

٢٠١ - وأثنى وفدان على النهج القائم على الحقوق الذي اعتمدته البرنامج، والتحليل المتأني لأسباب اللامساواة وسبل المواءمة مع الأولويات الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسألاً عن الكيفية التي يمكن بها الجمع بين الإبلاغ عن النتائج والتنظيم الجديد لنتائج العناصر البرنامجية. وشجعا اليونيسيف على تعزيز الجهود الرامية إلى تلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة.

٢٠٢ - وقال ممثل سري لانكا إن بلده استمر في النمو والتنمية الاجتماعية رغم النزاع المنهك الطويل الأمد، وكارثة تسونامي المدمرة لعام ٢٠٠٤، والأزمات الغذائية والوقودية والمالية العالمية. وتهدف الحكومة إلى كفاءة استفادة الفتيان والفتيات في الشمال والشرق بالتساوي من الأهداف الإنمائية للألفية، التي تحقّق العديد منها. وقد أحرز برنامج التعمير والتنمية المتعدد الجوانب تقدماً كبيراً في إعادة توطين الأشخاص المشردين داخلياً، وإصلاح المدارس والمرافق الصحية، وتأهيل وإعادة إدماج المقاتلين السابقين من الأطفال والكبار،

وتطوير الهياكل الأساسية، واستعادة سبل كسب الرزق. وتكتسي شراكة اليونيسيف في هذه الجهود أهمية حاسمة.

٢٠٣ - وقال أحد الوفود إنه في حين تم تقريبا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في سري لانكا، ما زالت هناك تفاوتات بين مختلف المقاطعات، وتشكل حماية الأطفال مسألة هامة. وأن الدعم المقدم من اليونيسيف لتقليص التفاوتات وتوفير خدمات اجتماعية منصفة وعالية الجودة مناسب. وقال وفدان إن التركيز على الإنجازات في مجال التعليم الابتدائي لم يعالج بصورة كافية التحديات المواجهة من أجل تحسين جودة التعليم، وأنه ينبغي توسيع نطاق البرنامج ليشمل التعليم الثانوي. ولفت الوفدان الانتباه إلى حالة الأطفال الذين يعملون في المزارع.

غرب ووسط أفريقيا

٢٠٤ - عرض المدير الإقليمي بالنيابة وثائق البرامج القطرية لسيراليون، وغينيا، ولييريا (E/ICEF/2012/P/L.21، و E/ICEF/2012/P/L.17، و E/ICEF/2012/P/L.19). وقال إنه يهدي عرضه إلى روح شيلا مانغان، وهي زميلة من المكتب الإقليمي توفيت في الأسبوع السابق.

٢٠٥ - وقال ممثل ليبيريا إن وثيقة البرنامج القطري ثمرة عملية تشاركية واستشارية تماما شملت مجموعات تهم بالأطفال والشباب والمرأة. ويولي البرنامج أهمية استراتيجية للمساواة، وسيكون هناك تحول خلال فترة السنوات الخمس التي يغطيها نحو إعطاء الأولوية للمقاطعات النائية والأكثر حرمانا.

٢٠٦ - وشددت الوفود على أهمية التنسيق المستمر داخل الأمم المتحدة بل وداخل اليونيسيف. وأوصت بالزيادة في استخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في إعداد البرامج من أجل مواصلة التركيز على حقوق الفتيات والمساواة بين الجنسين. وشجعت أيضا على التشديد على إدارة المخاطر أثناء التخطيط للبرامج القطرية وتنفيذها بغية تحقيق نتائج أفضل.

٢٠٧ - وقال ممثل سيراليون إن حكومته وضعت سياسات من شأنها أن تواصل تدريجيا إعطاء النتائج الإيجابية التي تحققت. وقد كانت اليونيسيف شريكا يعول عليه في هذه الجهود، التي ستتطلب دعما مستمرا لمساعدة سيراليون في سعيها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وجهودها لبناء السلام.

٢٠٨ - ورحب أحد الوفود بالدور القوي الذي تضطلع به اليونيسيف في مجالي الصحة والتغذية، وريادتها في التنسيق بين شركاء التنمية المهتمين بالصحة، وحذر من تحميلها فوق طاقتها فيما يتعلق بالموارد البشرية. ومن المهم إيلاء اهتمام خاص لقدرة منظومة وزارة الصحة.

٢٠٩ - وقال ممثل غينيا إن الأولويات المحددة في وثيقة البرنامج القطري ستسهم في بلوغ الأهداف الوطنية وجهود تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى وجه الخصوص، تأمل الحكومة أن تشهد تسريع جهود بناء القدرات الوطنية، ولا سيما في إضفاء الطابع اللامركزي على خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال.

٢١٠ - وشدد أحد الوفود على أهمية برنامج التثقيف الجنسي في غينيا ولفت الانتباه أيضا إلى موضوع تبني الأطفال.

٢١١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقررين ٩/٢٠١٢ و ١٠/٢٠١٢ (انظر المرفق).

(ب) تمديد البرامج القطرية الجارية

٢١٢ - أعلن الرئيس أن المجلس التنفيذي سينظر في تمديد البرامج القطرية الجارية الواردة في الوثيقة E/ICEF/2012/P/L.22. وأبلغ المجلس بتمديد البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج والبرامج القطرية لتوغو، وكوبا، والمكسيك، ونيجيريا لمدة سنة واحدة. وإضافة إلى ذلك، طُلب من المجلس أن يوافق على تمديد البرنامجين القطريين لتونس ومدغشقر لمدة سنة واحدة للمرة الثانية على التوالي، وعلى تمديد البرنامج القطري لناميبيا لمدة سنة واحدة للمرة الثالثة على التوالي، وكذلك على تمديد البرنامجين القطريين لجزر القمر وكولومبيا لمدة سنتين.

٢١٣ - وقال ممثل كولومبيا إن تمديد البرنامج لمدة سنتين أمر هام من أجل الحد من أوجه اللامساواة القائمة ومواءمة البرنامج القطري مع الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤. وقال ممثل المكسيك إن تمديد البرنامج لمدة سنة واحدة سيكون اليونيسيف من العمل مع الحكومة الجديدة التي ستنتخب في هذه السنة.

٢١٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١١/٢٠١٢ (انظر المرفق).

دال - تقرير مكتب الأخلاقيات

٢١٥ - عرض المستشار الرئيسي للشؤون الأخلاقية التقرير (E/ICEF/2012/12).

٢١٦ - وقالت مجموعة من الوفود إن عمل المكتب ساهم في تعميق ثقافة الأخلاقيات في المؤسسة وفي زيادة إلمام الموظفين على جميع المستويات بالمسائل المتعلقة بالأخلاقيات.

وشكرت المكتب على استراتيجياته الابتكارية المتاحة على الشبكة، والتي يستخدمها لتلبية الطلبات على التدريب والإرشاد. وأشارت إلى أن العدد المتزايد للطلبات الموجهة إلى المكتب يدل على تزايد الوعي في أوساط الموظفين والإدارة بالأخلاقيات. وطلبت أن يواصل المكتب في التقارير المقبلة تعقب الطلبات حسب فئتها لإفساح المجال أمام تحليل هذه الطلبات الآخذة في التطور والتكيف معها باستمرار. ووصفت المستوى الممتاز لامتناع برنامج الإقرار المالي بأنه إنجاز عظيم. وطلبت مدها بمزيد من المعلومات عن أولويات المكتب في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، ومواصلة تحليل التحديات الرئيسية التي تواجهها المكاتب في المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري.

هاء - التقرير السنوي عن وظيفة التقييم والتقييمات الرئيسية

٢١٧ - عرض مدير مكتب التقييم التقرير (E/ICEF/2012/13)، وعرض مدير شعبة البرامج رد الإدارة عليه.

٢١٨ - وطلبت مجموعة من الوفود مدها بلمحة عامة عن خطة عمل مكتب التقييم للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ ومعلومات عن عملية التقييم التي أُنجزت في الآونة الأخيرة بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان؛ ومزيداً من المعلومات عن ذلك التقييم وعن كيفية استرشاد البرامج والسياسات بالتوصيات التي صدرت عنه؛ وتقديم توضيح بشأن التباين الكبير في التغطية القائم بين جميع مجالات تركيز الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

٢١٩ - وطلبت الوفود مدها بمعلومات عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لزيادة عدد التقييمات التي أسندت لها درجة "مرضي" أو "أفضل". وقال آخرون أن معدل عدد تقارير التقييم المقدمة إلى قاعدة بيانات التقييم العالمية بلغ مستوى مرضياً، ولكنها أعربت عن قلقها من الانخفاض الكبير في مجموع التقييمات التي أجريت في الفترة بين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٠.

٢٢٠ - وشددت الوفود على ضرورة تزويد المكاتب الإقليمية والقطرية بما يلزم من قدرات وموظفين وموارد لإنجاز أعمال التقييم. وأشارت إلى ضرورة الاحتفاظ بجزء من الميزانية لأغراض نشر نتائج التقييمات داخل اليونيسيف وفي أوساط الحكومات والمجتمع المدني، وممثلي القطاع الخاص والمناخين. وقال أحد الوفود إنه يجب قياس فعالية جميع الأنشطة بقياس أثرها في الحد من الفقر، وإن من المهم كذلك بذل جهود لتعزيز قدرات التقييم الوطنية من خلال عدة وسائل كالتعاون بين بلدان الجنوب.

٢٢١ - وشجعت الوفود اليونيسيف على أن تعزز عمليات التقييم اللامركزية، وذلك من خلال مكاتبها الإقليمية. وقالت إن كل تقييم يجب أن يسفر تلقائياً عن استجابة من جانب

الإدارة تزيد من الاستفادة عمليا من الاستنتاجات. وينبغي إجراء التقييمات داخل اليونيسيف، وبالشراكة مع الوكالات الأخرى على نحو يتسم بمزيد من الكفاءة، وكذلك تبادل الاستنتاجات والتوصيات فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٢٢٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٢/٢٠١٢ (انظر المرفق).

واو - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس التنفيذي من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات عن عام ٢٠١١

٢٢٣ - عرض مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتفتيش التقرير (E/ICEF/2012/AB/L.2). وعرض مارتن موغوانجا، نائب المدير التنفيذي رد الإدارة عليه (E/ICEF/2012/AB/L.3).

٢٢٤ - ولاحظت مجموعة من الوفود أن اليونيسيف أخذت بجدية الاستنتاجات التي خلص إليها في مراجعة الحسابات والتوصيات التي صدرت عنها، وهي الآن بصدد اتخاذ خطوات لمعالجة أوجه القصور. وطلبت المجموعة أن تتضمن ردود الإدارة في المستقبل معلومات أكثر تفصيلا عن الخطوات المتخذة لمعالجة المسائل المنهجية، وإحصاءات عن عدد المكاتب القطرية التي نالت درجة "مرضي" والمكاتب القطرية التي نالت درجة "غير مرضي". وطلبت من الوفود أيضا أن تتضمن التقارير السنوية المقبلة توصيات ملموسة للتصدي للتحديات الرئيسية في مجال الإدارة.

٢٢٥ - ورحب المتحدثون بما تبذله اليونيسيف من جهود لتعزيز الإدارة وتحسين تنفيذ البرامج، وحثوا على أن يكون الحد من احتمالات التعرض للمخاطر هو أولى الأولويات. ورحبوا أيضا بالالتزام بإعادة النظر في الإطار الذي تستعين به اليونيسيف لأغراض تقييم المخاطر وإدارتها. وأثنوا على مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على شفافيته في التعامل مع التحقيقات، وتعاونيه الوثيق مع مكتب الشؤون القانونية، وشعبة الموارد البشرية والدول الأعضاء المعنية. وشجعوا اليونيسيف على مساءلة الأفراد والسعي إلى استرداد الخسائر المالية، وتزويد المكتب بما يلزم من دعم للتركيز على منع الغش. وطلبوا أن تتضمن التقارير المقبلة كشفا مفصلا بأنواع التحقيقات التي أجريت في السنة المشمولة بالتقرير والسنوات السابقة لها، وذلك لتحليل الاتجاهات لكشف مواطن الضعف العامة المحتملة في عمليات اليونيسيف.

٢٢٦ - وأعربت الوفود عن تقديرها لمذكرة الإحاطة غير الرسمية بشأن الخطوات التي اتخذت لإطلاع الجمهور على كامل تقارير المراجعة الداخلية للحسابات. وذكر أحد

المتحدثين بأن الغرض من وظيفة المراجعة هو تعزيز الإدارة وأنشطة البرامج والمساءلة العامة في اليونيسيف.

٢٢٧ - وطلبت الوفود مدها بمعلومات عن الأنشطة التي قطعت في الجهود المبذولة لوضع قائمة المرشحين المؤهلين لشغل وظائف من الفئة الفنية. وطلب من اليونيسيف أن تواصل تعزيز مبادراتها المتعلقة بمواردها البشرية بوسائل، منها على سبيل المثال المبادرات المتعلقة بتبسيط العمليات، ونظام التوظيف الإلكتروني، وإنشاء مجموعات المواهب، والمسار السريع لاستقدام للموظفين.

٢٢٨ - ورحبت الوفود بالجهود التي تبذلها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لمواءمة ميثاقها مع أفضل الممارسات الدولية.

٢٢٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٣/٢٠١٢ (انظر المرفق).

زاي - تقارير المجلس التنفيذي عن الزيارات الميدانية

(أ) تقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها أعضاء مكتب المجلس التنفيذي لليونيسيف إلى

سري لانكا في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠١٢

٢٣٠ - عرض ماشاريا كامو، الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة، ونائب رئيس المجلس التقرير (E/ICEF/2012/CRP.16)، وتحدث نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن أعضاء المكتب سافروا إلى المناطق المتضررة من جراء ٣٠ عاما من الحرب الأهلية في الشمال والشمال الشرقي، وشاهدوا الدمار الذي لحق بالمدارس والعيادات والمستشفيات والمجتمعات المحلية. وقبلوا حكومات وقادة مجتمعات محلية، وأناسا عاديين وأطفال من جميع الأعمار. وقد ظلت الحكومة حتى خلال الحرب الأهلية، ملتزمة بتقديم الدعم إلى الأطفال والنساء في المناطق المتضررة من الصراع، ودعم حملات التلقيح والتعليم الأساسي. وها هي سري لانكا تطوي صفحة الصراع نهائيا بعد مرور ١٨ شهرا فقط على انتهائه.

٢٣١ - ومضى يقول إن الفريق علم أن سري لانكا، استطاعت بالرغم من الوضع السياسي الصعب أن تظل من بين بلدان المنطقة التي تحتفظ ببعض أفضل المؤشرات الصحية والتعليمية. وقطعت خطوات كبيرة في مجال المياه والصرف الصحي. وشُرع في شمال البلد في تنفيذ نظم حقوق الطفل وحماية الطفل. وقد عاين الفريق أدلة على ما بذل من جهود إنسانية بدأت تتراجع الآن، ولكن الواضح أن اليونيسيف قد عملت بشكل جيد مع المؤسسات الدولية الأخرى.

٢٣٢ - وتبين للفريق أن هناك من بين مواطن الضعف، التغذية وسوء تغذية الأطفال. وتوجد أسوأ هذه الحالات في مزارع الشاي التجارية، ولكن أعضاء الفريق لمسوا لدى الشركات التجارية استعدادا للتعاون مع المسؤولين الحكوميين والمجتمعات المحلية لمحاولة إيجاد حل هذه المشكلة. وهم يقولون إن الوضع خطير ولكنهم يرحبون كثيرا باستعداد الحكومة لمناقشة هذه المشكلة.

٢٣٣ - وأعرب ممثل سري لانكا عن تقديره للتقرير الذي قدمه المكتب عن زيارته، وأكد أن بلده يطبق ممارسات هي من أفضل الممارسات التي تستحق أن تحظى باهتمام بلدان العالم.

(ب) تقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها أعضاء مكتب المجلس التنفيذي لليونيسيف إلى بلدان جزر المحيط الهادئ، في الفترة من ١٠ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢

٢٣٤ - عرض أندريه دابكيوناس، الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة، الذي قاد هذه الزيارة التقرير (E/ICEF/2012/CRP.18)، وقال إن مجموعة التناقضات في منطقة المحيط الهادئ تركت لدى الوفد أقوى الانطباعات التي عاد بها من رحلته. وتبرز هذه التناقضات شدة المشاق التي يتعين تجشمها في هذه المنطقة دون الإقليمية، وخصوصا في الجزر الخارجية النائية. وتعكس هذه التناقضات أيضا الأثر التراكمي للتحديات الإنمائية والبيئية التي تواجهها الدول الجزرية في المحيط الهادئ، والتي تفاقمها الصعوبات اللوجستية التشغيلية الكبيرة في المنطقة. ويتضمن التقرير ملاحظات الفريق على العمل الابتكاري الذي تقوم به اليونيسف وشركاؤها، واقتراحات بشأن الجوانب العملية من عمليات اليونيسف.

(ج) تقريران عن الزيارتين الميدانيتين المشتركتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب خدمات المشاريع، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي إلى جيبوتي، من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٢، وإلى إثيوبيا، من ٢٢ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢

٢٣٥ - بعد ملاحظات استهلاكية أبدأها القائد المشارك للفريق نجيب الرحمن، الملحق الاقتصادي في البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة، عرض باتريك دوفي المقرر الرئيسي، والسكرتير الأول في البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة تقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى جيبوتي (E/ICEF/2012/CRP.17). وعرض ليزوي نكومبيللا، المقرر الرئيسي، ومستشار البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة تقرير الزيارة الميدانية المشتركة إلى إثيوبيا (E/ICEF/2012/CRP.19).

٢٣٦ - وقال السيد نجيب الرحمن إن جميع أصحاب المصلحة الذين قابلهم الوفد في جيبوتي اتفقوا على أن ثمة حاجة إلى تحسين التنسيق على جميع المستويات بين وكالات الأمم المتحدة، وبين الشركاء الوطنيين والدوليين الإنمائيين والشركاء العاملين في المجال الإنساني، وبين المبادرات الحكومية القطاعية والحكومة ومنظومة الأمم المتحدة. وقد أتاحت الزيارة إلى إثيوبيا، البلد الذي اتخذ من تلقاء نفسه مبادرة "توحيد الأداء"، الفرصة للفريق لكي يلمس على أرض الواقع تكامل تدخلات كيانات الأمم المتحدة في هذا البلد.

٢٣٧ - وقال السيد دوفي إن توصيات الفريق إلى المجالس التنفيذية شملت ما يلي: النظر في استراتيجيات بناء القدرات التي من شأنها أن تفيد التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال المشاريع المدرة للدخل، والتشجيع على مواصلة التعاون مع الحكومة دعماً لإيجاد حلول مستدامة وطويلة الأجل لعدد كبير من اللاجئين في جيبوتي؛ والنظر في دراسة لجدوى وجود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جيبوتي داخل البلد؛ والنظر في إمكانية وضع برامج مشتركة أخرى في سياق إطار عمل الأمم المتحدة، وتشجيع فريق الأمم المتحدة القطري على تعزيز الاتصالات مع المجتمع المدني، ودعم سياسة التنسيق الحكومية وتعزيز الدعم المقدم لأعمال التخطيط الوطني لمركز اللوجستيات الإنسانية المقترح إنشاؤه في جيبوتي.

٢٣٨ - وقال السيد نكومبيل إن حكومة إثيوبيا قامت بدور قيادي في تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة، وأثبتت أنها تمسك بقوة بزماد عملية التنمية والقيام فيها بدور قيادي. وشجع فريق الأمم المتحدة القطري على زيادة التواصل مع الشركاء الإنمائيين الآخرين حول أهداف ونتائج "توحيد الأداء"، والاستمرار في دعم بناء القدرات. وأبدى الفريق إعجابه بالشراكة الفعالة القائمة بين الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في تقديم المساعدات الإنسانية إلى عدد كبير من اللاجئين في إثيوبيا.

٢٣٩ - وأعرب ممثلا كل من إثيوبيا وجيبوتي عن تقديرهما للزيارتين والتقاريرين المتوازنين اللذين قدمهما أعضاء المجلس التنفيذي بشأن بلديهما. ولاحظت كذلك ممثلة جيبوتي أن وفد بلدها يرحب بالتوصيات الواردة في التقرير، وبخاصة التوصيات المتصلة بتحسين التنسيق، والاستراتيجيات الطويلة الأجل للتنمية المستدامة. ولاحظت أن من رأي وفد بلدها أن ينظر في إمكانات إقامة تعاون بين بلدان الجنوب لا ليحل بديلاً عن التعاون التقليدي، وإنما لاستكمالها.

حاء - كلمة رئيس الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف

٢٤٠ - قال الرئيس إنه يود نقل ثلاث رسائل رئيسية من الموظفين إلى المجلس التنفيذي. أولها إعادة تأكيد التزامهم تجاه اليونيسيف، واعتزازهم بخدمة المنظمة، وتقديرهم للمدير التنفيذي على قيادته المتبصرة وعلى مد جسور التواصل معهم على جميع المستويات. وثانيها طرح المسائل التي تهم الموظفين، وخصوصا فيما يتعلق بسلامة وأمن الموظفين والأمن الوظيفي وتنقل الموظفين، والموظفين الذين يعملون في أماكن شاقة، والمساواة في مكان العمل. وقدم الرئيس لمحة مفصلة عن كل من هذه المجالات، مع التركيز بوجه خاص على المخاطر والمصاعب التي يواجهها العاملون في العديد من المواقع. وشكر في خاتمة كلمته المجلس التنفيذي على الدعم الذي يقدمه لليونيسيف وموظفيها.

٢٤١ - وقال المدير التنفيذي إن الإدارة أحرزت تقدما في بعض المسائل التي تمت مناقشتها، ولكن هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في مسائل أخرى. وقد تمكنت اليونيسيف من أن تعالج بنفسها بعض المسائل، ولكن هناك حالات أخرى لا بد من العمل فيها وفقا لقواعد الجمعية العامة. وقال إنه سيواصل مناقشتها مع المجلس.

طاء - مسائل أخرى

٢٤٢ - عرض أمين المجلس التنفيذي القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ للمجلس التنفيذي المقرر عقدها في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر.

٢٤٣ - وأحاطت مجموعة من ٢١ وفدا علما بتعليقات المدير التنفيذي على تكاليف الوثائق، وسلمت بالوفورات الكبيرة المحتملة تحقيقها من خلال تحسين سبل التخطيط والإدارة وعقد الاجتماعات. وقالت إنها تدرك الأثر الناشئ عن القرار الذي اتخذته اللجنة الخامسة في العام الماضي بنقل تكاليف الاجتماعات الرسمية إلى فرادى الصناديق والبرامج، وما نتج عنه من حاجة عاجلة إلى احتواء تكاليف المؤتمرات على نحو فعال. وقالت إنها ترحب بالمساعي التي تبذلها اليونيسيف لمعالجة هذه المسألة، غير أنه يجب على اليونيسيف ومجلسها النظر بعناية في هذه الحالة.

٢٤٤ - وسترتب فوائد كبيرة عن إجراء دراسة دقيقة للوفورات المحتملة في تكاليف الوثائق وجميع التكاليف الأخرى ذات الصلة. وينبغي أن تتعاون اليونيسيف، والأمانة العامة مع إدارات الأمم المتحدة والصناديق والبرامج الأخرى لدراسة خيارات الحد من التكاليف. فكفاءة التكلفة وفعاليتها عنصران هامان في المسؤوليات المنوطة بالمجلس في مجال الإدارة الرشيدة، غير أن العديد من الدول الأعضاء تعتبر أيضا أن المشاركة في عمل المجلس وفي

المنافسة التفاعلية جزءاً أساسياً من وظيفة الرقابة. ومن هذا المنظور، فهي تود النظر في الخيارات والحلول في سياق تمويل نوعية التفاعل والحوار، وتبادل المعارف والشفافية في صنع القرار. ومما يساهم في كفاءة تهيئة بيئة ملائمة، احترام قواعد المجلس التنفيذي المتعلقة بالعمل باللغات الرسمية، وتوافر الوثائق المترجمة في المواعيد المحدودة.

مناقشة مواضيعية بشأن النتائج والدروس المستفادة في مجال التركيز ٥ من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل: الدعوة على صعيد السياسات والشراكات من أجل حقوق الطفل

٢٤٥ - عرضت نائبة المدير التنفيذي، والمديرة المعاونة لشعبة السياسات والاستراتيجية وثيقة المعلومات الأساسية التي أعدها الأمانة (E/ICEF/2012/CRP.15).

٢٤٦ - وقال وفد إن الدعوة والشراكات ينبغي أن تُركز على تعزيز الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية، وذلك لخلق بيئة مواتية لنماء الطفل. وشدد وفد آخر على أهمية بناء قاعدة للأدلة على المستوى القطري، وتعزيز الروابط بين البحث والسياسات والبرامج والدعوة. وقال إن اليونيسيف بحاجة إلى الاستعانة بأدلة لبناء شراكات والتأثير على عملية صنع القرارات المتعلقة بالتشريعات وتخصيص الموارد.

٢٤٧ - وأكد العديد من المتحدثين على ما لاتفاقية حقوق الطفل من أهمية في عمل اليونيسيف. وقالوا إن التزام المنظمة القوي بحقوق الطفل أعطاها مصداقية وأصبح يشكل أساساً لبناء الشراكات القوية والدعوة للسياسات وتحقيق الفائدة المرجوة من التنمية لصالح الطفل.

٢٤٨ - وسأل وفد عن دور البحث في الدعوة القائمة على الأدلة، وعن إدماج اليونيسيف للنهج القائم على حقوق الإنسان في عمل الدعوة. وردت الأمانة بالقول إن النهج المذكور يشدد على الإلمام بحالة الأطفال وتعزيز التعامل معهم بوصف ذلك جزءاً من حقهم في المشاركة، وإن كلا الأمرين قد روعيا في مجال التركيز هذا.

٢٤٩ - ودعا المتحدثون إلى مواصلة إشراك الأطفال في البرامج التي تدعمها اليونيسيف. وسأل وفد عن الجهود المبذولة لتعزيز مشاركتهم على المستوى المحلي، في المدارس مثلاً، وعن العمل في ما يتعلق بمشاركة الفتيات والمهمشين من الأطفال والمراهقين. وأشار المدير التنفيذي إلى تكنولوجيا الاتصالات بوصفها مثلاً على الكيفية التي يمكن أن يستعين بها الشباب للإبلاغ عن الأوضاع في مجتمعاتهم المحلية.

٢٥٠ - وقالت ممثلة من لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف إن اللجنة تنفذ استراتيجية مشتركة للدعوة تهدف إلى تعزيز الشراكات لدعم أولويات اليونيسيف، ووضع

حقوق الطفل في صميم الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥، والتشجيع على استمرار ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال، والدعوة إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بحقوق الطفل. وذكر أن أعضاء اللجنة أقاموا شراكات مع اليونيسيف في مجالات تتراوح بين إجراء البحوث والتحليلات بشأن حقوق الطفل، وتقديم الخدمات وتنفيذ البرامج لصالحهم. وأن اللجنة تعمل على نحو وثيق مع منظمة اليونيسيف لمواءمة أعمالها مع مجال تعزيز التركيز على الإنصاف. وأوضحت أن الجهود الإضافية الرامية إلى تبسيط العمليات الإدارية والمالية المرتبطة بالشراكات سوف تحسن نوعية العلاقات وفعاليتها. وطلبت تأكيد ما إذا كانت اليونيسيف ستبني مقترحات تتعلق باتفاقات عالمية للمنظمات غير الحكومية، وإطلاعها على شكل هذه الاتفاقات إذا ما صح ذلك.

ياء - اعتماد مشاريع المقررات

٢٥١ - اعتمد المجلس التنفيذي المقررات من ٧/٢٠١٢ إلى ١٣/٢٠١٢ (انظر المرفق).

كاف - البيانان الختاميان للمدير التنفيذي والرئيس

٢٥٢ - أشار المدير التنفيذي إلى تعليقاته التي أبدتها في بداية الجلسة على أهمية المزاوجة بين الممارسة والمبدأ، والإنصاف وحقوق الطفل. وقال إنه عندما ينظر إلى وثائق البرامج القطرية الـ ١٦ المعتمدة في الدورة، يرى أن كل واحدة منها تبين كيف أن اليونيسيف أصبحت تعمل الآن من أجل خدمة أشد الأطفال حرمانا. وقال إن المساواة بين الجنسين أصبحت هي أيضا في صميم استراتيجية تحقيق الإنصاف خارج اليونيسيف وداخلها على حد سواء.

٢٥٣ - ومضى يقول إن الشفافية والمساءلة هما المبدآن الآخران اللذان كان القاسم المشترك في مناقشات الدورة. وتبذل الأمانة قصارى جهدها لإعمال الشفافية في المجالات التي هي بحاجة إلى التحسين. ثم إن للتقارير المتعلقة بالتقييمات والأخلاقيات دور حيوي في تحقيق الشفافية، شأنها في ذلك شأن العلاقات مع الموظفين فيما يتعلق بالمساءلة والمعنويات نظرا لأن اليونيسيف تعالج مسائل عويصة من قبيل التوحيد في بيئة عالمية صعبة. وما المقرر الذي اتخذ بشأن المراجعة الداخلية للحسابات إلا خطوة أخرى نحو تعزيز الشفافية.

٢٥٤ - وقالت السيدة نينا نوردستروم، نائبة الرئيس إن اليونيسيف تهدف إلى أن تصبح أكثر فعالية في الوصول إلى أشد الأسر فقرا وأشد الأطفال ضعفا، وذلك من خلال التركيز على الإنصاف. فالتركيز في جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ على تحقيق التنمية المستدامة للجيل القادم، إنما يشكل عنصرا محوريا في عملية الاستعراض الحالي الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وفي وضع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الجديدة. فالتائج التي

حققتها اليونيسيف تبدو جلية في الدورة عند مناقشة التقرير السنوي للمدير التنفيذي والمناقشة الموضوعية بشأن الدعوة والسياسات والشراكات من أجل حقوق الطفل. وانتقلت إلى استعراض المناقشات والمقررات التي اعتمدها في الدورة، وحثت في خاتمة كلمتها الدول الأعضاء على أن تواصل إبداء التزامها المالي تجاه اليونيسيف ومساعدة المنظمة على الاستفادة من أوجه الكفاءة، وبخاصة في المقر وفي اجتماعات المجلس.

الجزء الثالث

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢

المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١١ إلى ١٤ أيلول/
سبتمبر ٢٠١٢

أولا - تنظيم الدورة

ألف - بيانان افتتاحيان

٢٥٥ - قال الرئيس إن المناقشات التي جرت في الدورة السنوية في حزيران/يونيه أوضحت أهمية عمل اليونيسيف، خاصة إعادة التركيز على الإنصاف، للمناقشة المقبلة التي ستجريها الجمعية العمومية بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وقال الرئيس، وهو يستعرض جدول أعمال الدورة، إنه يتوقع أن تكون المناقشات في هذه الدورة منتجة وذات مغزى بالقدر نفسه بشأن عدد من المسائل البرنامجية والتنفيذية. وأشار إلى أن العديد من البنود التي سيناقشها المجلس التنفيذي يركز على موضوعي الشراكة والتعاون كموضوعين أساسيين.

٢٥٦ - ورحب المدير التنفيذي بالفود في أول دورة "موفرة للورق" للمجلس التنفيذي، وأدلى بعدد من الإعلانات فيما يتعلق بحالات التقاعد والتعيين المتصلة بكبار الموظفين.

٢٥٧ - وتمثل الموضوع الرئيسي لملاحظات الرئيس في أهمية الشراكات. وأشار إلى أن العدد المتزايد للشركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص وأهميتهم المتزايدة يتطلبان الانتقال من الشراكات التقليدية التي تنطلق من القمة إلى القاعدة والتي تسيطر عليها الأمم المتحدة والجهات المانحة إلى تحركات أكثر شمولاً وذات قاعدة عريضة وتنطلق من القاعدة إلى القمة، وأن القدرة المتزايدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات تتيح القيام بذلك. وأوضح أن شراكة دحر الملايا شكلت مثالا هاما على ذلك. وأضاف أن مبادرة "تجديد الوعد"، وهي جهد عالمي جديد للتعجيل بالعمل في مجال الحفاظ على حياة الأمهات والمواليد والأطفال، شكلت واحدة من أهم المبادرات التي شاركت فيها اليونيسيف في السنوات الأخيرة. وفي حزيران/يونيه، قامت حكومات إثيوبيا والولايات المتحدة والهند بالجمع بين ممثلين للحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص في منتدى "دعوة إلى العمل من أجل بقاء الأطفال على قيد الحياة" في واشنطن العاصمة. وجاءت استجابة أولئك الممثلون كبيرة للغاية بتوفير الدعم لمبادرة "تجديد الوعد"، فيما شكل التزاما بالعمل لمساعدة الحكومات على تحسين الخطط الوطنية من أجل الحفاظ على حياة الأطفال.

٢٥٨ - وأشار الرئيس إلى أن نجاح أي شراكة يعتمد على تحقيق نتائج قابلة للقياس. وأضاف أن هذا المبدأ يتسم بأهمية حيوية للشراكات المقامة داخل الأمم المتحدة، وهو أحد أهم مجالات التعاون بالنسبة لليونيسيف. وقال إن العمل مع سائر الوكالات والصناديق والبرامج أمر جوهري للتعجيل بتحقيق نتائج من أجل النساء والأطفال الأشد ضعفا. ولتحقيق النجاح، لا بد من بناء سياسة "توحيد الأداء" على النتائج.

٢٥٩ - وأوضح أن نظام رصد النتائج من أجل تحقيق العدالة، وهو نهج اليونيسيف لإزاء الرصد والعقبات في الزمن الحقيقي، قد اعتمد من قبل أكثر من ٢٠ مكتبا قطريا تقوم برصد العقبات بنجاح في المناطق المحرومة. وعلى الصعيد القطري، تقوم المؤسسات الحكومية بتكييف المبادئ التي يقوم عليها نظام الرصد وهناك اهتمام متعاظم بذلك لدى طائفة واسعة من الشركاء. ويقوم مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيادة مناقشة عن إمكانية اعتماد نسخة ما من نظام رصد النتائج من أجل تحقيق العدالة كوسيلة للرصد والتعجيل بالنتائج على نطاق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٦٠ - وفي حين أن اليونيسيف تعمل مع شركائها في الأمم المتحدة لدعم الأولويات الحكومية داخل البلدان، هناك فرصة عظيمة متاحة لها ولشركائها للمساعدة في تيسير شراكات جديدة فيما بين الحكومات، مثلما يتضح من النمو المثير للإعجاب في التعاون بين بلدان الجنوب. وقال إن من المأمول أن يثمر ذلك على نحو متزايد في حالات الطوارئ الإنسانية وفي بناء القدرة على التحول لتفادي وقوع الكوارث في المستقبل.

٢٦١ - وأعربت وفود عديدة عن القلق إزاء انخفاض الإيرادات العامة لليونيسيف. وأعربت الوفود كذلك عن الأسف إزاء أن الموارد الأساسية آخذة في التناقص ببطء وأن المزيد من الموارد يجري تخصيصه. وقالت إن التخصيص يحل بالتوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية ويحد تدريجيا من دور المجلس التنفيذي في الإشراف والإدارة.

٢٦٢ - وقال أحد المتحدثين إن من المهم، في المناقشات المقبلة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، الإقرار بأنه لا يوجد حل واحد يناسب جميع الحالات. فالقضاء على الفقر يظل يشكل الأولوية العليا بالنسبة للبلدان النامية، ومن ثم فهو سيان بالنسبة لجدول الأعمال الإنمائي للأمم المتحدة. وأضاف أنه لا بد لليونيسيف من أن تقوم بمواءمة أهدافها مع أهداف الحكومات الوطنية، مما يسفر عن ملكية وطنية أقوى وزيادة اتساق عمل منظومة الأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية.

٢٦٣ - وأعاد ممثلو الدول الثلاث الراحية لمنتدى "دعوة إلى العمل من أجل بقاء الأطفال على قيد الحياة" تأكيد دعمهم لمبادرة "تجديد الوعد" التي ستقود اليونيسيف من خلالها نهجا مطردا لكفالة توفير المساعدة التقنية الضرورية للبلدان العاملة على الحد من وفيات الأطفال التي يمكن الحيلولة دونها.

باء - إقرار جدول الأعمال

- ٢٦٤ - عرض أمين المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت واستعرض الإجراءات الموضوعية لهذه الدورة الأولى "الموفرة للورق" للمجلس التنفيذي.
- ٢٦٥ - وقال الرئيس إن أعضاء المجلس اتفقوا على النظر في مشروع مقرر للاستجابة للطلب الذي قدمته حكومة إريتريا لتقديم وثيقة برنامج قطري إلى المجلس التنفيذي ليستعرضها ويعتمدها فيما بعد في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣.
- ٢٦٦ - وأقر المجلس التنفيذي جدول أعمال الدورة وجدولها الزمني وتنظيم أعمالها (E/ICEF/2012/15).
- ٢٦٧ - ووفقا للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي ومرفقه، أفاد أمين المجلس التنفيذي بأنه تم استلام وثائق تفويض ٣٨ وفدا مراقبا، ووفد منظمة حكومية دولية واحدة، و ٤ منظمات غير حكومية، و ٦ لجان وطنية لليونيسيف.

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣

- ٢٦٨ - عرض أمين المجلس التنفيذي برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣ وتم اعتماده بموجب المقرر ١٤/٢٠١٢ (انظر المرفق).
- ٢٦٩ - وقدم أمين المجلس أيضا القائمة الأولية لبنود جدول الأعمال للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣، حيث أدرجت في برنامج العمل المعدل.

باء - تقرير عن تنفيذ الإطار الاستراتيجي للشراكات والعلاقات التعاونية

- ٢٧٠ - بعد أن أدلت نائبة المدير التنفيذي يوكا برانت بملاحظات استهلاكية، عرضت مديرة شعبة جمع التبرعات والشراكات الخاصة التقرير (E/ICEF/2012/18).
- ٢٧١ - وأعرب المتحدثون عن تقديرهم للعمل الذي تقوم به اليونيسيف في إقامة وتعزيز مختلف أنواع الشراكات وأشارت عدة وفود إلى الفوائد التي تحققت من تلك الشراكات في بلدانها. وقالت الأمانة إن الحكومات هي أهم محرركات تحقيق النتائج وأن اليونيسيف تعمل لدعم الأولويات الوطنية.
- ٢٧٢ - وعلمت الوفود على معايير إقامة الشراكات الملائمة، بما في ذلك وجود أساس منطقي لاختيار الشركاء، والتركيز على النتائج العملية والملموسة، والتقييم، وإجراء

التعديلات في الوقت المناسب. وقالت الوفود إن الشراكات ينبغي أن تعزز مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، وأن تفيد البرامج القطرية، وأن تُنفذ في تعاون وثيق مع الحكومات. وينبغي لليونيسيف أن تأخذ حذرًا من المؤسسات التي ترغب في استخدام العلاقة مع المنظمة لتحسين صورتها. وشددت مجموعة من الوفود على أن اليونيسيف تمكنت من تسخير قوة الشراكات مع تمكنها في الوقت نفسه من صون صورتها وسمعتها.

٢٧٣ - وسأل أحد المتحدثين عن الكيفية التي تخطط بها اليونيسيف لموازنة أنواع ومستويات الشراكات، لا سيما التعاملات مع الشركات والشراكات في حالات التنفيذ العسيرة، مع نهج قوي لإدارة المخاطر. وردت الأمانة بأن المنظمة تقوم بتعزيز عمليتها للحرص الواجب، مع مراعاة بيئة المشاركة المعقدة والمتطورة فيما يتصل بجمع الأموال، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، والمشاركات غير المالية.

٢٧٤ - وقالت مجموعة من الوفود إن تحسين رصد الشراكات وتقييمها أمر حيوي، خاصة مع توسع الشراكات من حيث العدد والتعقيد. وشجعت الوفود المنظمة على إجراء تقييم خارجي لشراكاتها، وعلى وضع إطار قوي للنتائج من أجل قياس نتائج الشراكات.

٢٧٥ - وقال عدد من المتحدثين إن التقرير لم يعالج شراكات اليونيسيف مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك جهود الإصلاح داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والتعاون الاستراتيجي على الصعيد القطري في عمليات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من خلال سياسة 'توحيد الأداء' والمبادرات والبرامج المشتركة معفرادى الوكالات. وشجعت اليونيسيف على تضمين تقاريرها المقبلة وصفا منهجيا للشراكات مع كيانات الأمم المتحدة. واقترح أحد الوفود أنه ينبغي لليونيسيف أن تقوم، متابعة لمؤتمر تيرانا، بإشراك وكالات الأمم المتحدة الأخرى في خبرتها الفنية في مجال الشراكات.

٢٧٦ - ورحبت الوفود بتعزيز التعاون مع القطاع الخاص، والمؤسسات المالية، وتطوير الشراكات مع المشاركين الجدد في مجال التكنولوجيا ووسائل الإعلام والتصميم. واقترحت عدة وفود أيضا تطوير شراكات إقليمية وإقامة تعاون بين بلدان الجنوب، من خلال تبادل الممارسات الجيدة وزيادة تعزيز المعارف والبحوث وإدارة المعلومات.

٢٧٧ - وربط متحدثون مسألة الشراكات بإعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة، مقترحين أن تعكس الخطة الكيفية التي يمكن بها استخدام مختلف أنواع شراكات الأمم المتحدة بصورة استراتيجية للنهوض بحقوق الطفل. وأشاروا إلى أن مشاورات الخطة الاستراتيجية ينبغي أن تتضمن تفاصيل بشأن فئات الشراكات الأربع (تنفيذ البرامج، والمعارف والابتكار، والسياسات والدعوة، والتعبئة) وكيفية مساهمتها في تحقيق النتائج.

وطلب أحد المتحدثين معلومات عن كيفية استخدام الشراكات مع مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف استراتيجيا في سياق الخطة الاستراتيجية الجديدة. واقترح ممثل لجنة المنظمات غير الحكومية في اليونسيف أن تشمل الأعمال التحضيرية للخطة الاستراتيجية الإقرار بصورة ملائمة بدور المجتمع المدني.

٢٧٨ - وسأل أحد الوفود عن الدور الاستراتيجي للجان اليونسيف الوطنية المسجلة وطنيا بصفتها منظمات غير حكومية إلا أنها هيئات مختلطة من حيث أن صلتها باليونسيف تختلف عن صلة المنظمات غير الحكومية الأخرى بها.

٢٧٩ - وقال أحد المتحدثين إن التقرير يتسم بالأهمية بالنسبة للتحضير للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات والذي سيشمل تحليلا للواقع الجديد في عملية التنمية، بما في ذلك المسارات الإنمائية المبتكرة وإضفاء الصفة المؤسسية على الشراكات.

٢٨٠ - وحذر أحد المتحدثين من أن الوثيقة الناجمة عن المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة لم تكن وثيقة من وثائق الأمم المتحدة وبالتالي فهي ليست من المبادئ التوجيهية للتعاون المتعدد الأطراف.

٢٨١ - وشجع ممثل منظمة "الرؤية العالمية" المجلس التنفيذي على تعزيز تفاعله مع المنظمات التي تركز على الأطفال. وركزت لجنة المنظمات غير الحكومية في اليونسيف على أهمية تعزيز الشراكات مع المنظمات المجتمعية الأساس ولا سيما مع شبكات المواطنين من قبيل الاتحادات النسائية القاعدية، وتعاونيات المزارعين، وجماعات الشعوب الأصلية، والمنظمات التي تعنى بالفقراء.

جيم - التقرير عن تنفيذ "النظام المعدل لتوزيع الموارد العادية المخصصة للبرامج" الذي وافق عليه المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧

٢٨٢ - بعد أن أدلت نائبة المدير التنفيذي غيتا راو غوبتا بملاحظات استهلاكية، عرضت مديرة شعبة السياسات والاستراتيجية بالنيابة التقرير (E/ICEF/2012/19).

٢٨٣ - وأعرب متحدثون عن التقدير للموارد التي وفرتها اليونسيف والتي ساعدت العديد من البلدان على إحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب المتحدثون عن الدعم لمواصلة إيلاء الأولوية لأقل البلدان نمواً وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وللمعايير الثلاثة المتمثلة في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وتعداد الأطفال. وقالت عدة وفود إن المعايير لم تعرب عن التفاوتات داخل البلدان

ومن المقترح توخي المرونة في تكييفها حسب ظروف البلدان حيث أن المعدل العام لوفيات الأطفال، على سبيل المثال، قد يخفي وجود سوء تغذية خطير في بعض المناطق.

٢٨٤ - وسأل عدد من المتحدثين عن فعالية نسبة الـ ٧ في المائة من الموارد العادية المخصصة والكيفية التي أثرت بها في البرمجة عموماً. واقترح أحد الوفود أنه قد يكون من الضروري زيادة حجم المبالغ المخصصة لمنح المدير التنفيذي المزيد من المرونة للتدخل عند الضرورة.

٢٨٥ - وسأل أحد الوفود عن "فترة الانتظار" للبلدان التي بلغت أو كادت تبلغ مركز الدخل المتوسط وأشار إلى أنه قد يكون من الضروري تكييف هذا الجدول الزمني بالنظر على الطابع المتطور للظروف في مختلف البلدان. وقال المتحدث إن عدداً من البلدان، بما في ذلك بلدان في أفريقيا، أخذت تقترب ببطء من عتبة الدخل القومي الإجمالي وسأل عن الكيفية المثلى لإشراك هذه البلدان ومواصلة البرمجة من أجل الأطفال. وقال متحدث آخر إنه بالنظر إلى العدد المتزايد من البلدان الآخذة في بلوغ مركز الدخل المتوسط، من المهم الإبقاء على نسبة الـ ١٠ في المائة الموضوعة كحد للتحولات في تمويل البلدان خلال الفترة الانتقالية.

٢٨٦ - واقترح أحد الوفود أن تتبع اليونسيف المعايير نفسها التي يتبعها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان لتصنيف البلدان المتوسطة الدخل، ذلك لأن العديد من البلدان، خاصة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تشهد تفاوتات اقتصادية واجتماعية فيما يتصل بالأطفال. وأعرب متحدث آخر عن تأييده لمبادرة اليونسيف لتنظيم تبادل للتجارب فيما بين البلدان المتوسطة الدخل ونشر مبادئ توجيهية ذات صلة وعملية، واقترح تنظيم مناسبة إقليمية متصلة بذلك في أوروبا الوسطى والشرقية.

٢٨٧ - وطلب المتحدثون مواصلة رصد المسألة واستعراضها. وقال أحد الوفود إنه بسبب الصعوبات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، من الصعب على العديد من البلدان الوفاء بطلبات التمويل الأساسي من مختلف المنظمات الدولية. ومن شأن تقديم معلومات أكثر تفصيلاً وشمولاً وتقارير مؤقتة منتظمة عن استخدام الموارد العادية أن يساعد في زيادة الاعتراف بأهميتها. وطلبت عدة وفود إدراج استعراض لتنفيذ نظام التخصيص في المشاورات بشأن الخطة الاستراتيجية المقبلة.

٢٨٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٥/٢٠١٢ (انظر المرفق).

دال - التعاون البرنامجي

الموافقة على وثائق البرامج القطرية المنقحة التي نوقشت في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢

٢٨٩ - أعلن الرئيس أن المجلس التنفيذي ناقش ١٦ وثيقة من وثائق مشاريع البرامج القطرية: الأردن، وبلدان جزر المحيط الهادئ، وبلغاريا، وبليرز، وجمهورية بوليفيا المتعددة القوميات، وجمهورية مولدوفا، وجيوتي، ورومانيا، وسري لانكا، وسيراليون، وغينيا، وكوستاريكا، وليبيريا، وليسوتو، ونيبال، والهند. ووفقا للمقرر ١٩/٢٠٠٦، اعتمد المجلس التنفيذي الوثائق التي نقتح حسب الاقتضاء بالتشاور مع الحكومات المقدمة لها.

مشاريع وثائق البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة والموجزات الإقليمية لاستعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية

٢٩٠ - قدم مدير البرامج لمحة عن بنود جدول الأعمال.

٢٩١ - وفي تعليق عام، طلب أحد الوفود أن تحصل الوفود التي تعلق على مشاريع وثائق البرامج القطرية، أو التي تقدم تعليقات تقنية مفصلة كتابة، على ردود عندما تكون الوثائق غير منقحة.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٢٩٢ - بالنيابة عن المدير الإقليمي، عرض مدير البرامج البرنامج القطري القصير المدة لليبيا (E/ICEF/2012/P/L.33) والبرنامج القطري الذي يدوم أربع سنوات للسودان (E/ICEF/2012/P/L.34).

٢٩٣ - وشكر ممثل ليبيا المكتب الإقليمي على المعونة المقدمة في عام ٢٠١١ وخلال ثورة ١٧ شباط/فبراير لتلبية احتياجات الأطفال والسكان الضعفاء، بالتنسيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وشكر الممثل اليونيسيف لفتحها مكتبا في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وأنشئ البرنامج القطري استنادا إلى طلب ليبيا للوفاء بأولوياتها خلال الفترة الانتقالية وتعزيز حقوق الأطفال والمراهقين في إطار الإصلاحات الرئيسية الواردة في جدول الأعمال الوطني. ومن شأن البرنامج أن يكفل إيلاء الأولوية لحقوق الأطفال ودمجها في الميزانية الوطنية والميزانيات دون الإقليمية بالتنسيق مع اليونيسيف.

٢٩٤ - وقال وفدان إن من المهم بصفة خاصة لليونيسيف، في ليبيا، أن تركز على التعليم، وحماية الأطفال، ودعم السياسات الوطنية، ووضع قواعد بيانات إحصائية بشأن الأطفال

والسكان الضعفاء. وأعرب الوفدان عن تأييدهما لأعمال اليونيسيف، خاصة العمل من أجل بناء القدرات الوطنية، وشجعا المنظمة على تعزيز شراكتها مع المجتمع المدني أثناء تطوره، بما يشمل الأقاليم وخاصة المجالس المحلية.

٢٩٥ - وأورد ممثل السودان أمثلة على نجاح التعاون مع اليونيسيف، بما في ذلك حالة البلد بوصفه بلدا خاليا من شلل الأطفال، والمعدلات المرتفعة للتغطية بالتحصين، والإدارة المجتمعية الأساس لسوء التغذية الحاد، والتحاق ٢٠٠ ٠٠٠ طفل من أطفال الرحل بالتعليم في ١ ٥٠٠ مدرسة. وتمثل الهدف الأسمى للبرنامج القطري في الاستفادة من أوجه النجاح هذه وتحديد مجالات جديدة يمكن فيها زيادة الشراكات.

٢٩٦ - وقالت مجموعة من الوفود إن الاستراتيجية الموضوعة للسودان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٣ متسقة وجيدة الصياغة، إلا أنها تحتاج إلى مزيد من التفصيل، خاصة فيما يتصل بالفترة الانتقالية والمرونة. وطلبت الوفود مزيدا من المعلومات عن البيانات المتصلة بالتغطية الجغرافية للبرنامج، خاصة في ولايات النيل، وسنار، والمناطق الريفية في دارفور. ونظرا لأن توقعات تعبئة الموارد أقل عن توقعات عام ٢٠١٢، من الضروري أن تركز اليونيسيف على الجزء الأساسي من ولايتها.

غرب ووسط أفريقيا

٢٩٧ - عرض المدير الإقليمي بالنيابة مشاريع وثائق البرامج القطرية لكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية والكاميرون (E/ICEF/2012/P/L.35) إلى E/ICEF/2012/P/L.37) وموجز استعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية لكل من بنن، وجمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر (E/ICEF/2012/P/L.25).

٢٩٨ - ورحب ممثل الكاميرون بزيادة الميزانية للبرنامج القطري، إلا أنه وجه مناشدة من أجل زيادة الموارد العادية. وأوضح أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير، خاصة من أجل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، وتحسين خدمات الصرف الصحي الأساسية، والحد من وفيات الأمهات أثناء النفاس، وجهود محاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٩٩ - وقال ممثل غينيا الاستوائية إنه خلال السنوات الأخيرة، رغم عدم وجود ممثل لليونيسيف مقيم في البلد، تعاونت الحكومة والمنظمة في مجالات التعليم، والرعاية الصحية للأمهات والأطفال، والتحصين، ومكافحة الأوبئة، والتعليم. وقال إن البلد حقق الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية. فهو قد زاد من معدل المعرفة بالقراءة والكتابة، وحسن العمر المتوقع، وحد بقدر كبير من الملاريا، وبذل جهودا إيجابية في مكافحة فيروس نقص المناعة

البشرية/الإيدز. وأشار إلى أن الحكومة طلبت الدعم من منظومة الأمم المتحدة لمعالجة أوجه الضعف في مجال البيانات الإحصائية.

٣٠٠ - وأعرب أحد الوفود عن الأسف لعدم ورود إشارة إلى التعاون مع منظمة البلدان الناطقة بالفرنسية في الوثيقة، نظرا لأن اللغة الفرنسية هي إحدى اللغات الرسمية في غينيا الاستوائية وبوسعها زيادة التكامل الإقليمي، بما في ذلك السياسات الاجتماعية والاقتصادية، في الجزء القاري من البلد.

٣٠١ - وقال ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إن مشروع وثيقة البرنامج القطري أنشأ إطارا جديدا لمساعدة اليونيسيف يشمل الأولويات الأساسية للبلد فيما يتعلق بالأطفال. وبغية كفالة فعالية المعونة، ينبغي تقديم التقارير عن النواتج المتوخاة خلال آجال نهائية ملائمة، وفقا للقواعد والإجراءات. وأضاف أنه ينبغي، على غرار ذلك، أن يصبح تخطيط وتنفيذ الخطط المشتركة بين اليونيسيف والحكومة في جميع أرجاء الإقليم الوطني جزءا من جدول أعمال مشترك بغية كفالة تنفيذ البرامج في الميدان وتعويض القصور في الاتصالات بين المستوى الوطني ومستوى المقاطعات والمستوى المحلي. وأشار إلى ضرورة التحلي بقدر أكبر من المرونة في صرف أموال اليونيسيف وأن تعتمد اليونيسيف بأكثر قدر ممكن على أخصائيين من البلد. ويجب على اليونيسيف والحكومة وضع خطة لنقل المهارات وجدول زماني لبناء خبرة فنية وطنية.

٣٠٢ - وأثنى أحد الوفود على اليونيسيف لقدرتها على تعيين موظفين ممتازين في السياق المشوب بالتحديات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال المتحدث إن وثيقة البرنامج القطري لم تعرب عن التطورات الأخيرة في الجزء الشرقي من البلد وتساءل عن الكيفية التي تقيم بها اليونيسيف إمكانية تنفيذ البرنامج في إطار الحالة الجديدة. وأشار إلى أنه يمكن تعزيز بعض مجالات البرنامج، من قبيل زيادة التقارير التحليلية والرصد والتقييم المنهجين. وأضاف أن الوثيقة تعبر عن مسألة المساواة بين الجنسين بصورة أفضل عما كان الحال عليه في مشاريع الوثائق السابقة. وقد أكدت اليونيسيف أنها تولي الأولوية للصحة الإنجابية الجنسية والحقوق الإنجابية الجنسية، رغم أن وثيقة البرنامج القطري لم تعرب عن ذلك؛ وينبغي تنسيق الأنشطة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وتساءل المتحدث أيضا عن السبب الذي جعل حماية الأطفال تحظى بقدر أقل من الأولوية في البرنامج القطري الجديد.

٣٠٣ - وتساءل وفد آخر عن الكيفية التي يمكن بها تحديد الأولويات في حالة عدم تلقي البلد للمستوى المتوقع من التمويل من الموارد الأخرى. ففي بلد بهذا الحجم الشاسع، من

المهم بناء أشكال التآزر، بوسائل من قبيل التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، مما من شأنه أن يمكن من تحقيق نتائج أفضل بالنسبة للمراهقين.

٣٠٤ - وقال أحد الوفود إنه يود أن يبني أوجه تآزر بين برنامج اليونيسيف وبرنامج التعاون التابع لحكومته، خاصة من أجل التدريب التقني والمهني في مناطق جغرافية معينة. وأعرب الوفد كذلك عن رغبته في تبادل الأدوات التعليمية التي وضعتها اليونيسيف، في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو بناء القدرات، على سبيل المثال.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٣٠٥ - عرض المدير الإقليمي مشاريع وثائق البرامج القطرية لهايتي (E/ICEF/2012/P/L.30) ونيكاراغوا (E/ICEF/2012/P/L.31) وموجز استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري لجمهورية فنزويلا البوليفارية (E/ICEF/2012/P/L.26).

٣٠٦ - وقال ممثل هايتي إنه، نتيجة للتنمية المتدنية في بلده، فضلا عن ضعف البلد إزاء الكوارث الطبيعية، نشأت حالة طوارئ دائمة تتطلب جهودا طويلة الأجل ومستدامة من أجل التنمية. وقد نجحت اليونيسيف في هايتي نتيجة لخبرتها الفنية وتجربتها فيما يتصل بتلك التحديات. وأوضح أن البرنامج الجديد يركز على المسائل التي شكلت جزءا من برامج الحكومة واستراتيجياتها في مجالات التعليم، والتغذية، وحماية الأطفال.

٣٠٧ - وقال ممثل نيكاراغوا أن البرنامج القطري من شأنه الإسهام في الحد من أوجه عدم الإنصاف والفقر لبلوغ التنمية البشرية المستدامة وضمان الحق في الأمن الغذائي، وهما ركيزتين أساسيتين في خطة التنمية البشرية الوطنية. وأوضح أن البرنامج القطري يهدف إلى ضمان حقوق الأطفال في العيش والنماء بحب أسرهم، وإنشاء مراكز لنماء الطفل لتوفير رعاية متخصصة للأطفال النساء العاملات، واستعادة حقوق الأطفال في أن يُقيدوا في السجل المدني.

شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

٣٠٨ - عرض المدير الإقليمي وثيقة البرنامج القطري لجنوب أفريقيا (E/ICEF/2012/P/L.32) وموجز استعراض منتصف المدة للبرامج القطرية لكل من أنغولا وأوغندا وكينيا (E/ICEF/2012/P/L.24).

٣٠٩ - وقال ممثل أنغولا إن حكومته ملتزمة بتحقيق نتائج البرنامج القطري، بما في ذلك مواصلة إبقاء البلد خاليا من شلل الأطفال وخفض معدلات الوفيات والإصابة بالمرض

المتصلة بالملايا. وأوضح أن الحكومة أطلقت مشروعاً عابراً للحدود لمكافحة الملايا بالاشتراك مع حكومة ناميبيا. وأضاف أن أنغولا تقوم باستثمارات جديدة في مجال الحد من الوفيات النفاسية وتعزيز البرامج الوطنية للعلاج والمراقبة لأمراض الالتهاب الرئوي، والإسهال، ومضاعفات سوء التغذية، وسط الأطفال. وتولي الحكومة الأولوية أيضاً لاحتياجات الأطفال ذوي الإعاقة وللاستثمار في برامج نماء الطفولة المبكرة وتدريب المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين الجدد في جميع أرجاء البلد.

٣١٠ - وقال ممثل كينيا إن من شأن التحديات الهائلة والإصلاحات التي يشهدها البلد أن تسفر عن تغير تحولي من أجل الأطفال. ومن شأن تنشيط الحوكمة والمؤسسات أن يؤدي إلى تحسن أداء الخدمات. وقال إنه تم وضع إطار وجدول أعمال واضحين للتنمية. وقد ازدادت الاستثمارات في أداء الخدمات، والقطاع الاجتماعي، والتعليم، وتنمية الهياكل الأساسية. وأوضح أن مسائل الإنصاف الاجتماعي، والإدماج، والحوكمة، والتوزيع العادل للموارد من خلال نظام للحوكمة يقوم على التفويض، ستكون هامة في تنمية هياكل أساسية لمساعدة الأطفال والأسر.

جنوب آسيا

٣١١ - عرض المدير الإقليمي وثيقة البرنامج القطري لباكستان (E/ICEF/2012/P/L.38) وموجز استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري لأفغانستان (E/ICEF/2102/P/L.28).

٣١٢ - وقال ممثل أفغانستان إن حكومته ستواصل العمل عن كثب مع اليونيسيف وستستفيد من نجاح عملية استعراض منتصف المدة. وأوضح أن البلد بوسعها، من خلال جدول أعماله للتحويل، أن يصنع مستقبلاً أفضل بالاستثمار في شعبه، ولا سيما الأطفال. وخلال العقد الماضي، فإن الاستثمارات التي قامت بها اليونيسيف ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، في مجالات الهياكل الأساسية والتعليم والصحة، قد أتت أكلها. وقد حققت الاستراتيجيات المبتكرة نتائج إيجابية. وأشار إلى أن اليونيسيف عملت مع المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والوكالات الحكومية لإنشاء منتديات للحوار المجتمعي. ورحبت الحكومة بالتحويل الاستراتيجي لليونيسيف وترتيب الشراكة في إطار برنامج التضامن الوطني لأفغانستان للتعاون الوثيق مع أولويات الحكومة لتمكينها من إنجاز البرامج بنتائج قابلة للقياس واستدامة، مع إتاحة قدر أكبر من الملكية في المشاريع للمجتمعات المحلية. وسيضطلع المجتمع المدني المتنامي في البلد بدور رئيسي في توطيد أولويات البرنامج القطري لكفالة النجاح طويل الأمد لأهداف توفير الحماية والرعاية الصحية والتعليم للأطفال، خاصة في المناطق الريفية.

٣١٣ - وقال أحد الوفود إن استعراض منتصف المدة كان عملية تشاورية من القاعدة إلى القمة، حيث شملت حوارا مع الشركاء المحليين، والموظفين المحليين، والسلطات المحلية. وشاركت الجهات المانحة في العملية بيد أن التقرير النهائي لم يتم إشراكها فيه بعد، وتُشجع اليونيسيف على القيام بذلك. وتساءل المتكلم عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الواردة عن مراجعة الحسابات لعام ٢٠١١، وعمّا إذا كانت هناك صلة بين توصيات مراجعة الحسابات والتنقيح المقترح للبرنامج القطري. وطلب إلى اليونيسيف إعطاء المزيد من التفاصيل عن التحول في الاستهداف الجغرافي للبرنامج وإذا ما كان قد أُجري تحليل للمخاطر فيما يتصل بتنفيذ البرنامج والمسائل الأمنية وتعيين الموظفين. وطلب المتحدث مزيدا من المعلومات عن دور اليونيسيف في الاتجاه الإيجابي، الذي وردت إفادات عنه، فيما يتعلق بمعدل بقاء الفتيات في المدارس في بعض المقاطعات. وأعرب الوفد عن القلق إزاء الافتقار إلى الدعم المالي الكافي لعنصر حماية الطفل في البرنامج القطري.

٣١٤ - وفيما يتعلق بالإشارة الواردة في التقرير إلى إعادة النظر في متطلبات التوظيف، والوجود الميداني، والآليات المتكررة من أجل الأداء البرنامجي البديل، تساءل المتحدث عما إذا كانت هذه الاقتراحات تستند إلى تحليل للعقبات الداخلية. وطلب المتكلم وصفا مكتمل أكثر للتركيز المتجدد داخل عنصري التعليم والمساواة بين الجنسين الأساسيين. وأخيرا، قال المتحدث إن اليونيسيف ينبغي أن تدرس توصيات لجنة حقوق الطفل بشأن التقرير الأول لأفغانستان إلى اللجنة.

٣١٥ - وقال ممثل باكستان إن بلده حرص على التصدي للتحديات الماثلة أمامه وتعزيز تنمية شعبه. وقد تأثر هذا العمل سلبا نتيجة لتزوح عام ٢٠٠٩ وفيضانات عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وأشار إلى أن الاستخدام المتزايد للخبرات الفنية والموارد المتاحة وطنيا في تنفيذ البرنامج القطري سيكون من ضمن العناصر الهامة في بناء القدرات الوطنية المستدامة. ومن الضروري أن تعمل اليونيسيف والوكالات الأخرى وفقا لولاياتها، وميزاتها النسبية، ومواضع قوتها، تمشيا مع خصائص البلد وأولوياته واحتياجاته الجغرافية. وقال إن تحديد الإدارة وتفصيل أطر الرصد والتقييم، إلى جانب أطر تعبئة الموارد، ستكون عناصر أساسية في بلوغ أهداف البرنامج.

٣١٦ - وقال أحد الوفود إن إحدى المجالات ذات الأولوية للبرنامج القطري المشترك هي الحصول المنتصف على الخدمات ذات النوعية الجيدة واستخدامها من قبل فئات السكان الضعيفة والمهمشة، حيث استخدم عدد مرضى شلل الأطفال بصفته أحد المؤشرات. وينبغي أن يعبر البرنامج عن النتائج التي تحققت في باكستان حتى الآن. وقال الوفد إنه دعم جهود

القضاء على شلل الأطفال في باكستان منذ عام ١٩٩٦، بما في ذلك دعمها بالتعاون مع مؤسسة بيل ومليندا غيتس. وطلب الوفد أن يأخذ البرنامج القطري المشترك في الاعتبار الحالة الأمنية في باكستان.

٣١٧ - وقال أحد الوفود إن البرنامج القطري المشترك يشكل خطوة إلى الأمام، إلا أنه يمكن توسيع نطاقه ليشمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي. وقال إن شكل إحدى وثائق البرنامج القطري المشترك المزودة بنتائج تتعلق بمنظمات بعينها تشكل لحة واضحة للكيفية التي تتناسب بها التدخلات من ثلاث منظمات مع بعضها البعض وتكمل بعضها البعض، إلا أنه لا يزال هناك مجال لزيادة تقسيم العمل والتبسيط داخل الإطار المشترك.

٣١٨ - وقال الوفد إنه دعم اليونيسيف في خدمات الانتعاش التعليمي المبكر في المناطق الحدودية الغربية، إلا أنه يرغب في تحديد مجالات التحسين، وهي: الحصول على إبلاغ وتحقق جيدي النوعية للنتائج الواردة في التقارير أمر عسير؛ وتنسم أشكال الإبلاغ وغيرها من أشكال الإرشاد الإداري بالحدودية؛ وأن إعادة تعمير المدارس قد تقدمت ببطء أكثر مما ينبغي؛ وفي بعض المناطق التي نفذ فيها البرنامج التعليمي لليونيسيف، كان لدى برنامج الأغذية العالمي برامج للتغذية المدرسية. وفيما يبدو أنه تعذر التوصل إلى اتفاق بشأن نهج مشترك. وأجاب المدير التنفيذي بأنه ناقش هذه المسألة مع المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي، وأنه تجري صياغة مقترح عالمي ويتوقع استعراضه خلال أسابيع قليلة.

شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٣١٩ - استعرض المدير الإقليمي موجز استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري لتيمر - ليشتي (E/ICEF/2012/P/L.27).

٣٢٠ - وقال ممثل تيمور - ليشتي إن المجالات ذات الأولوية بالنسبة للحكومة تتمثل في التعليم، والصحة، وزيادة القدرات المهنية والاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، والهياكل الأساسية، والتنمية الريفية، وإرساء النهج اللامركزي. وقال إن الحكومة ستزيد إنفاقها من الميزانية في هذه المجالات لتوفير دعم أكبر للأطفال، والنساء، والأسر الفقيرة، وكبار السن، وقدامى المحاربين. وقال الممثل إن البلد يقدر بيئة التعاون والمساهمات والمشاورات بين اليونيسيف والحكومة، ومواءمة برجة اليونيسيف مع الخطة الوطنية. وأوضح أن ذلك يكفل اتساق جميع البرامج مع الأولويات الوطنية وتولي الحكومة لزام الأمور في العملية. وأضاف أن اليونيسيف تضطلع بدور هام في تنمية تيمور - ليشتي في مجال التعليم وفي المساعدة على

تنمية القوانين والسياسات في مجالات عدة، من قبيل الاستراتيجية الوطنية للتحصين، وعدالة الأحداث، والخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، وبرلمان الشباب.

تمديد البرامج القطرية الجارية

٣٢١ - وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ١١/٢٠٠٩ فإن المجلس التنفيذي أُبلغ بتمديد البرنامج القطريين الجاريين في غينيا - بيساو ومالي لمدة سنة واحدة، وبتعديل البرنامج القطري الجاري في رواندا لمدة ستة أشهر؛ ووافق على التمديد الثاني على التوالي لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية، وعلى تمديد مدته ستة أشهر للبرنامج القطري الجاري في مصر.

٣٢٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقررات ١٦/٢٠١٢، و ١٧/٢٠١٢، و ١٨/٢٠١٢ (انظر المرفق).

هاء - الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل: التقديرات المالية المقررة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٢

٣٢٣ - عقب قيام مارتن موغانجا، نائب المدير التنفيذي، بتقديم ملاحظات استهلاكية، عرض المراقب المالي التقرير (E/ICEF/2012/AB/L.4).

٣٢٤ - وقامت عدة وفود بتهنئة اليونيسيف على تخطيطها وإدارتها الماليين الحصريين. وأعرب وفد آخر عن خيبة أمله إزاء أن مجموع الإيرادات لعام ٢٠١٢ يتوقع له أن ينخفض بنسبة ٧ في المائة في حين أنه يتوقع للاحتياجات من الموارد أن ترتفع في عام ٢٠١٣، مع عدم وجود زيادة مقابلة في مجموع الإيرادات. واتفق متحدث ثالث مع القرار باستخدام توقعات متحفظة فيما يتصل بالتباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي. وردت الأمانة بأن الانخفاض المتوقع الأكبر يتعلق بالمساهمات الطارئة، التي يتوقع لها أن تنخفض بنسبة ٢٢ في المائة في عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١.

٣٢٥ - ولاحظ أحد المتحدثين أن إيرادات اليونيسيف نمت بنسبة ٣٣ في المائة في عام ٢٠١١ ونمت الموارد العادية بنسبة ١٢ في المائة، رغم أن هذه الأخيرة تظل لا تشكل سوى ٢٩ في المائة من مجموع الإيرادات وحدوث زيادة "هائلة" بنسبة ٧١ في المائة في الإيرادات تشكل مورداً آخر. وقالت مجموعة من الوفود إن من المهم أن تتوفر لليونيسيف موارد أساسية كافية للوفاء بولايتها، وهو ما يؤكد مراجعو الحسابات الخارجيون، ولاحظت أنه في سياق بروز الموارد المخصصة الأخف وطأة. سئلت اليونيسيف عن

الخطوات التي تعتزم اتخاذها لزيادة مجموع الإيرادات بصورة مبتكرة، وذلك يتعلق أساساً بالمساهمات في الموارد العادية. وطلب أحد الوفود معلومات عن التوقعات للتمويل المواضيعي وعن الاتجاهات في نشاط الشراء، لا سيما الزيادة الكبيرة في حجم التمويل في هذه المنطقة خلال فترة ٢٠٠٦-٢٠١١.

٣٢٦ - ورحبت مجموعة من الوفود بأن المساعدة البرنامجية تشمل ٩١ في المائة من مجموع نفقات اليونيسيف في عام ٢٠١١. وطلبت الوفود أن تواصل اليونيسيف الرصد الوثيق للأرصدة النقدية بعد أن تم الاحتفاظ بالاحتياطيات في مستوى متدنٍ بشكل معقول. ورحبت الوفود بسياسات الميزانية السليمة للمنظمة، بما في ذلك خططها للحد من الأرصدة النقدية غير المنفقة بعد الاحتياطيات سنوياً بهدف بلوغ الحد الأدنى للمبادئ التوجيهية المحددة بثلاث إلى ست سنوات بحلول عام ٢٠١٥.

٣٢٧ - وأثنى المتحدث آخر على تصميم اليونيسيف على الإبقاء على مستويات دعم البرامج، حتى عند تجاوز النفقات للإيرادات، بيد أنه تساءل عن التفكير الاستراتيجي اللازم في حالة عدم تحسن الحالة المالية. وأضاف أن تبسيط المؤسسة أمر هام، إلا أنه لا بد للمنظمة أن تتمكن من الاضطلاع بولايتها. وتساءل المتحدث عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات بشأن الحد من التكاليف. وردت الأمانة قائلة إن التخفيضات في التكاليف تحققت في نفقات السفر عن طريق زيادة استخدام عقد المؤتمرات بالفيديو، وخفض الاستعانة بالخبراء الاستشاريين، وفي زيادة ترشيد العمليات في المقر والميدان.

٣٢٨ - وتساءلت وفود، وهي تشير إلى ما ورد في التقرير من أنه وفقاً للتقييم الاكتواري لعام ٢٠١١ تقدر الخسوم المتعلقة بالموظفين بعد انتهاء الخدمة بمبلغ ٩٢٢ مليون دولار، عن الفترة التي جرى فيها التقييم، وعما إذا كانت هناك مؤشرات على الكيفية التي سيتقدم بها خلال السنوات المقبلة، وعن مدى دقة التقديرات. وطلبت الوفود معلومات إضافية عن آلية التمويل المنقحة لاحتياطي التأمين الصحي لما بعد الخدمة. وأوضح المراقب المالي أن التقييمات الاكتوارية هي تقدير وأن تغييرات طفيفة في الافتراضات قادت إلى تغييرات كبيرة في التقدير، وهو ما حدث بالنسبة لعام ٢٠١١. وقال إن التقرير المرحلي لتموز/يوليه ٢٠١١ عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات اليونيسيف لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لاحظ أن اليونيسيف وافقت على اتخاذ تدابير ملائمة لكفالة دقة تلك البيانات. وردا على سؤال عما إذا كان البدء في تنفيذ نظام SAP للموارد البشرية قد أسفر عن تحسن الدقة، أكد المراقب المالي صحة ذلك وقال إن المجلس سيشهد هذا التحسن الموثق في تقرير مراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٣٢٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٩/٢٠١٢ (انظر المرفق).

واو - جمع الأموال من القطاع الخاص: التقرير المالي والبيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

٣٣٠ - عرض مدير التمويل الخاص والشركات التقرير (E/ICEF/2012/AB/L.5) وشاركت نائبة المدير التنفيذي يوكا براندت.

٣٣١ - وطلب أحد الوفود معلومات عن التقدم المحرز في تبسيط الأنشطة فيما يتصل ببيع منتجات اليونيسيف ومعلومات أكثر تفصيلاً عن إنشاء حافظة استثمار اليونيسيف. وردت الأمانة قائلة إن أموال حافظة الاستثمار قد أنشئت استناداً إلى موافقة المجلس التنفيذي، وأنها تشكل جزءاً من خطة عمل شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص والشركات والميزانية المقدمة للمجلس لاعتمادها سنوياً. وتتولى الشعبة إدارة الحافظة استناداً إلى نظام منسق جداً يشمل تخصيص الموارد على أساس معايير يجري استعراضها سنوياً. وتستند التخصيصات الجديدة إلى عملية رصد وإبلاغ دقيقة، وإلى أداء أموال الاستثمار المخصصة.

٣٣٢ - وقالت مجموعة من الوفود إن الزيادة في الإيرادات، التي بلغت ٥٠,٧ مليون دولار عام ٢٠١١، تعكس الأداء الجيد للجان الوطنية، والمكاتب القطرية، وشعبة جمع الأموال من القطاع الخاص والشركات. وفي أوقات الاستقرار الاقتصادي، يشكل مجموع الإيرادات البالغ ٩٠٥ مليون دولار نتيجة إيجابية، رغم أن الميزانية التي اعتمدها المجلس التنفيذي للموارد العادية في عام ٢٠١١ لم تتحقق. وطلبت الوفود أن تستخدم التقارير في المستقبل الفئات نفسها المستخدمة في التقارير المالية الأخرى لليونيسيف، أي عن الموارد العادية، والموارد العادية الأخرى، والموارد الطارئة الأخرى، وأن تفصل النتائج المحققة حسب أموال الاستثمار. وقالت المجموعة إنه يبدو أن النفقات التي بلغت ١٢٠ مليون دولار لشعبة جمع الأموال من القطاع الخاص والشركات مغطاة بالكامل من الموارد العادية، وتساءلت عما إذا كان ذلك يشكل جزءاً من استراتيجية التمويل للمنظمة في المستقبل. وطلبت الوفود مزيداً من الشفافية عن جميع التكاليف الناجمة عن الشعبة. ولاحظت المجموعة بقلق الانخفاض في الإيرادات من بيع البطاقات والهدايا وطلبت إجراء متابعة للحالة واتخاذ إجراءات. وأعربت الوفود عن التقدير للخطوات الكبيرة التي اتخذتها الشعبة لخفض التكاليف وزيادة الكفاءة وشجعت الشعبة على النظر في أنشطة أخرى لجمع الأموال مثل التصاريح وجمع الأموال رقمياً.

٣٣٣ - وردت الأمانة بأن الشعبة ستزيد الإبلاغ عن مختلف أنواع الإيرادات، بما في ذلك إصدار نشرة إخبارية تكميلية إلى المجلس التنفيذي في شباط/فبراير ٢٠١٣ تركز على استخدام أموال الاستثمار والدخل المحقق من خلال شتى القنوات. وساعد مصدران رئيسيان

في تحقيق الزيادة في الإيرادات من الموارد العادية، وهما: (أ) أموال الاستثمار؛ (ب) البطاقات والمنتجات. وتشكل التكاليف المتصلة بهذين المصدرين أكبر جزأين من هيكل تكاليف الشعبة، وسيتم استعراضهما في إطار الاستعراضات الجارية للكفاءة والفعالية على نطاق الشعب. وفيما يتعلق بالبطاقات والمنتجات، يمكن للاستعراضات أن تنظر في إيرادات التشغيل الإجمالية والصافية. وستقوم الشعبة بتقديم تقرير إلى المجلس عن نتيجة الاستعراضات في أوائل عام ٢٠١٤، وتقتصر أيضا اتخاذ نهج أكثر تركيزا عن القنوات اللازمة لزيادة إيرادات الموارد العادية وعائدات الاستثمار.

٣٣٤ - وقال ممثل الفريق الدائم للجان الوطنية لليونيسيف إن اللجان مرتاحة إلى نتائج إيرادات القطاع الخاص لعام ٢٠١١. وقال إنها قامت بنصيحتها في النداء من أجل الجفاف في منطقة القرن الأفريقي وأن الموارد الأخرى قد تجاوزت الميزانية المقررة بنسبة ١٨ في المائة لتصل ٥٣١ مليون دولار. ومقارنة إيرادات الموارد الأخرى من سنة إلى أخرى تشير إلى حجم الطوارئ خلال تلك السنوات أكثر من فعالية جمع الأموال من القطاع الخاص في اليونيسيف. وقال إن اللجان تأمل في مواصلة زيادة الموارد العادية بدعم الاستخدام الكفؤ لأموال الاستثمار. وقال إن الفريق الدائم يواصل العمل مع شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص والشراكات لكفالة الفهم التام لطبيعة العلاقة بين اليونيسيف واللجان.

زاي - خريطة الطريق إلى وضع ميزانية متكاملة: الاستعراض المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن أثر تعريفات التكاليف وتصنيفات الأنشطة على المعدلات الموحدة لاسترداد التكاليف

٣٣٥ - عرض نائب المدير لشؤون الميزانية بشعبة الإدارة المالية والشؤون الإدارية التقرير (E/ICEF/2012/AB/L.6). وشارك المراقب المالي أيضا في المناقشة.

٢٣٦ - ورحبت مجموعة من الوفود بمقترح عدم التمييز بعد الآن بين التكاليف الثابتة غير المباشرة والتكاليف المتغيرة غير المباشرة. وقالت الوفود إن النهج المقترح يبدو مشجعا لإنهاء الدعم المشترك من الموارد الأساسية إلى الموارد غير الأساسية وأن من الممكن باستخدامه إنشاء نظام بسيط وشفاف لاسترداد الكامل للتكاليف.

٣٣٧ - ورغم أن المقترحات مشجعة، تحتاج بعض المجالات إلى التوضيح. فهل سيكون من المجدي تطبيق معدلات استرداد التكاليف نفسها على جميع وكالات الأمم المتحدة؟ وما هي آراء اليونيسيف بشأن مزايا وعيوب وضع منهجية مواءمة بمعدل موحد أو بدونه؟

وقد طلبت الوفود ما يلي: (أ) تقديم مقترحات ملموسة، مع تفسير ميزاتها ونواحي قصورها، بشأن فكرة المعدلات المتباينة، تعبر عن التكاليف المتباينة في إدارة مختلف أحجام وأشكال الأموال فضلا عن مختلف سياقات التنفيذ؛ (ب) فيما يتصل بالأفكار المعروضة في الوثائق التي تفترض وجود مستوى مؤكد من الموارد الأساسية للوظائف الأساسية وغير الأساسية، تحديد وظائف كل وكالة ستدرج في هذه الفئة؛ (ج) توضيح الكيفية التي يمكن بها لمنهجية الحساب الجديدة أن تزيد الفعالية من حيث التكلفة داخل الوكالات؛ (د) تقديم المزيد من المعلومات عن المقترح بوضع ترتيبات خاصة للأنشطة ذات الأغراض الخاصة من قبيل التنسيق مع الأمم المتحدة وكيفية تطبيق ذلك على اليونيسيف. وشجعت الوفود الوكالات على إشراك هيئة الأمم المتحدة للمرأة في هذه العملية وتوفير معلومات وتحليل أكثر اكتمالا عن خيارات استرداد التكاليف في وقت يمكن من النظر في المعدلات الجديدة لاسترداد التكاليف في دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام ٢٠١٣.

٣٣٨ - وطلب أحد الوفود إجراء تحليل أكثر تفصيلا للميزات النسبية للخطة المقترحة من أجل توزيع النفقات. وفيما يتعلق بمسألة معدل استرداد التكاليف الموحد، من المستحسن الإبقاء على معدلات موحدة لتفادي التنافس المفرط بين الوكالات التنفيذية. ولم يعترض الوفد على إنهاء العمل بمعدلات الاسترداد فيما يتعلق بتنسيق منظومة الأمم المتحدة وتمويل المشاريع الخاصة من قبل كل وكالة على أساس فردي في حالة وجود عناصر غير قابلة للمقارنة.

٣٣٩ - وقالت مجموعة أخرى من الوفود إن المنهجية المواءمة المقترحة لحساب معدل استرداد التكاليف ستؤدي إلى زيادة الشفافية والوضوح، وإلى تحسين تقاسم الأعباء بين الموارد الأساسية والموارد الأخرى، وهو ما يتسم بالأهمية لكفالة حد أدنى ومستويات مرتفعة من تمويل الموارد الأساسية في المستقبل. وبصفة عامة، ينبغي أن ينطبق مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف على جميع أشكال تمويل الصناديق والبرامج. والممارسة الحالية المتمثلة في السماح باستخدام الموارد الأساسية لدعم إدارة الموارد غير الأساسية أمر غير مقبول. وينبغي استخدام نظام بمعدلات استرداد تكاليف متباينة للأشكال المختلفة من المساهمات كحافز لزيادة المساهمات إلى الموارد الأساسية ولزيادة نوعية المساهمات إلى الموارد غير الأساسية. وفي إطار هذا النظام، سيكون للمساهمات غير الأساسية المتعددة السنوات والمواضعية معدل استرداد أقل من المساهمات قصيرة الأجل لمشاريع محددة. وينبغي أن تستند تلك المعدلات المتباينة إلى منهجية مشتركة.

٣٤٠ - وحتى يتمكن كل مجلس من اتخاذ قرارات مدروسة خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣، طلبت الوفود إجراء تحليل للخطر والأثر للعواقب والآثار المترتبة على العمليات بالنسبة لليونيسيف يتناول ما يلي: المعدلات المتباينة من حيث حجم التمويل، وقابليته للتنبؤ، ومرونته، للحفز على زيادة المساهمات للموارد الأساسية ولزيادة نوعية المساهمات للموارد غير الأساسية؛ (ب) مخاطر وفوائد معدلات استرداد التكاليف المشتركة والخاصة بمنظمات معينة؛ (ج) تفصيل وزيادة توضيح أي أجزاء فائت تصنيف التكاليف ستُعطى بمعدل استرداد التكاليف.

٣٤١ - وقال أحد الوفود إنه ينبغي المزيد من النظر للإبقاء على الوظائف والقدرات ذات الصلة في كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف. واتخاذ قرار متعجل، خاصة فيما يتعلق بزيادة معدلات استرداد التكاليف، سيتسبب بدوره في انخفاض مجموع إيرادات المنظمات الثلاث. ومن المهم لكل منظمة تأمين قدر كافٍ من الموارد لإنجاز ولايتها بفعالية، خاصة في سياق لا تزيد فيه الموارد الأساسية. وطلب إلى اليونيسيف أن تقوم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بتقديم بيانات أكثر تفصيلاً، خاصة فيما يتصل باستخدام استرداد التكاليف حتى الآن، من خلال مشاورات غير رسمية. وردد وفد آخر تلك الشواغل، قائلاً إن المنظمات الثلاث لها ولايات وأنشطة وسياسات تعبئة موارد مختلفة. وينبغي أن لا يصبح التنسيق إشرافاً ورقابة على البرامج القطرية. ويتعين إجراء المزيد من المشاورات غير الرسمية قبل اتخاذ قرار.

٣٤٢ - وعلق وفد آخر بأن المسألة ناقشها المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في الأسبوع الماضي، حيث أدلى العديد من الوفود نفسها بالبيانات نفسه التي تم الاستماع إليها اليوم. واقترح الوفد إيجاد طريقة في المستقبل لادخار الموارد بعدم تكرار المناقشات نفسها في دورة كل مجلس تنفيذي.

٣٤٣ - واقترح عدد من المتحدثين أن يعتمد المجلس التنفيذي مقرراً مماثلاً للمقرر المتعلق بالتقرير نفسه الذي اعتمده المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٢.

٣٤٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٠/٢٠١٢ (انظر المرفق).

حاء - مسائل أخرى

جلسة خاصة تركز على عمل اليونيسيف في الحالات الإنسانية، بما في ذلك التعاون مع المفوضية الأوروبية

٣٤٥ - كان معروضا على المجلس وثيقة معلومات أساسية عن عمل اليونيسيف في الحالات الإنسانية (E/ICEF/2012/CRP.28). وعقب عرض الفيديو، أدلى ببيانات استهلاكية كل من المدير التنفيذي؛ وكريستالينا غيورغييفا، المفوضة الأوروبية للتعاون الدولي والمعونة الإنسانية والاستجابة للكوارث؛ ويوكا برانت نائبة المدير التنفيذي؛ ومدير البرامج الطارئة.

٣٤٦ - وتناولت المفوضة غيورغييفا التعاون بين الاتحاد الأوروبي واليونيسيف الذي يشمل مكافحة سوء التغذية، والاستجابة للطوارئ، والصلة بين الإغاثة والتنمية، وزيادة المساءلة. وأوردت المفوضة أمثلة على تعاون اليونيسيف مع المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية في مجالات الصحة في غرب أفريقيا وميانمار والهند؛ والمياه والصرف الصحي في السودان وجنوب السودان، وجزر المحيط الهادئ؛ والتعليم في سياقات الطوارئ في تشاد؛ والأطفال المتضررين بالتراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية والأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وبرامج التغذية في اليمن، ومنطقة القرن الأفريقي، ومنطقة الساحل.

٣٤٧ - وأعرب العديد من الوفود عن التقدير عموماً لعمل اليونيسيف وموظفيه في ميدان التأهب للطوارئ والاستجابة للحالات الإنسانية، ولتعاونه مع الوكالات بما في ذلك المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية، ومع المنظمات غير الحكومية والحكومات.

٣٤٨ - وقالت مجموعة من الوفود إن المناقشات بشأن المسائل الإنسانية ينبغي أن تظل موجهة صوب المسائل وعملية وركز على الميدان. وشدد العديد من المتحدثين على أن منظومة العمل الإنساني ينبغي أن تتسم بالكفاءة، والفعالية من حيث التكلفة، والتنسيق الجيد، والقدرة على تقديم المساعدة في الوقت المناسب. وأعربت الوفود عن التأييد لمواصلة مشاركة اليونيسيف في تنفيذ جدول الأعمال التحولي للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. ويشكل جدول الأعمال محاولة هامة لتعزيز النتائج على الصعيد الميداني، والتنسيق والقيادة، ولزيادة المساءلة. ومن المهم إبلاغ الالتزام بجدول الأعمال بصورة واضحة للمكاتب الميدانية لليونيسيف. وشجعت اليونيسيف على مواصلة دعم الدور التنسيقي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وأقر المتحدثون بالدور الحاسم الأهمية للصناديق والبرامج الأخرى في العمل الإنساني.

٣٤٩ - ورحبت الوفود بالعمل النشط لليونيسيف في إطار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتحسين نهج المجموعات القطاعية وتوضيح دوره في قيادة العمل الإنساني وتنسيقه. وشكل إشراك قادة المجموعات القطاعية لليونيسيف في موقع واحد مع وحدة تنسيق عمل المجموعات القطاعية على الصعيد العالمي في جنيف خطوة هامة صوب تعزيز التجانس. وقالت إن التجربة أظهرت أن أداء اليونيسيف في تنسيق المجموعات القطاعية يختلف حسب السياقات القطرية. وأشارت الوفود إلى أن التدابير التي اتخذتها اليونيسيف لكفالة التنشيط العاجل للمجموعات القطاعية والتزويد الكافي بالموظفين والتدريب على قيادة عمل المجموعات يجب عكسها في جميع البلدان وعلى جميع المستويات، خاصة على المستويات دون الوطنية.

٣٥٠ - وبصفة اليونيسيف الوكالة القائمة في المجموعة القطاعية للتغذية، فقد حُثت على التركيز على أهمية إقامة الشراكات مع تحديد مسؤوليات كل منظمة بوضوح، لا سيما برنامج الأغذية العالمي. وينبغي أيضا لليونيسيف أن تواصل تعزيز جهودها في مجال المساواة بين الجنسين، خاصة فيما يتصل بقدرة شركائها في التنفيذ، والإبلاغ المنتظم عن النتائج المحققة في مجالي المساواة بين الجنسين والتغذية.

٣٥١ - ورحبت مجموعة من الوفود بالقيادة المشتركة المستمرة لليونيسيف ومنظمة إنقاذ الطفولة في المجموعة القطاعية للتعليم وشجعت اليونيسيف على تيسير المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية في المجموعات، حيثما كان ذلك مناسباً، والاستخدام الأفضل للشركاء من المنظمات غير الحكومية وتشجيعها على قيادة المجموعات القطاعية على الصعيد دون الوطني.

٣٥٢ - وشددت الوفود على أهمية تيسير مشاركة الحكومة والشركاء من المنظمات غير الحكومية في المجموعات القطاعية وكفالة أن يدعم نظام المجموعات الجهود الإنسانية للحكومات. وينبغي أن يركز تعاون اليونيسيف مع حكومات البلدان المتضررة من الكوارث على بناء القدرات، خاصة بناء المرونة. وفي كل من جانبي الوقاية والاستجابة، تكون المجتمعات المحلية هي المقدمة الأولى للرعاية، حيث تحتاج إلى الموارد لتوفير المهارات، والتدريب الملائم، والحلول الإنمائية الدائمة والمستدامة.

٣٥٣ - وقال أحد الوفود إن فعالية اليونيسيف في العمل مع المنظمات غير الحكومية في حالات الطوارئ الإنسانية تظل غير مستقرة. فعمل اليونيسيف مع الشركاء المحليين في الصومال خلال أزمت القرن الأفريقي كان ممتازاً، حيث مكن المنظمة من العمل على نحو مبتكر وتسليم المساعدة الإنسانية ورصدها. إلا أنه في أزمت أخرى، لم تكن العلاقات فعالة

بالقدر نفسه. وسُئلت اليونيسيف عن الكيفية التي تعالج بها التحديات المحددة في الدراسة التي أجراها مؤخرًا الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ بشأن سرعة صرف الأموال للشركاء من المنظمات غير الحكومية ولتوفير المعلومات عن التمويل المحول للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ الاستجابات الإنسانية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وأوردت الأمانة أمثلة على العمل الجاري للتعزيز لعملية صرف الأموال للمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك تبسيط شكل اتفاق التعاون البرنامجي الحالي وأدوات أخرى.

٣٥٤ - وأعرب ممثل السلفادور عن امتنان بلده لليونيسيف لمساعدتها المقدمة في أعقاب العاصفة المدارية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، حيث شهدت تلك الفترة جهود تنسيق كبيرة مع وزارتي الصحة والرفاه الاجتماعي.

٣٥٥ - وقال ممثل إندونيسيا إن حكومته أيدت، بالتعاون مع فريق العمل الإنساني القطري، مجموعة أدوات تأهب جديدة مشتركة بين المجموعات القطاعية، مما مكن جهات العمل الإنساني المعنية من العمل معا وإعداد استجابات فعالة من خلال ١٠ مجموعات قطاعية مختلفة. وقامت اليونيسيف بدور قيادي في وضع المجموعات القطاعية للتعليم، والغذاء والتغذية، وحماية الطفل، والمياه والصرف الصحي.

٣٥٦ - وردا على سؤال عن الخبرة المكتسبة حتى الآن من استخدام الإجراء الجديد للتعبئة لحالات الطوارئ على نطاق المنظمة في حالات الطوارئ واسعة النطاق، قالت الأمانة إن الدروس المستفادة في منطقة القرن الأفريقي بينت أن الإجراء يساعد فعلا في زيادة الطلب على القدرات، من حيث الأفراد، وفي القيادة على نطاق المنظمة.

٣٥٧ - وقال المتحدث آخر إن اليونيسيف ينبغي أن تتوفر لها إطار قوي وفعال لتقييم المخاطر وإدارة المخاطر لإيضاح ما إذا كانت المنظمة ستستجيب للاحتياجات في البيئات القاسية. وأيد الوفد قرار اليونيسيف استعراض سياستها وإطارها لإدارة المخاطر، وشجع اليونيسيف على كفالة توفير أدواتها المنقحة توجيهها واضحا للمنظمة قبل اتخاذ القرار بالعمل في البيئات القاسية وخلالها وبعده.

٣٥٨ - وقال أحد الوفود إنه نظرا لتصنيف غالبية حالات الطوارئ على أنها حالات طوارئ من المستوى الأول والثاني، ينبغي أن يكون هناك تركيز أقوى على القدرة على الأداء في هذا السياق، حيث كثيرا ما يحول مستوى البيروقراطية والافتقار إلى المرونة دون الاستجابة في الوقت المناسب. وشجعت اليونيسيف على مواصلة تعزيز نظمها لرصد الأداء في الميدان، مع تحسين وسائل التحقق من أجل الرصد والإبلاغ الدقيقين.

٣٥٩ - وتناول العديد من المتحدثين مسألة الكيفية التي يمكن بها لليونيسيف وشركائها المشاركة في دعم انتقال سلس من الإغاثة إلى الانتعاش وإلى التنمية طويلة الأجل في نهاية المطاف. ويجب أن لا تقتصر المساعدة الإنسانية على الاستجابات المباشرة للطوارئ، وإنما أيضا منع الكوارث، والإغاثة، وإعادة البناء. وتساءلت مجموعة من الوفود عن الكيفية التي تعمل بها اليونيسيف والمكتب الإنساني للجماعة الأوروبية على نحو مشترك في مبادرات تربط بين الإغاثة والتنمية، والكيفية التي عملا بها بنجاح لدعم بناء المرونة في المجتمعات، والكيفية التي تمكنا بها من قياس الأثر. وعلى سبيل الرد، أوردت المفوضة غيورغييفا أمثلة على التعاون مع اليونيسيف في الحد من أخطار الكوارث في المدارس في آسيا الوسطى وإكوادور وفي وضع أنظمة صحية في كوت ديفوار.

٣٦٠ - وطلب متحدثون المزيد من المعلومات بشأن الكيفية التي يمكن بها لليونيسيف أن تحسن رصد وتقييم المساءلة الأقوى عن النتائج في سياقات النزاعات وغيرها من السياقات المشوبة بالتحديات. وقال وفد آخر إن اليونيسيف يجب أن تكفل شغل مناصب الرصد والتقييم بمرشحين مؤهلين وأن تعد استجابات الإدارة لتناول جميع توصيات التقييم.

٣٦١ - وحُثَّ اليونيسيف على تقديم المزيد من المرشحين لمنصب منسق الشؤون الإنسانية، والعمل في إطار الأفرقة القطرية للشؤون الإنسانية لوضع استراتيجيات إنسانية وبالتالي تحسين عمل الأفرقة. ورد المدير التنفيذي بأن اليونيسيف تقوم باستكشاف الخيارات لتسمية المزيد من المرشحين لمجموعة منسقي الشؤون الإنسانية وأنه حتى الآن تمت تسمية منسقين اثنين للشؤون الإنسانية لحالات طوارئ من المستوى الثاني.

٣٦٢ - وتساءلت الوفود عن الكيفية التي سيتم الإعراب بها عن الاستجابة الإنسانية في الخطة الاستراتيجية المتوسطة المدى المقبلة وإطار النتائج التابع لها، وعما إذا كانت الجوانب الإنسانية والإنمائية في عمل اليونيسيف ستدمج على نحو أفضل في الخطة الجديدة. وقال أحد المتحدثين إن الخطة الاستراتيجية ينبغي أن تسلط الضوء على أهمية نظام المجموعات القطاعية والدور القيادي الذي تقوم به اليونيسيف، بما في ذلك الموارد والالتزام المطلوبين. وفيما يتعلق بتنفيذ الخطة، ينبغي توضيح دور اليونيسيف في بناء المجتمعات التي تتسم بالمرونة.

٣٦٣ - واقترح أنه، نظرا لأهمية الاستجابة الإنسانية، أنه ينبغي إدماجها بصورة أكثر انتظاما في جميع خطط العمل المقبلة للمجلس التنفيذي.

٣٦٤ - وتعليقا على استجابة اليونيسيف للحالة في الجمهورية العربية السورية، أشارت ممثلة الجمهورية العربية السورية إلى عمل اليونيسيف بإرسال الأفرقة الطبية المتحركة إلى المناطق

الأشد تضررا في البلد، وفي زيادة الفرز من حيث التحصين والتغذية للاجئين السوريين في الأردن، ولبنان، والعراق. وتساءلت الممثلة عن عمل اليونيسيف في الجولان السوري المحتل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة وإزاء الجزاءات المفروضة على البلد. وتساءل أحد الوفود عن مصدر بيانات اليونيسيف عن الحالة في الجمهورية العربية السورية. ورد المدير التنفيذي قائلا إن اليونيسيف تعمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة باسم ما يقدر بأربعة ملايين طفل في مجالات الصحة، والتغذية، فضلا عن المياه والصرف الصحي، والنظافة الصحية. وفي الجمهورية العربية السورية، سعت اليونيسيف إلى الحصول على معلومات محايدة بكل السبل، وهي ستواصل القيام بكل ما في وسعها لتلبية احتياجات جميع الأطفال.

مناقشة غير رسمية بشأن "التقدم المحرز في الحد من التغذية الناقصة - معلومات مستكملة عن حركة توسيع نطاق التغذية ودور اليونيسيف"

٣٦٥ - عرضت الأمانة تقريرا شفويا عن التقدم المحرز في الحد من التغذية الناقصة شمل معلومات مستكملة عن حركة توسيع نطاق التغذية. وقال المدير التنفيذي، وهو رئيس الفريق القيادي للحركة، إن الحركة تبث روحا عملية في التزام جمعية الصحة العالمية بالحد من الأطفال الذين يعانون من التقزم بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥. وتقوم الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأفراد ودوائر الأعمال والدوائر الأكاديمية وجماعات المجتمع المدني بالتوعية بالأهمية الحيوية للتغذية وتساعد الحكومات في تشكيل السياسات الوطنية التي من شأنها تخفيض حدة الفقر وسوء التغذية. وخلال أسبوعين سيتفق الفريق القيادي على استراتيجية ستحقق أهدافا محددة وقابلة للقياس للسنتين أو الثلاث سنوات المقبلة. وستسهم اليونيسيف بشراء الإمدادات وتوزيعها ومساعدة البلدان في تصميم البرامج، وتحديد العقبات وتجاوزها، ورصد التقدم المحرز في الزمن الحقيقي.

٣٦٦ - وقدم المدير التنفيذي المعاون المعني بالتغذية عرضا عن التقزم وسوء التغذية الحاد الخطير، والتقدم المحرز، وقصص النجاح على الصعيد القطري، ومعلومات عن حركة توسيع نطاق التغذية، وكيفية المضي قدما.

٣٦٧ - وأعربت وفود عن تأييد قوي لدور اليونيسيف، خاصة المدير التنفيذي، في حركة توسيع نطاق التنمية، وفي مكافحة التغذية الناقصة والتقزم. وشجعت اليونيسيف على مواصلة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى واللجنة الدائمة المعنية بالتغذية في زيادة التدخلات التي ثبت أثرها والتي حققت أثرا إيجابيا، كما في حالة ملاوي.

بيانات عامة

٣٦٨ - أشارت مجموعة مؤلفة من ١٥ وفدا إلى بيانها المقدم في الدورة السنوية لعام ٢٠١٢ عن عمل المجلس التنفيذي وإمكانية تحقيق أوجه كفاءة من حيث التكلفة في مجالات التخطيط، والإدارة، وإدارة الاجتماعات وتنظيمها، وإدارة الوثائق، وأساليب العمل الأخرى. وتقدمت المجموعة بالتهنئة للمدير التنفيذي على قيادته في تحويل مبدأ المجلس "الموفر للورق" إلى واقع معاش وأشادت المجموعة بعمل مكتب أمانة المجلس التنفيذي وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في هذا المسعى الناجح. وشجعت تلك الوفود اليونسيف على اقتسام الدروس المستفادة مع الصناديق والبرامج الأخرى، ودعت الهيئات الأخرى إلى استقصاء سبل تحسين كفاءة المجالس التنفيذية مع مواصلة ضمان نوعية التفاعل وتوفير وسائل كافية لممارسة الإشراف على أنشطة المنظمات.

٣٦٩ - وقالت مجموعة أخرى من البلدان إن اليونسيف تواصل توفير أكثر شكل تفاعلي ومباشر من المشاركة مقارنة بالهيئات الإدارية الأخرى. وبوسع اليونسيف أن تقدم قيادة أفضل أيضا باستكشاف السبل التي يمكن بوسعها للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا أن تشارك أكثر في حوكمة المنظمة وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة. وسيتمكن نجاح عملية "توفير الورق" اليونسيف من استثمار المدخرات في مواجهة تحدي التنمية. وأعربت البلدان عن التقدير للمدير التنفيذي لقيادته ولجميع موظفي المنظمة لما يؤدونه من عمل شاق.

٣٧٠ - واقترح أحد المتحدثين أن تتوخى اليونسيف الحذر في المضي قدما بعملية "توفير الورق"، وذلك لأن الوفود لا تتحرك جميعا بالسرعة نفسها، ولأن العملية لم تعتمد من قبل الجمعية العامة.

طاء - اعتماد مشاريع المقررات

٣٧١ - اعتمد المجلس التنفيذي المقررات من ١٤/٢٠١٢ إلى ٢٠/٢٠١٢ (انظر المرفق).

٣٧٢ - أعرب أحد الوفود عن تقديره للجهود التي تبذلها اليونسيف لدعم تعدد اللغات في مداولات المجلس، إلا أنه لاحظ أن الترجمة التحريرية الفرنسية لمشاريع المقررات لم تتفق مع النصوص الإنكليزية. وطلبت الممثلة أن تستعرض الأمانة المشاريع توخيا للدقة.

ياء - بيانات ختامية

٣٧٣ - أثني الرئيس على المدير التنفيذي لما أبداه من رؤية وقيادة، ولل فريق الإداري الذي ساعده في إدارة هذه "المنظمة السلسلة". وشكر الرئيس أمين المجلس التنفيذي ومساعد أمين المجلس التنفيذي، وفريقهما بأسره، لعملهم الفعال ودعمهم طوال السنة.

٣٧٤ - وأشار المدير التنفيذي إلى أن الشراكات شكلت موضوعا رئيسيا طوال الدورة بأكملها، مع إجراء المناقشات بشأن الاستجابة الإنسانية، وبشأن الشراكات، وبشأن حركة توسيع نطاق التغذية؛ وبشأن مبادرة "تجديد الوعد". وشكر الوفود على أسئلتها الفاحصة وخاصة على دعمها، وهو ما يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة للروح المعنوية للموظفين، خاصة العاملين في الميدان منهم.

٣٧٥ - وأشاد المدير التنفيذي بالسيدة كارين كوب ممثلة إستونيا، التي عملت بصفتها نائبة للرئيس في هذه السنة، وهي تعود الآن إلى عاصمتها، وإلى السيدة فرانسواز كوبييه، المساعدة الإدارية في مكتب أمين المجلس التنفيذي التي ستتقاعد في نهاية السنة بعد خدمة دامت ٣٩ سنة.

المرفق

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢

١/٢٠١٢

التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بتقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/2012/6-E/ICEF/2012/3)؛
- ٢ - يشجع اليونيسيف على مواصلة تحسين تقاريرها، بما في ذلك عن طريق زيادة التركيز على التحديات والاتجاهات؛
- ٣ - يقرر إحالة التقرير المذكور أعلاه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الدورة العادية الأولى

١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

٢/٢٠١٢

خريطة طريق لإعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يرحب بالوثيقة المعنونة "خريطة طريق لإعداد الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧" (E/ICEF/2012/5) باعتبارها وثيقة قابلة للتعديل؛
- ٢ - يحيط علماً بالمعالم الرئيسية والأطر الزمنية المتعلقة بتطوير الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ الواردة فيها؛
- ٣ - يطلب إلى اليونيسيف، بما يتماشى مع مقرر المجلس التنفيذي ١٢/٢٠١١، أن تدرج في خريطة الطريق إجراءات وتفاصيل محددة بشأن فرص التشاور من أجل وضع إطار نتائج الخطة الاستراتيجية؛

٤ - يشجع اليونيسيف على تعزيز المشاورات مع كيانات الأمم المتحدة المعنية الأخرى فيما يتصل بولايتها بشأن التخطيط الاستراتيجي والنتائج وأطر الرصد والتقييم، كي تستند في ذلك إلى أفضل الممارسات والدروس المستفادة؛

٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي لليونسيف مواصلة تزويد المجلس التنفيذي بمعلومات مستكملة والتشاور معه بشأن التقدم المحرز كما هو متوخى في خريطة الطريق، ويطلب، في هذا الصدد، إتاحة نسخة مستكملة من خريطة الطريق بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢؛

٦ - يتطلع إلى إجراء المزيد من المشاورات بشأن خريطة الطريق، حسب الاقتضاء.

الدورة العادية الأولى

١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

٣/٢٠١٢

تسخير المعارف لتحقيق نتائج للأطفال

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالاقتراحات الواردة في الإطار المتكامل الاستراتيجي لإدارة البحوث والمعارف، بما في ذلك (أ) أولوياته الاستراتيجية الثلاث، وهي بناء قاعدة للأدلة بشأن النتائج التي تؤثر على الأطفال؛ وجعل البلدان محور جمع المعارف واستخدامها؛ وتعزيز الروابط بين مهام المعارف، ومواضيع ومستويات المنظمة؛ (ب) والنتائج الرئيسية المرتبطة بذلك التي يلتزم تحقيقها؛ (ج) والأفكار والاتجاهات المقترحة الإضافية؛

٢ - يقر بالإجراءات التنظيمية المقترحة، وهي (أ) توضيح مهام مكتب البحوث؛ (ب) وتنفيذ عمليات لتحديد الأولويات؛ (ج) وتغيير الحوافز؛ (د) والعمل بشأن تكنولوجيا المعلومات؛ (هـ) وكفالة توفير الموارد الكافية؛

٣ - يشجع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على أن تقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣ بشأن الأولويات الاستراتيجية والإجراءات التنظيمية فضلاً عن النتائج الرئيسية الواردة في الإطار، ويشير، في هذا الصدد، إلى مقرره ٣/٢٠١١ الذي طلب فيه إلى اليونيسيف أن تقدم تقريراً عن الإجراءات العملية التي اتخذت لتحسين إدارة المعارف في المقر وفي الميدان؛

٤ - يرحب باقتراح اليونسيف، المقدم في الوثيقة (E/ICEF/2012/6)، لترجمة الأفكار والاتجاهات المقترحة إلى خطة عمل وجدول زمني وميزانية؛

٥ - يؤكد أهمية مهمة إدارة البحوث والمعارف في وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة لليونسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويشجع اليونسيف على أن تخصص موارد عادية كافية لتعكس تنفيذ إطارها المتكامل الاستراتيجي.

الدورة العادية الأولى

١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

٤/٢٠١٢

وثيقة البرنامج القطري لجمهورية جنوب السودان

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى مقرره ١٦/٢٠١١ الذي قرر فيه أن ينظر، بصورة استثنائية، في وثيقة البرنامج القطري لجنوب السودان للموافقة عليها في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٢؛

٢ - يشير أيضا إلى أنه قد أُجريت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ مشاورات غير رسمية بشأن مشروع وثيقة البرنامج القطري لجمهورية جنوب السودان (E/ICEF/2012/P/L.1 و Corr.1)؛

٣ - يوافق على وثيقة البرنامج القطري المنقحة لجمهورية جنوب السودان، الذي تبلغ ميزانيته الإرشادية الإجمالية ١٠ ٥٣٦ ٠٠٠ دولار من الموارد العادية، رهنا بتوفر الاعتمادات، و ٨٧ ٩٦٠ ٠٠٠ دولار من الموارد الأخرى، رهنا بتوفر المساهمات محددة الغرض، للفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣.

الدورة العادية الأولى

١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

٥/٢٠١٢

تمديدات البرامج القطرية الجارية

إن المجلس التنفيذي،

يخطط علما بتمديد البرنامج القطري لإريتريا لمدة سنة واحدة الذي وافق المدير التنفيذي عليه، كما هو مبين في جدول الوثيقة E/ICEF/2012/P/L.3.

الدورة العادية الأولى
١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

٦/٢٠١٢

جمع الأموال من القطاع الخاص: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٢

ألف - النفقات المدرجة في الميزانية للسنة المالية ٢٠١٢ فيما يتعلق بجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق، بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٢ (من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر)، على النفقات المدرجة في الميزانية والبالغة ١٣٠,٤ مليون دولار، على النحو المفصل في الجدول أدناه والوارد بإيجاز في العمود الأول من الجدول ٣ في الوثيقة E/ICEF/2012/AB/L.1.

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)	
١٢,٣	تكلفة السلع والنفقات العامة للمخزون
٣٩,٠	صناديق الاستثمار
٢٤,١	المصروفات المباشرة (لا تشمل تكلفة السلع)
٥٥,٠	المصروفات غير المباشرة
١٣٠,٤	مجموع النفقات، موحدة

٢ - يأذن لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بما يلي:

(أ) تحمل النفقات، وفق ما يرد بإيجاز في العمود الأول من الجدول ٣ في الوثيقة E/ICEF/2012/AB/L.1، وزيادة النفقات، حتى المستويات المبينة في العمودين الثاني والثالث من الجدول ذاته، إذا اتضح أن عائدات جمع الأموال أو مبيعات البطاقات والمنتجات قد ارتفعت إلى المستويات المبينة في العمودين الثاني والثالث؛

(ب) إعادة توزيع الموارد بين مختلف بنود الميزانية (على النحو المفصل في الفقرة ١ أعلاه)، بحد أقصى قدره ١٠ في المائة من المبالغ الموافق عليها؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي ما بين دورات المجلس التنفيذي، عند الضرورة، بالقدر الذي تتسبب فيه تقلبات أسعار العملات، وذلك لتنفيذ خطة العمل المعتمدة لعام ٢٠١٢.

باء - الإيرادات المدرجة في الميزانية للسنة المالية ٢٠١٢

إن المجلس التنفيذي،

يلاحظ أن العائدات الصافية فيما يتعلق بجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ مدرجة في الميزانية بمبلغ ١٠٠.٢ مليون دولار، على النحو المبين في العمود الأول من الجدول ٣ في الوثيقة E/ICEF/2012/AB/L.1.

جيم - قضايا السياسة العامة

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يجدد موارد صناديق الاستثمار بمبلغ ٣٩ مليون دولار خصص لعام ٢٠١٢؛
- ٢ - يأذن لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بأن تتحمل خلال الفترة المالية ٢٠١٢ نفقات تتصل بتكلفة السلع والنفقات العامة للمخزون (شراء البطاقات ومنتجات أخرى) للسنة المالية ٢٠١٣، بمبلغ يصل إلى ١٢,٣ مليون دولار، على النحو المبين في الإسقاطات المالية الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ الخاصة بجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه (انظر الجدول ٥ في الوثيقة E/ICEF/2012/AB/L.1)؛
- ٣ - يوافق على رصد اعتماد مؤقت لمدة شهر واحد في الميزانية لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بمبلغ ١٣,٠٤ مليون دولار، يتم استيعابه في الميزانية السنوية المتعلقة بجمع الأموال من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه لعام ٢٠١٣.

الدورة العادية الأولى

١٠ شباط/فبراير ٢٠١٢

٧/٢٠١٢

التقرير السنوي للمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف): التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في ضوء الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي للمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف): التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في ضوء الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣ (E/ICEF/2012/10)؛

٢ - يشير إلى مقرره ١٢/٢٠١١ ويكرر طلباته إلى اليونيسيف أن تقوم بعرض الدروس المستفادة والتوصيات الخاصة بالاستراتيجيات المقبلة للمنظمة، وأن تدرج وصفا للتحديات القائمة والخطوات الملموسة التي اتخذت لمعالجتها في تقاريرها السنوية المقبلة؛ ويحث اليونيسيف على مواصلة الجهود المبذولة لتحسين الإبلاغ عن النتائج في غضون الفترة الحالية للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل عن طريق وصف التقدم المحرز مقارنة بالخطط، بما في ذلك تضمين إشارات أكثر منهجية إلى عمليتي تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها، فضلا عن الإنجازات التي تحققت نتيجة جهود اليونيسيف للنهوض بحقوق الطفل والمساواة بين الجنسين في برامجها؛

٣ - يشير إلى مقرره ١٠/٢٠١١ الذي يدعو فيه المدير التنفيذي إلى أن يدمج، بالتعاون الوثيق مع رئيسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تنفيذ برنامج عمل اسطنبول في برنامج اليونيسيف، وأن يبلغ عن تنفيذه في إطار التقرير السنوي المقبل؛

٤ - يرحب بالجهود الجارية لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج ويطلب في هذا الصدد إلى اليونيسيف أن تواصل التشاور مع أعضاء المجلس التنفيذي وتعمل على نحو وثيق مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة من أجل وضع إطار قوي ومتجانس لنتائج الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ يتسم بالوضوح والبساطة ويبيّن سلسلة النتائج بأكملها إلى جانب النتائج المتوقعة على جميع المستويات؛

٥ - يشير إلى مقرره ٢/٢٠١٢ ويطلب أن تقوم اليونيسيف بتحديث الجدول الزمني المحدد في خريطة الطريق التي وضعتها لإعداد خطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بإدراج المزيد من التفاصيل المتعلقة بالإجراءات الرئيسية والمشاورات التي يتعين الاضطلاع بها؛

٦ - يعترف بأهمية تقديم التقارير عن النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع مجالات التركيز، مع الإشارة إلى مقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٠/٢١، المتعلق بإدارة الموارد البشرية، بما في ذلك عمليات الاستقدام التي تُراعى فيها ضرورة كفالة أرفع معايير الكفاءة والمقدرة والزاهة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاستقدام الموظفين من أوسع نطاق جغرافي ممكن، وفقاً للفقرة ٣ من المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة، ويؤكد من جديد الطلب الخاص بإدماج النتائج التي تحققت في ما يتعلق بهذه المسائل في التقرير السنوي للمدير التنفيذي بصورة شاملة.

الدورة السنوية

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

٨/٢٠١٢

التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في العمل المضطلع به في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

إن المجلس التنفيذي،

١ - يعيد التأكيد على المساواة بين الجنسين باعتبارها إحدى الاستراتيجيات الشاملة الأساسية في إطار الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛

٢ - يرحب بالتقرير المتعلق بالتقدم المحرز في العمل المضطلع به في اليونيسيف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين (E/ICEF/2012/11) وبالخطوات المتخذة لتحسين العمل المضطلع به من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين داخل اليونيسيف، بما في ذلك إدخال تحسينات هيكلية وتعزيز التعاون مع الشركاء الآخرين في الأمم المتحدة، وبخاصة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما يشمل الاضطلاع بدور ريادي في تنفيذ خطة عمل منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بتنفيذ السياسة التي رسمها مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

٣ - يحث اليونيسيف على مواصلة إدخال تحسينات من أجل الإسهام في تحقيق النتائج المتوخاة في مجال المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات وجميع البرامج القطرية، وتقديم تقارير عن إسهامات اليونيسيف في تحسين النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين على الصعيدين الوطني والعالمي، وذلك في سياق الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل؛

- ٤ - **يطلب** إلى اليونيسيف مواصلة العمل بشكل وثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛
- ٥ - **يطلب** إلى اليونيسيف إبلاغ المجلس التنفيذي بنتائج استعراض خطة العمل الاستراتيجية الحالية ذات الأولوية بشأن المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، وبكيفية استخدام هذه النتائج لتعزيز خطة العمل المقبلة؛
- ٦ - **يشجع** اليونيسيف على كفالة توفير موارد كافية لتنفيذ خطة العمل المقبلة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛
- ٧ - **يطلب** إلى اليونيسيف مواصلة تقديم تقارير عن التقدم المحرز في العمل المضطلع به من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، تمشياً مع خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ وما يحل محلها، وذلك خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣.

الدورة السنوية

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

٩/٢٠١٢

مشاريع وثائق البرامج القطرية

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - **يوافق** على الميزانيات البيانية الإجمالية لبرامج التعاون القطرية التالية:

المنطقة/البلد	الفترة	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الوثيقة E/ICEF/2012/
وسط أوروبا وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة				
بلغاريا	٢٠١٧-٢٠١٣	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	١٢ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.4
جمهورية مولدوفا	٢٠١٧-٢٠١٣	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	٢٠ ٣٠٠ ٠٠٠	P/L.5
رومانيا	٢٠١٧-٢٠١٣	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	١٢ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.6
شرق آسيا والمحيط الهادئ				
البرنامج المتعدد البلدان لجزر المحيط الهادئ	٢٠١٧-٢٠١٣	٢٧ ٨٢٥ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.7
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي				
ليسوتو	٢٠١٧-٢٠١٣	٥ ٢٦٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.8

المنطقة/البلد	الفترة	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الوثيقة E/ICEF/2012/
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا				
الأردن	٢٠١٧-٢٠١٣	٣ ٦٠٠ ٠٠٠	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.10
جيبوتي	٢٠١٧-٢٠١٣	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	١٩ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.9
جنوب آسيا				
سري لانكا	٢٠١٧-٢٠١٣	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	٥٦ ٢٥٠ ٠٠٠	P/L.13
نيبال	٢٠١٧-٢٠١٣	٣٤ ١٦٠ ٠٠٠	١٠٩ ٩٥٢ ٠٩٥	Corr.1 و P/L.12
الهند	٢٠١٧-٢٠١٣	٢١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠	Corr.1 و P/L.11
الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي				
بليز	٢٠١٦-٢٠١٣	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	P/L.14
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٢٠١٧-٢٠١٣	٦ ٧٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.15
كوستاريكا	٢٠١٧-٢٠١٣	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.16
غرب ووسط أفريقيا				
سيراليون	٢٠١٤-٢٠١٣	١٧ ٢٨٦ ٠٠٠	٩٧ ٧١٢ ٣٣٥	P/L.21
غينيا	٢٠١٧-٢٠١٣	٤٤ ٧١٠ ٠٠٠	٥٧ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.17
ليبيريا	٢٠١٧-٢٠١٣	٢٣ ٤٧٠ ٠٠٠	١٢٦ ٥٣٠ ٠٠٠	P/L.19

الدورة السنوية

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١٠/٢٠١٢

طلب من رواندا لتقديم مشروع وثيقة برنامج قطري مشترك إلى المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى مقرراته ٤/٢٠٠٢ و ١٩/٢٠٠٦ و ١٧/٢٠٠٨ بشأن عملية الموافقة

على البرامج القطرية:

١ - يحيط علماً بطلب رواندا أن يُعرض، بشكل استثنائي، مشروع وثيقة برنامج قطري مشترك، تتضمن سرداً مشتركاً بالإضافة إلى ما يخص كل منظمة من إطار

النتائج وما يتصل بها من احتياجات إلى الموارد، على الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي لكل منها؛

٢ - **يقرر** أن يُنظر، بشكل استثنائي، في مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لرواندا خلال الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ لكل من المجالس التنفيذية؛

٣ - **يقرر أيضاً** أن تُنشر الوثيقة النهائية للبرنامج القطري المشترك على الموقع الشبكي لكل من المنظمات في موعد لا يتجاوز ستة أسابيع من تاريخ مناقشتها في كل من مجالسها التنفيذية؛

٤ - **يشدد**، وفقاً لمقررات المجلس التنفيذي ٤/٢٠٠٢ و ١٩/٢٠٠٦ و ١٧/٢٠٠٨، على أن تتم الموافقة على العنصر الخاص بكل منظمة من وثيقة البرنامج القطري المشترك على أساس عدم الاعتراض، دون تقديم عروض أو إجراء مناقشات، في الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ إلا إذا أبلغ خمسة أعضاء على الأقل الأمانة خطياً قبل الدورة برغبتهم في عرض الوثيقة النهائية للبرنامج القطري المشترك على المجلس التنفيذي.

الدورة السنوية

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١١/٢٠١٢

تمديدات البرامج القطرية الجارية

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علماً** بتمديدات البرامج القطرية لكل من توغو وكوبا والمكسيك ونيجيريا، بالإضافة إلى البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج، التي وافق عليها المدير التنفيذي، لمدة سنة واحدة، وذلك على النحو المبين في الجدول ١ الوارد في الوثيقة E/ICEF/2012/P/L.22؛

٢ - **يوافق على** تمديد لبرنامجي جزر القمر وكولومبيا لمدة سنتين، وعلى التمديد الثاني لبرنامجي تونس ومدغشقر لمدة سنة واحدة، وعلى التمديد الثالث لبرنامج ناميبيا لمدة سنة واحدة، وذلك على النحو المبين في الجدول ٢ في الوثيقة E/ICEF/2012/P/L.22.

الدورة السنوية

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١٢/٢٠١٢

التقرير السنوي عن وظيفة التقييم والتقييمات الرئيسية

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي عن وظيفة التقييم والتقييمات الرئيسية في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) (E/ICEF/2012/13)؛
- ٢ - يؤكد من جديد الدور المركزي الذي تضطلع به وظيفة التقييم في اليونيسيف وأهمية المبادئ الواردة في سياسة التقييم (E/ICEF/2008/4)؛
- ٣ - يرحب بالأدلة المقدمة في التقرير بشأن مواصلة الجهود المبذولة لتعزيز وظيفة التقييم على صعيد المقر وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري، ويشجع اليونيسيف على التعجيل بإحراز تقدم في هذا المضمار؛
- ٤ - يحيط علماً بمؤشرات الأداء الرئيسية التي تتبع فعالية وظيفة التقييم والبيانات الإدارية المتعلقة بالموارد البشرية والمالية؛
- ٥ - يلاحظ الأعمال الإيجابية المضطلع بها لتعزيز التعلم على الصعيد العالمي، بما في ذلك مهارات وقدرات ونظم الشركاء الوطنيين والتعلم فيما بين بلدان الجنوب؛
- ٦ - يرحب بالعرض المواضيعي لنتائج التقييم الأخير في مجال حماية الطفل ومنع العنف ضد الأطفال، ورد الإدارة؛
- ٧ - يذكّر بالمقرر ٢٠/٢٠١١ ويكرر طلبه لليونيسيف بكفالة إعداد ردود الإدارة على جميع توصيات التقييم، والإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ ردود الإدارة؛
- ٨ - يطلب إلى اليونيسيف القيام بما يلي:
 - (أ) إجراء الاستعراض المقترح لمهمة التقييم وسياسة التقييم من أجل تقديم سياسة تقييم محدثة إلى الدورة السنوية للمجلس عام ٢٠١٣ للمناقشة؛
 - (ب) تركيز التقارير السنوية المقبلة على أداء وظيفة التقييم على مستوى اليونيسيف ككل، بما في ذلك التخطيط للتقييم والموارد المخصصة له، مع إعداد تقرير منفصل يقدم سنوياً إلى المجلس عن موضوع فني يجمع نتائج التقييم والدروس المستفادة ويوضح كيفية استخدام اليونيسيف لها؛

(ج) كفالة النظر بطريقة منهجية في نتائج التقييم ذات الصلة واستخدامها في إعداد السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرئيسية.

الدورة السنوية

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١٣/٢٠١٢

التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١١ المقدم إلى المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١١ المقدم إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2012/AB/L.2)، وبالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة حسابات اليونيسيف لعام ٢٠١١، ويرد إدارة اليونيسيف على التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١١ (E/ICEF/2012/AB/L.3)؛

٢ - يرحب بالتركيز على تخطيط مراجعة الحسابات على أساس المخاطر؛

٣ - يحيط علماً بتغيير اسم مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات؛

٤ - يعرب عن تأييده لتعزيز قدرة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ويطلب إلى الإدارة كفالة توفير عدد كافٍ من الموظفين في الوقت المناسب؛

٥ - يشير إلى الفقرة ١٣ من مقرره ٢٠١١/٢١ بشأن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين، التي طلبت إجراء مشاورات للمجلس التنفيذي بشأن مجموعة كبيرة من التدابير الممكن اتخاذها لتحقيق الشفافية والمساءلة، ومن بينها الإفصاح العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات؛ والفقرة ١٢ من المقرر ٢٠٠٩/٨ بشأن الظروف المحددة التي لا يكون الإفصاح الكامل ملائماً فيها؛

٦ - يقرر بأن استقلال وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات وتوحي الشفافية فيما يخص أعمال مراجعة الحسابات وتقديم التقارير المالية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية هي أمور تعزز المساءلة وتزيد ثقة الجمهور؛

٧ - يعرب عن دعمه لمزيد من المساءلة والشفافية؛

- ٨ - **يقرر** أن يتيح مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للجمهور جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛
- ٩ - **يقرر** أنه قبل الإفصاح عن تقرير للمراجعة الداخلية للحسابات يحتوي على نتائج تتصل بدولة عضو محددة، تقدم اليونيسيف نسخة من التقرير إلى الدولة العضو المعنية وتتيح لتلك الدولة وقتاً كافياً لاستعراض التقرير والتعليق عليه، وفقاً للفقرة ٩ (ب) من المقرر ٨/٢٠٠٩، ويشير في هذا السياق إلى أنه حيثما اعتبر المدير التنفيذي أو الدولة العضو المعنية أن المعلومات الواردة في أحد تقارير المراجعة الداخلية لحسابات اليونيسيف تتسم بحساسية خاصة (تتصل، في جملة أمور، بطرف ثالث أو ببلد آخر أو حكومة أو إدارة أخرى)؛ أو تعرض للخطر إجراء قيد التنفيذ؛ أو قد تعرض سلامة أحد الأفراد أو أمنه للخطر، أو تنتهك حقوقه أو تتعدى على خصوصيته، فيجوز تنقيح تقرير المراجعة الداخلية لحسابات اليونيسيف أو الاحتفاظ به بالكامل وفقاً للسلطة التقديرية لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات؛

- ١٠ - **يطلب** إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يدرج في تقاريره السنوية المقدمة إلى المجلس التنفيذي عناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال العام ومعلومات عن المسائل المهمة المتصلة بالإفصاح العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، إن وجدت؛ وأن يدرج في تقريره السنوي لعام ٢٠١٤ تحليلاً بشأن الخبرة المكتسبة حتى الآن من الإفصاح العلني عن هذه التقارير.

الدورة السنوية

٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢

الدورة العادية الثانية

١٤/٢٠١٢

برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣

إن المجلس التنفيذي،

يعتمد برنامج العمل لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣ باعتباره إطاراً مرناً،
رهنًا بإدخال تنقيحات عليه خلال العام، حسب الاقتضاء.

الدورة العادية الثانية ١٠-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣	الدورة السنوية ١٨-٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣	الدورة العادية الأولى ٥-٨ شباط/فبراير ٢٠١٣
المسائل التنظيمية والإجرائية	المسائل التنظيمية والإجرائية	المسائل التنظيمية والإجرائية
برنامج العمل المقترح لدورات المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٤ (لاتخاذ إجراء)		انتخاب رئيس المجلس التنفيذي ونوابه (لاتخاذ إجراء)
المسائل المتعلقة بالبرامج والسياسات	المسائل المتعلقة بالبرامج والسياسات	المسائل المتعلقة بالبرامج والسياسات
خطة اليونسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل: الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ومصفوفات النتائج (لاتخاذ إجراء)	التقرير السنوي للمدير التنفيذي: التقدم المحرز والإنجازات التي تحققت في إطار الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣** (لاتخاذ إجراء)	التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي* (لاتخاذ إجراء)
الدعوة وتطوير البرامج والبرامج المشتركة بين الأقطار (لاتخاذ إجراء)	تقرير عن التقدم المحرز في العمل المضطلع به في اليونسيف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين (للمناقشة)	استعراض نهاية الدورة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٣ (للمناقشة)
الموجزات الإقليمية لاستعراضات منتصف المدة للبرامج القطرية (للمناقشة)	مشروع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ومشاريع مصفوفات النتائج (للمناقشة)	خريطة الطريق المحدثة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ومخططها العام (للمناقشة)
التعاون البرنامجي***:	تسخير المعارف لتحقيق نتائج للأطفال (تقرير شفوي)	التعاون البرنامجي:
مشاريع وثائق البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة (لاتخاذ إجراء)	التعاون البرنامجي***:	اعتماد وثائق البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة المنقحة (لاتخاذ إجراء)
	مشاريع وثائق البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة (لاتخاذ إجراء)	مشروع وثيقة البرنامج القطري (لاتخاذ إجراء)
	تمديد البرامج القطرية الجارية (لاتخاذ إجراء)	تقرير شفوي عن متابعة اليونسيف للتوصيات والمقررات الصادرة عن اجتماعات مجلس تنسيق البرنامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (تقرير شفوي)
المسائل المتعلقة بالتقييم ومراجعة الحسابات والرقابة	المسائل المتعلقة بالتقييم ومراجعة الحسابات والرقابة	المسائل المتعلقة بالتقييم ومراجعة الحسابات والرقابة
	التقرير السنوي عن وظيفة التقييم (لاتخاذ إجراء)	التقييمات المواضيعية العالمية
	سياسة اليونسيف للتقييم (المنقحة لعام ٢٠١٣) (للمناقشة)	
	التقرير التوليقي عن التقييم (للمناقشة)	
	تقرير مكتب الأخلاقيات (لاتخاذ إجراء)	
	التقرير السنوي المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات إلى المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٢ (لاتخاذ إجراء)***	

الدورة العادية الأولى ٨-٥ شباط/فبراير ٢٠١٣	الدورة السنوية ٢١-١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣	الدورة العادية الثانية ١٠-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣
المسائل المتعلقة بالموارد والشؤون المالية والميزانية	المسائل المتعلقة بالموارد والشؤون المالية والميزانية	المسائل المتعلقة بالموارد والشؤون المالية والميزانية
التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لليونسيف لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (للعلم)	التقرير المالي المؤقت والبيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وهي السنة الأولى من فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (للعلم)	تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (للعلم)
جمع الأموال من الجهات الخاصة: خطة العمل والميزانية المقترحة لعام ٢٠١٣ (لاتخاذ إجراء)	جمع الأموال من الجهات الخاصة: التقرير المالي والبيانات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (للمناقشة)	مساءل أخرى
اجتماع إعلان التبرعات	مسائل أخرى	مسائل أخرى
	كلمة رئيس الرابطة العالمية لموظفي اليونسيف	مسائل أخرى
	التقارير المتعلقة بالزيارات الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي (للعلم)	مسائل أخرى

* سُنظر أيضا في تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

** يوجد ملحق منفصل للبيانات المصاحبة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

*** تُنشر النتائج الموحدة وبيانات الأداء للدورات البرنامجية السابقة لكل مشروع وثيقة برنامج قطري على موقع المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) على الإنترنت مع مشاريع وثائق البرامج القطرية (المقرر ١٧/٢٠٠٨). ولا يعرف بعد عدد البلدان التي ترغب في تقديم وثيقة برنامج قطري مشتركة في عام ٢٠١٣.

**** سُنظر أيضا في رد الإدارة على التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات لعام ٢٠١٢ في إطار هذا البند من جدول الأعمال (المقرر ١٩/٢٠٠٩). وسنظر أيضا في التقرير السنوي للجنة مراجعة حسابات اليونسيف في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

***** سينظر في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية المؤسسية في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

ينظر المجلس التنفيذي في أربع فئات من بنود جدول الأعمال:

١' لاتخاذ إجراء: يُنتظر من المجلس التنفيذي أن يناقش وأن يتخذ قرارا في إطار البند المدرج في جدول الأعمال. وتقوم الأمانة بإعداد وثائق رسمية ومشروع مقرر ينظر فيه المجلس التنفيذي؛

٢' للمناقشة: يُنتظر من المجلس التنفيذي أن يناقش الوثيقة الرسمية التي أعدها الأمانة. ولا تُعد الأمانة مشروع مقرر، لكن المجلس التنفيذي قد يتخذ موقفا في إطار البند المدرج في جدول الأعمال؛

٣' للعلم: تقوم الأمانة بإعداد وثائق للعلم بناء على طلب المجلس التنفيذي؛

٤' التقارير الشفوية: تُقدّم التقارير الشفوية بناء على طلب المجلس التنفيذي. وتكون مشفوعة بوثائق معلومات أساسية مقتضبة غير رسمية.

الدورة العادية الثانية
١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

١٥/٢٠١٢

تقرير عن تنفيذ "النظام المعدل لتخصيص الموارد العادية للبرامج العادية" الذي اعتمده المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير المتعلق بتنفيذ النظام المعدل لتخصيص الموارد العادية للبرامج الوارد في الوثيقة E/ICEF/2012/19؛

٢ - يطلب مواصلة رصد واستعراض ما يحرز من تقدم وما يطرأ من تطورات في تنفيذ نظام تخصيص الموارد العادية وأثره على تعاون منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مع البلدان المشمولة بالبرامج ويطلب كذلك إلى اليونيسيف موافاة المجلس التنفيذي، في سياق المشاورات بشأن الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل المقبلة ٢٠١٤-٢٠١٧، بأحر المستجدات فيما يتعلق بتنفيذ هذا النظام.

الدورة العادية الثانية

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

١٦/٢٠١٢

مشاريع وثائق البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على الميزانيات الإرشادية الإجمالية لبرامج التعاون القطرية وبرامج التعاون القطرية المشتركة التالية:

الوثيقة:	الفترة	الموارد العادية	الموارد الأخرى	المنطقة/البلد
P/L.32	٢٠١٣-٢٠١٧	٤ ٥٥٠ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠	شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي جنوب أفريقيا
P/L.33	٢٠١٣-٢٠١٤	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليبيا
P/L.34	٢٠١٣-٢٠١٦	٤١ ٣٨٠ ٠٠٠	٢٤٣ ٠٠٠ ٠٠٠	السودان جنوب آسيا

الوثيقة:	المنطقة/البلد	الفترة	الموارد العادية	الموارد الأخرى	E/ICEF/2012/
P/L.38	باكستان (وثيقة البرنامج القطري المشترك)	٢٠١٧-٢٠١٣	٩٠ ٧٤٠ ٤٣٠	٣٢٠ ٠١٠ ٠٠٠	
P/L.30	الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي	٢٠١٦-٢٠١٣	١٢ ٠٩٦ ٠٠٠	٦٢ ٠٠٠ ٠٠٠	
P/L.31	هايتي	٢٠١٧-٢٠١٣	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	٣٠ ٢٥٠ ٠٠٠	
P/L.35	نيكاراغوا	٢٠١٧-٢٠١٣	٣١ ٨٢٥ ٠٠٠	٤٧ ٧١٠ ٠٠٠	
P/L.36	غرب ووسط أفريقيا	٢٠١٧-٢٠١٣	٢٧٤ ٧٣٠ ٠٠٠	٣٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠	
P/L.37	الكاميرون	٢٠١٧-٢٠١٣	٣ ٧٥٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٢٠١٧-٢٠١٣			
	غينيا الاستوائية	٢٠١٧-٢٠١٣			

الدورة العادية الثانية

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

١٧/٢٠١٢

مشروع وثيقة البرنامج القطري لإريتريا

إن المجلس التنفيذي،

١ - إذ يشير إلى مقرراته ٤/٢٠٠٢ و ١٩/٢٠٠٦ و ١٧/٢٠٠٨ بشأن عملية الموافقة على البرامج القطرية؛

٢ - يحيط علماً بطلب إريتريا أن تقدم، على أساس استثنائي، مشروع وثيقة البرنامج القطري إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي؛

٣ - يقرر أن يستعرض ويقر، على أساس استثنائي، مشاريع وثائق البرامج القطرية لإريتريا في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي.

الدورة العادية الثانية

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

١٨/٢٠١٢

تمديدات البرامج القطرية الجارية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بتمديد البرنامج القطري لكل من غينيا - بيساو ومالي لمدة سنة واحدة، وبتحديد البرنامج القطري لرواندا لمدة ستة أشهر، بموافقة من المديرية التنفيذية، على النحو المبين في الجدول ١ من الوثيقة E/ICEF/2012/P/L.39؛

٢ - يوافق على التمديد الثاني لمدة سنة واحدة للبرنامج القطري للجمهورية العربية السورية والعمليات المنفذة في إطاره، بما في ذلك تقديم المساعدة الإنسانية للأطفال المتضررين في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي والحماية والمجالات الرئيسية الأخرى؛

٣ - يوافق على التمديد الثاني لمصر، لمدة ستة أشهر، على النحو الوارد في الجدول ٢ من الوثيقة E/ICEF/P/L.39.

الدورة العادية الثانية

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

١٩/٢٠١٢

١ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل: التقديرات المالية المقررة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالاستعراض المالي والتقديرات المالية المقررة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ بصيغتها الواردة في الوثيقة E/ICEF/2012/AB/L.4 بوصفها إطاراً مرناً لدعم برامج اليونيسيف؛

٢ - يحيط علماً مع القلق بأن حصة الموارد العادية في إجمالي الإيرادات في عام ٢٠١١ قد انخفضت إلى نسبة ٢٩ في المائة من نسبة ٣٨ في المائة في عام ٢٠٠٦، ويشجع الدول الأعضاء التي يمكنها زيادة مساهمتها في الموارد العادية على القيام بذلك؛

٣ - يشدد على أن الموارد العادية تشكل حجر الزاوية لليونيسيف وأنها ضرورية للحفاظ على الطابع المتعدد الأطراف والحيادي والعالمي لأعمالها، ويشجع اليونيسيف على

العمل بصورة استراتيجية مع شركائها لغرض زيادة حشد هذه الموارد وزيادة حصتها في إجمالي الإيرادات؛

٤ - **يوافق** على إطار التقديرات المالية المقررة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، ويوافق على إعداد بيانات نفقات البرامج المقدمة إلى المجلس التنفيذي والتي تصل إلى ٨٤٧ مليون دولار من الموارد العادية في عام ٢٠١٣، رهنا بتوافر الموارد وبشرط استمرار صحة هذه التقديرات المالية المقررة؛

٥ - **يحيط علماً** بآلية التمويل المنقحة لاحتياطي التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛

٦ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تقدم استكمالات سنوية إلى المجلس التنفيذي بشأن التقدم المحرز في تمويل احتياطياتها المتعلقة بالالتزامات الخاصة بالموظفين.

الدورة العادية الثانية

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

٢٠/٢٠١٢

خارطة طريق إلى الميزانية المتكاملة، ابتداء من عام ٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يستذكر** مبدأ استرداد التكاليف بالكامل على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢، وكذلك مبدأ عدم استخدام الموارد الأساسية لتغطية التكاليف المتعلقة بإدارة الأموال غير الأساسية وأنشطتها البرنامجية، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤ بشأن الاتساق على نطاق المنظومة؛

٢ - **يلحظ** ما لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من نماذج أعمال ولايات مختلفة، مما يعني أن هياكل تمويلها مختلفة؛

٣ - **يحيط علماً** بالإطار المفاهيمي المنسق المقترح لاسترداد التكاليف، ويقدر الجهود المبذولة لوضع منهجية حسابية بسيطة وشفافة ومنسقة لمعدلات استرداد التكاليف؛

- ٤ - **يلاحظ كذلك** أنه، في الإطار المفاهيمي المنسق، ينبغي تحديد التكاليف وتمويلها وفقا لفئات التكاليف التي يوافق عليها كل من المجالس التنفيذية المعنية، ويلاحظ أيضا أنه لا يوجد تمييز بين التكاليف غير المباشرة الثابتة والتكاليف المتغيرة غير المباشرة؛
- ٥ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تقوم، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بمواصلة تطوير الإطار المفاهيمي المنسق لمنهجية حساب معدلات استرداد التكاليف حتى يتمكن المجلس التنفيذي من اتخاذ قرار بشأن معدلات استرداد التكاليف في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣؛
- ٦ - **يطلب** إلى اليونيسيف تمكين المجلس التنفيذي خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠١٢، من اتخاذ قرار بشأن معدلات استرداد التكاليف في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٣، وذلك بتقديم المزيد من المعلومات بشأن ما يلي:
- (أ) الوظائف الجامعة البالغة الأهمية وتمويلها وما يترتب عن ذلك من آثار على معدلات استرداد التكاليف؛
- (ب) الوسائل التي ستموّل بها فعالية التنمية على نحو مباشر من الموارد الأساسية وغير الأساسية، والنتائج المترتبة على معدلات استرداد التكاليف؛
- (ج) الأنشطة ذات الأغراض الخاصة القابلة للمقارنة وغير القابلة للمقارنة، وما يتصل بها من تكاليف، وتمويلها، والنتائج المترتبة على معدلات استرداد التكاليف؛
- (د) مزايا وعيوب إدراج أنشطة التنسيق الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في منهجية حساب استرداد التكاليف أو استبعادها منها، والنتائج المترتبة على معدلات استرداد التكاليف؛
- (هـ) الترتيبات الانتقالية بعد اعتماد معدلات استرداد التكاليف الجديدة؛
- (و) السبل التي ستساعد بها السياسات الجديدة لاسترداد التكاليف على تحقيق تحسين كفاءة التكاليف؛
- ٧ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تقوم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بتزويد المجلس التنفيذي بتحليل لما يلي في كل منظمة:
- (أ) السيناريوهات المختلفة لمعدلات استرداد التكاليف المنسقة مقارنة بالمعدلات الخاصة بكل منظمة وآثارها ومخاطرها المحتملة؛

(ب) آثار المعدلات المتباينة، في حشد المساهمات الأساسية وكذلك المساهمات غير الأساسية وأنواع المساهمات غير الأساسية مع مراعاة الأحجام المختلفة للأموال وطابعها المختلف، بما في ذلك، في جملة أمور، الأوضاع الإنمائية المعقدة مع ما يصاحبها من مخاطر متزايدة، ومساهمات البرامج القطرية، ومستوى تخصيص الموارد؛

٨ - **يلاحظ** المبادئ التوجيهية للميزانية المتكاملة الواردة في المذكرة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف عن الخطوات المتخذة نحو ميزانية متكاملة ونموذج الميزانية المتكاملة؛

٩ - **يشجع** على مواصلة مواءمة الميزانية المتكاملة مع خطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بما في ذلك خطة الموارد، وأطر النتائج، وربط الموارد بالنتائج؛

١٠ - **يتطلع** إلى أن يتلقى، في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣، نموذج الخطة المتكاملة للموارد مع العرض المنسق لمبلغ التكاليف المستردة ومعلومات عن استعماله؛

١١ - **يقرر** أن تغطي توقعات الموارد والميزانية المتكاملة لجميع فئات التكاليف فترة مدتها أربع سنوات، بالتزامن مع مدة الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، وأن يجري استعراض الميزانية المتكاملة بالاقتران مع استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية.

الدورة العادية الثانية

١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

